كتاب التعريف

تصنيف الفقير محمد امين اديب سيواسي
المعروف بقرنا بجي زاده
عفى عنه

الهيولى جوهر في الجسم قابل لما يعرض
لذلك الجسم من الاتصال والانفصال
والنوعية والصورة الجسمية هي الجوهر المتصل
المحسوس من الجسم في بادي النظر لاتصال
الصورة النوعية بالجوهر الذي يختلف به الاجسام

الجسم الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن
ان يفرض فيه الابعاد الثلثة اي
الطول والعرض والعمق المتقاطعة
على زوايا قوائم والصورة الجسمية هي
الجوهر المتصل الذي من شأنه ان
ينقسم في الجهات الثلث

فان قيل لم قدم الحد على الناقع ان الحد لا يتم
من الحدود الا بتقدم على الشخص المعرف قلنا
لرعاية السجع

فان قيل

فان قيل لم قدم

A.Ü.
İLAHİYAT FAKÜLTESİ
KÜTÜPHANESİ
Ayniyat No: 46183
Yer No: 36021

المصادرة على الاربعة اضرب احدها ان يكون المدعى عين الدليل والثاني ان يكون
جزء الدليل والثالث كون المدعى موقوفا على صحة الدليل والكل يصدق كل منها
على الدور الباطل

هذا بوقاتحمد رمضان بن مصطفى حسين ولد حسين
ق

مدرسه زاده محمد

٩٥٧٨٦
٩٨٠٠
اخم
٦٣٠٢

٢٩٢ دسع الاول

کشاده باد همیشه ایوان و رکاه بحق بحق اشهدان لا اله الا الله محمد رسول الله

A.Ü
İLAHİYAT FAKÜLTESİ
KÜTÜPHANESİ

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

يا اسمك اللهم يا اهل الحمد والثناء وياذا العظمة والكبرياء

يا منشئ الاجسام المختلفة الطباع ومظهر الجواهر العقلية

من افق الابداع نحمدك بمحامد كالئة لا تقطع مراجلها

نخطئ التحديد وتشكرك على مواهبك التي يضيق عن احاطتها

نطاق التعديد ونصلي على اكمل اشخاص نوع البشر

واقضل افراد اهل الوبر والمدر اشرف ذوي النفوس

القدسية الواصل الى اعلى المراتب الانسية محمد سيد

الانبياء وخلاصة اهل الاصفياء وعلى عترته

النجباء الكرام وصحبه الائمة الامناء العظام ونسالك

ان توفقنا في المطالب ومهدنا بمحض الوصول الى

اقصى المراتب انك على ما تشاء قدير وبتحقيق رجاء

المومل جدير هذه مجلة تشتمل على شرح ما سوى

المنطق من المحصر الموسوم بالهداية للامام المحقق والقيلسوف

المدقق قدوة الفضلاء المتاخرين واسوة العلماء

المتبحرين وحيد عصره وفريد دهره اثير الحق والدين الابهري

اعلى الله رتبته في حصائر القدس ويقرع مع الصديقين مقعده

بالنماس طايفة من الخلان بل شرذمة من اعز الاخوان

حين كانوا متصدين لمباحثة جم لم يقع له شرح يكشف

لهم عن وجوه فرائده نقابها ويذلل لهم من مسالكه الصعاب

من مطايا البيان صعابها لما انه لا يستغني الاسعافهم

بما اقترحوا ولا يوافقني الا اتباع ما عليه اطبقوا والله

المستعان فيما قصدته من تحصيل مسوله لهم وايصالهم

الى غايه ما موله انه خير موفق ومعين

المصنف روح الله روحه وزاد في اعلى غرف الجنان فتوحه

القسم الثاني في الطبيعيات افعل المكلف علما بما هنا

عن احوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس

الامر بقدر الطاقة البشرية والموجود ينقسم الى ما

هو موجود لا بقدرتنا واختيارنا كالسماء والارض والى ما هو

موجود بهما كالاعمال الصادرة منا القسم لا محالة بانقسام

متعلقه اعني الموجود الى قسمين قسم يبحث فيه عن احوال

القسم الاول من الموجود منه وسمي حكمة عملية لتعلقه بالعمل

والحكمة النظرية ثلثة اقسام لانها اما ان يبحث فيها عما

يوجد في الخارج بلا مادة وهو العلم الاعلى الموسوم

بالالهي او عما لا يوجد في الا مع مادة اما ان يمكن تجريده

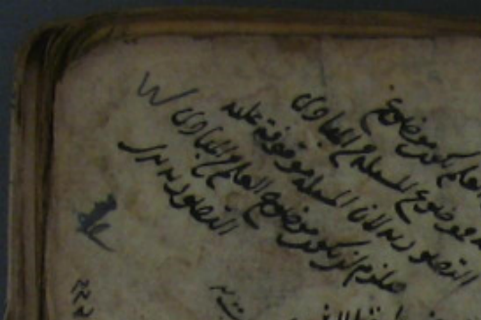
عن المادة في الذهن وهو العلم الاوسط الموسوم بالرياضي

لانه تحصل بالمنطق خروج النفس الانسانية الى كمالها الممكن
بحسب القوة النظرية لانه من تتمة العلم الالهي لانه باحث عن
احوال المعقولات الثانية التي لا يتدرشاو لا اختيار ناولا
تحتاج الى اللطاف في الخارج

اولا و هو العلم الادنى الموسوم بالطبيعي و الحكمة العملية ايضا
ثلثة اقسام لانها اما ان تبحث فيها عن الاعمال الصادرة عن
الشخص لتحصيل الكمال او الواقعة بين اهل المنزل لدوام
الالتئلاف او المدينة لبقاء الانصاف و الاتصاف و الاول
علم الاخلاق و الثاني علم المنزل و الثالث علم السياسة و المنطق
خارج عن اقسام الحكمة بل هو آلة لتحصيلها اللهم الا ان
تفسر الحكمة بخروج النفس الانسانية الى كمالها الممكن بحسب
قوتيها النظرية و العملية فحينئذ يدخل فيها المنطق بالعمل فيها
ايضا اذا تمهد هذا فنقول رتب المصنف هذا المختصر على ثلثة
اقسام في علوم ثلثة الاول في المنطق و الثاني في الطبيعي
و الثالث في الالهيات و انما اختار هذه العلوم الثلثة من
بين سايرها اما المنطق فلان لا حاجة البد لكونه آلة
لتحصيل العلوم كلها و اما الباقيتين فلان سعادة النفس
الانسانية منوطة بمعرفة الباري جل ذكره بصفات كماله
و نعوت جلاله و بمعرفة احوال النفس في النشاتين و الاولى
مع الثانية مبدأ باعتبار النشاة الاخرى تحصل بالالهيات
و الثانية باعتبار النشاة الاولى تحصل بالطبيعيات
و اعرض عن الحكمة الرياضية لاتنائيها في الاكثر على الاذهان
امور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة

في الهيئة و عن اقسام الحكمة العملية باشرهما لان الشريعة
المصطفوية قد قضت الوطر عنهما على اكمل وجه و اتم
تفصيل و قدم المنطق على الطبيعي و الالهي لتقدمه
على الطبيعي بالآلية و الطبيعي على الالهي لتقدمه بالنسبة
الينا و ليكون التعليم متدرجا من الاسهل الى الاصعب
على ما يقتضيه دأب الارشاد في التعليم قال و هو مرتب
على ثلثة فنون الاول فيما يتعلق مباحث هذا العلم
منحصرة في ثلثة فنون الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية
من الاحوال الثاني فيما يختص بالفلكيات الثالث فيما
يختص بالعنصريات و وجه الانحصار ان العلم الطبيعي
باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه قابل
التغير و الجسم الطبيعي اما فلكي او عنصري فالبحث فيه اما
عن الاحوال المشتركة كقبول التجزية الى غير نهاية و تناهي
الابعاد و غيرهما و هو الفن الاول او عن الاحوال
المختصة بالفلكيات كاستدارتها و تحركها على الاستدارة و
امتناع الخرق و الالتيام عليها و هو الفن الثاني
او بالعنصريات كقبولها الكون و الفساد و الحركة
المستقيمة و هو الفن الثالث و قدم الفن الاول على
الاخيرين لان الاحوال المشتركة لعمومها و ظهورها

يستحق التقديم كما يستحق الجنس لعموم التقديم على
الفصل على ما تقرر في باب قول الشارح والفن الثاني على الثالث
لان مباحث الفن الثاني اشرف موضوعا لتها وغايتها اشرف
من مباحث الفن الثالث وان كان الفن الثالث مما ينبغي
ان يقدم في التعليم لقربه الى البناء على ما ذكر في تقديم الطبيعيات
وهذا التقسيم اجمالي والتفصيل فيه ان يقال البحث في العلم
الطبيعي اما عن الاحوال المشتركة بين الاجسام وهو الباب
المسمى بسماع الطبيعي وسمع الكيان او عن الاحوال المختصة
بالبسائط الفلكية وهو باب السماء والعالم او البسائط
السفلية وهو باب الكون والفساد او عن الاحوال المختصة
بالمركبات ليس لها صور حافظة للتركيب وهو باب
الآثار العلوية او الخ لها صور من شانها التنمية مع الحفظ
وهو باب النبات او الخ لها صور من شانها الحس والحركة
الارادية مع ما للنبات وهو باب الحيوان او الخ لها
نفوس ناطقة من شانها النطق مع ما للحيوان وهو باب
الانسان فابواب العلم الطبيعي على التفصيل ثمانية لكن المصنف
اجمل في التقسيم فجعل الاقسام الستة الاخيرة فنا واحدا
باعتبار انها متعلقة بالعناصر لانها تبحث اما عن العناصر
او عما تحدث عنها **قال فصل** في ابطال الجزء الذي لا يتجزى **اقول**



اعلم ينبغي لطالب علم ان يتصور موضوعه قبل الشروع
فيه لانه من المبادئ التصورية للعلم وتصور الموضوع
بوجه ما وان كان كافيا للمبتدئ الا ان البصير انما تكمل
وتتم بتصوره بكمال الحقيقة ولهذا يريد المصنف تحقيق
ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم بيان
تالفه من الهيولى والصورة ولكن هذا المطلب مما يتوقف
على بطلان الجزء الذي لا يتجزى على ما سنطلع عليه فقدم
هذا الفصل لابطاله فقال فصل في ابطال الجزء
الذي لا يتجزى فقوله فصل نكرة موصوفة لفعله في
ابطال الذي لا يتجزى وقعت خبر مبتدأ محذوف
او مبتدأ حذف خبره اي الاول من الفصول فصل
او منها فصل والمراد بالجزء الذي لا يتجزى جوهر ذو
وضع لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب الخارج ولا
بحسب الوهم او الفرض العقلي يتالف من افراده الاجسام
بانضمام بعضها الى بعض وتقدير البرهان على بطلانه
من وجهين احدهما انه متى جاز وجود الجزء الذي
لا يتجزى جاز وجود ثلثة اجزاء مترتبة مثلا فيجب
يكون واحد منها وسطا بين طرفين والتالي باطل بيان
الملازمة ان الجزء يمكن بالفرض وتعلق افراد مع كل

وكون الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض والتعلق
الثابت فيما نحن بصدده يقتضي منعوتية الجوهر الباقي
بالجسمية فان الجوهر الباقي بالجسمية يصير جسما كما
ان الجسم بالبياض يصير ابيض فثبت ان الجوهر المفايد للصورة
الجسمية الموجود في الجسم دايما محل للصورة الجسمية
فيكون مبهولي واذا ثبت المبهولي في الجسم الفايد للانفصال ثبت
في الاجسام كلها لان الطبيعة المقدارية اي الحقيقة المشتركة
الى المقدار المستلزمة اياه وهي الصورة الجسمية المشتركة
بين الاجسام كلها اما ان تكون بذاتها غنية عن المحل اول
بل تفتقر اليه بحسب ذاتها لانها مع قطع النظر عما يفايد ذاتها
وينفصل عنها ان امكن وجودها بدون المحل فهي غنية بحسب
الذات والا فمفتقرة بحسبها والاول اي كونها غنية عن المحل
يجب الذات محال والالزم استحالة حلولها في المحل لان الغني
بذاته عن شيء يستحيل ان يحل فيه لان الحلول بالمعنى المذكور
يستلزم الافتقار فلو حل الغني بذاته عن شيء فيه لتخلف
عن الذات مقتضاها وهو انه محال فتعين الثاني وهو افتقارها
الى المحل بحسب الذات والمفتقر الى المحل بحسب الذات لا
يوجد غير حال فيه والا لم يكن مفتقرا اليه بحسب الذات فالطبيعة
المقدارية اينما حالة في المحل وهو المبهولي فيكون الاجسام
توجد تكون كلها
توجده تكن خ

الاجسام كلها مدركة من المبهولي والصورة وهو المط
واعترض على هذه الحجة بانها مشتملة على المصادرة على المط
لان المطلوب من هذه الحجة اثبات وجود المبهولي في الجسم
ومن مقدمات الحجة الحكم على الصورة بقبول الانفصال
والحكم عليها بقبول الانفصال متوقف على وجودها اذ
الشيء ما لم يوجد لم يقبل شيأ ووجودها متوقف على وجود
المبهولي لانها حالة في المبهولي ووجود الحال بدون
المحل ممتنع فيلزم اثبات وجود المبهولي بوجود صورة وهو
هو مصادرة على المطلوب واجيب عنه بان المراد بالصورة الا
تصال الذي اثبتناه في ضمن اثبات الجسم المنفصل فوجوده
الثابت بالدليل لا يكون متوقفا على وجود المبهولي فلا
يلزم المصادرة على المط وهذا غاية توجيه الاعتراض وجوابه
ونحن نقول اما الاعتراض فمسقوط واضح اما اولا فلان
المستدل لم يحكم على الصورة بقبول الانفصال بل اورد وهذا
الحكم على سبيل الفرض لابطاله فليس الحكم على الصورة بقبول
الانفصال من المقدمات بل المقدمة ابطال هذا الحكم
بعد الفرض واما ثانيا فلان قولنا الحكم على الصورة بقبول
الانفصال متوقف على وجودها ان اراد به انه متوقف
على وجودها في الواقع فلا نسلم ذلك وانما يلزم ان لو كان

الحكم مطابقا للواقع وهو ممنوع وان اراد به انه متوقف
على وجود ما في اعتقاد الحاكم فهو مسلم لكن توقف وجود
الصورة في الاعتقاد على وجود الهيولى ان اريد به
انه متوقف عليه وجود الهيولى في الواقع فالمنع عابد
لاحتمال عدم مطابقة الاعتقاد للواقع وان اريد به انه
متوقف على وجوده في الاعتقاد فهذا ممنوع لجواز
اعتقاد وجود الصورة بدون اعتقاد وجود الهيولى
كما هو مذهب افلاطون فاما الجواب فضعفه ظاهر مما
حققناه من ان الصورة الجسمية هي الجوهر المتصل
المحسوس من الجسم في بادئ النظر لا الاتصال واما
الاعتراض المبني على الاستفسار في المقدار بانه الاتصال
او غيره مع جوابه فغليل الجدوى بالظهور مما لا
المصنف حسب ما قررناه واعترض الامام على هذه
الحجة بانها انما تتم ان لو ثبت ان الصورة الجسمية ماهية
نوعية ولم يدل عليه دليل فمن الجايز ان تكون الصورة
في الاجسام الفاعلية للانفكاك مخالفة بالنوع لصور الاجسام
الغير الفاعلية للانفكاك فلا يلزم من افتقار الاولى الى
الهيولى افتقار الثانية اليها فلا تثبت الهيولى في
جميع الاجسام وجوابه ان الصورة الجسمية هي الهوية
الاتصالية

هي الهوية الاتصالية المحسوسة من الجسم اولا ولا شك
انها ماهية نوعية لانا انها لا تختلف بالفصول بل بالامور
الخارجة عنها كونها فلكا او عنصرا او غير ذلك مما لا مدخل
له في حقيقة تلك الهوية الاتصالية ولئن كانت الصورة الجسمية
في الاجسام حقايق مختلفة متغايرة للهوية الاتصالية
فالهوية الاتصالية مشتركة بينها لازمة لها فافتقار
الهوية الاتصالية اللازمة للاجسام كلها الى الهيولى
يستلزم ثبوت الهيولى في الاجسام كلها وهو المطلوب
قال فصل في ان الصورة لا تنجرد عن الهيولى بذيدان
تثبت التلازم بين الهيولى والصورة فوضع هذا
الفصل اولا لاثبات ملزومية الصورة فقال الصورة
لا تنجرد عن الهيولى اذ لو وجدت الصورة مجردة عن
حلولها في الهيولى لكانت اما متناهية او غير متناهية
والتالي باطل بقسميه اما الملازمة فظاهرة واما بطلان
القسم الثاني من التالي فلتناهي الابعاد كلها جسمانية كانت
او غير جسمانية اذ لو امكن بعد غير متناه لامكن ان نخرج
من مبدا واحد امتدادان على نسق واحد اي
خطان مستقيمان كانتهما سائرا مثلث وندهبا الى
غير النهاية لكنه محال لان البعد الواصل بين الخطين

يتزايد بحسب تزايد امتدادهما فلو امتدا الى غير النهاية
لأمكن وجود بعد غير متناه بينهما مع كونه محصورا
بين حاصرين وانه محال وعليه منع ظاهر وبهوان اللازم
من ذهاب الخطين الى غير النهاية عدم تناهي تزايد
البعد الواصل بينهما لا وجود بعد واحد غير متناه
بينهما ولا نسلم هذا المقدم حتى الانتاج بحيث يندفع
عنها المنع المذكور الا بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين
المتحدين من مبدإ واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض
بينهما ابعاد غير متناهية بحسب العدد ومتزايدة بقدر واحد
مثلا لو امتدا من مبدإ واحد مثل نقطة ا خطان
غير متناهيين لم يمكن ان نفرض على الخطين نقطتين
متساويتي البعد عن نقطة ا كنقطتي ب ج بحيث لو وصلنا
بينهما بخط ب ج لكان مساويا لكل من ضلعي اب اج ض
يكون اب ج مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان
كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين
اخريين متساوي البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث
يكون بعدا متمما عن ب ج كبعدي ب ج عن ا ويكون كل من
اداه ذراعين ض لو وصلنا بين نقطتي د ه بخط د ه لكان
كل ضلع من مثلثي اداه ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين
اخريين



نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز ونصل بينهما
بخط و ز ض يكون كل من اضلاع او ز مثلثة اذرع ثم نفرض
ح ط ثم ى ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينهما بخطوط ح ط ى ك ل م ن س
على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنتمم خط
ب ج البعد الاصل والذي بعده اعني د ه البعد الاول
و ز البعد الثاني و ط ط البعد الثالث وعلى هذا الترتيب



الثانية ان كلا من الابعاد مشتمل على البعد الذي قبله و
على زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه مشتمل على البعد الاصل
اعني ب ج وزيادة ذراع والبعد الثاني اعني و ز مشتمل
على د ه وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية وكل بعد
من الابعاد الغير المتناهية الخ فوق البعد الاصل
الثالثة ان كل جملة من الزيادات الغير المتناهية فانها
موجودة في بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على
تلك الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم
ان يوجد في تلك الابعاد بعد هو آخر الابعاد ويلزم
من هذا تناهي الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه

الانفصال او الانفعال والكل من لواحق المادة
وتوارد الاشكال المختلفة على الشمعة ان لم يكن بالاتصال
او الانفصال فهو بالانفعال فيلزم الخلف واعترض ثانيا
بانا لا نسلم ان الانفعال من لواحق المادة فان مهد المقدم
ليس بمادة ولم يقم عليها برهان هكذا قيل والحق
زوال الشكل ان يبدل الاشكال في الجسم لا يكون الا بالاتصال او الانفصال
زواله ولان تبدلها اما بانضمام شيء من خارج الى حجم الجسم او
بانفصال بعض اجزاء الجسم عنه او بانتقال اجزاء الجسم من
سمت الى سمت كما في الشمعة وانتقال اجزاء الجسم من سمت
الى سمت لا يخلو عن انفصال بعضها عن بعض وهذا ظاهر عند الانصاف وترك المعاندة واما
الزام الاستدراك بانه لو تبدلها بالانفعال من لواحق
المادة لكفى ذكر في الدليل وكان ذكر الاتصال والانفصال
مستدركا لانهما ايضا من الانفعال لانه من باب تعيين
الطريق وهو ليس من دأب المناظرة فلعل المعلل انما اختار
هذا للتنبيه على اقسام التبدل واثبات مقارنة الهيولى
على كل واحد من التقادير وان كان ذكر الانفعال كافيا في اثبات
المقارنة بطريق الاجمال على ما ذكره هذا القائل فصل في ان
الهيولى لا تخلو عن الصورة اقول بد بان يثبت في هذا الفصل

الخط المستقل المتوسط بين الخطين العرضيين في احدهما
لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما والا لم يكن الخط
المستقل بينهما متوسطا بل يقع خارجا عنهما لكن
المفروض انه متوسط هذا خلف واما بطلان القسم الثاني
فلان الهيولى لو كانت غير ذات وضع وصارت ذات
وضع بالاقتران الصورة فعند صيرورتها ذات وضع اما
ان تحصل في جميع الاحياز او لا تحصل في شيء منها او تحصل
في بعضها دون بعض والاقسام باسرها مستحيلة اما الاولان
فلاستحالتهما بديهة واما الثالث فلان حصول الهيولى في
كل واحد من الاحياز ممكن على السوآء لتساوي نسبتها الى
كل واحد منها فحصولها في واحد منها دون غيره يكون ترجيحا
بلا مرجح وانه محال والصورة النوعية وان اقتضت الاختصاص
ببعض الاحياز لا يندفع بها الترجيح بلا مرجح لان الهيولى
اذا حصلت في بعض الاحياز فلا بد من ان يختص كل من
اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة النوعية
لا تقتضي هذا التخصيص لان نسبتها الى جميع الاجزاء على
السوآء فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون
ترجيحا بلا مرجح قطعا واما النقض بانقلاب الجزء المائي
الى الهوآء او بالعكس وانتقالهما بعد الانقلاب الى جزء معين

محال مثلا الزيادتان الموجودتان في البعد الاول والثاني
موجودتان في البعد الثالث مشتملا على البعد الثاني المشتمل
على البعد الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتيهما بالضرورة وكذا
الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة فنقول ان امتدا
الخطان الخارجان من مبدا واحد الى غير النهاية لزم
ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية متزايدة بقدر واحد
وهذا الحكم المقدمة الاولى فيوجد بينهما زيادات غير متناهية
متناهية بحكم المقدمة الثانية فبحكم المقدمة الثالثة توجد
تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناهية فيوجد بين الخطين
بعد واحد غير متناه محصورا بين حاصرين هذا خلف ما ادعيناه
من الملازمة واذ رفع المنع المذكور واما بطلان القسم
الاول من التالي فلان الصورة الجسمية المجردة عن
الهيول لو كانت متناهية لاحاطها اما حد واحد
ان تشابهت جهات تناهي ابعادها في الجهات كلها
او حدود ان لم تتشابه فتكون متشكلة اذ الشكل هو الهيئة
الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد او حدود بالمقدار كما في الكرة
او حدود كما في المضلعات فذلك الشكل المعين الحاصل
ليس لذاته من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاشكال
على السوية فاقتضاؤه نوعا منها دون غيره من غير مخصص يكون





تخصيصا بلا مخصص فذلك المخصص اما نفس الجسمية او امر
واما لازم من لوازمها وهما باطلان والا لاشتركت كون الصورة الجسمية هاهنا
الاجسام كلها في الشكل لاشتراكها في الجسمية ولوازمها
واما عارض من عوارضها وهو ايضا باطل لان العارض
يجوز زواله فلو كان الشكل الحاصل للجسمية بسبب عارض
من عوارضها جاز زوال الشكل لان جواز زوال
العلة يوجب جواز زوال المعلول وزوال الشكل و
نبذله اما ان يكون بالاتصال او الانفصال والقابل لهما
ليس الا الهيولى فتكون الصورة الجسمية المجردة عن
الهيول مفارقة لها وانه محال فيبطل كون الصورة الجسمية
المجردة متناهية وهو القسم الاول من التالي واذا بطل
التالي بقسميه بطل المقدم وهو تجرد الصور فلا
توجد الصورة الجسمية الا مقارنة للهيولى وهو
المطلوب واعترض على هذا الدليل بانا لا نسلم ان زوال
الشكل ونبذله لا يكون الا بالاتصال او الانفصال
فان الشمعة مثلا يتوارد عليها اشكال مختلفة
من غير ان ينفصل بها شئ من خارج او ينفصل عنها شئ
واجيب عنه بانا لا ندعي ان اللازم هو الاتصال
والانفصال فقط بل ندعي ان اللازم اما الاتصال او نبذله
من زوال الشكل
حتى يرد ما ذكرتم من الاعتراض

من اجزاء حيز الهواء والماء مع تساوي نسبة ذلك
الجزء المنتقل الى جميع اجزاء الحيز المنتقل اليه فيرد
لان تساوي النسبة في صورة النقض غير مسلم فان الجزء
المنتقل من الماء والهواء اليه قبل الانقلاب وضع اي نسبة
خاص مع بعض اجزاء الحيز المنتقل اليه وهو محاذاته اياه خاصة
فهذا الوضع السابق لم يعد المحاذاة المذكورة يقتضي
له الوضع اللاحق وهو حصوله في ذلك الجزء المعين من
الحيز المنتقل اليه فلا يلزم ترجيح بلا مرجح تحقيق
البيولي المجوف فانها قبل اقتران الصورة لا وضع
لها سابق اصلا يقتضي لها وضعا لاحقا فحصولها على
بعض الاوضاع مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا
بلا مرجح فليس قبل المحال المذكور انما يلزم من فرض
صيرورة البيولي المجوف ذات وضع باقتران الصورة
اليها فلم لا يجوز ان تبقى البيولي المجوفة على تجوفها
ولا تصير ذات وضع باقتران الصورة فلا يلزم
المحال وقد مر الكلام في هيولى الاجسام فانا بعد ما اثبتنا
البيولي اتجه لنا ان ننظر فيها انها هل كانت مقرونة
بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هي الآن
او كانت في اصل الفطرة مجوفة غير ذات وضع ثم صارت

ثم صارت بعد ذلك ذات وضع باقتران الصورة فنظرنا
فاذا نظرنا فيها الى الجزم بانها لم تكن مجوفة لاستلزام
المحال المذكور وحصل لنا ما هو المقصود من النظر واما
البيولي المتمم على التجويف فلا تعلق لنا بالبحث ولا وقع
فيها النظر اصلا ولا ينافي وجودها ولا عدمها ما
نحن بصدد اثباته من استحالة تجرد هيولى الاجسام
فلو وجدت هيولى مجردة لكانت من المفارقات
بالبيولى تكون مجردة اصطلاحا قال فصل في اثبات الصور النوعية
الى آخره اقول لما فرغ من اثبات الهيولى وتلازمهما مع
الصورة الجسمية شرع الآن في اثبات الصور النوعية
فقال لكل نوع من الاجسام صورة اخرى غير صورتها
الجسمية بها صار ذلك النوع كذا اسمى صورة نوعية
اي منسوبة الى النوع بالتحصيل لتحصله بها وسميت طبيعية
ايضا باعتبار كونها مبدأ للحركة والسكون الذاتيين
ووقع ايضا باعتبار تأثيرها في الغير وقبل الخوض
في المقصود يجب ان نعلم ان المقتضي لخصائص انواع
الاجسام باجزائها المعينة ليس امرا خارجا عن ذات الجسم
بل هو امر حاصل فيه لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل
مثلا انما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج

Ali Gulpinarli

مع الصورتين متلازمة بحيث لا ينفك شئ منهما عن
الأخريين قال هداية اقول من عادة المصنف في هذا المختصر
اذا اراد دفع وهم او ازالة اشتباه في مسئلة ان يعبر
عن ذلك الدفع او الازالة بالهداية اذ الوهم والاشتباه
نوع ضلال فقد يكون هداية لا محالة فهنا لما اثبت
التلازم بين الهيولى والصورة وقع الاشتباه في كيفية
هذا التلازم فازال الاشتباه ببيان الكيفية وسماها
هداية على ما هو دأبه قال اعلم ان الهيولى ليست علة
للصورة اقول يريد ببيان كيفية التلازم بينهما وليتقدم
ههنا ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في المطلوب وهو ان
التلازم اما ان يكون احدهما علة فاعلية للآخر او لا بل
يكونان معلولي علة ثالثة منفصلة عنهما وعلى التقديرين
يجب ان يكون العلة موجبة لتحقق التلازم اذ لو لا لم
لم تستلزم العلة المعلول فلا يثبت التلازم بخلاف ما
اذا كانت العلة موجبة حيث يثبت التلازم جزما
اما في القسم الاول فلا يستلزم كل واحد من العلة الموجبة
والمعلول حاصلة واما في القسم الثاني فلان كل واحد
من المعلولين يستلزم العلة والعلة لا يجاب بها تستلزم
المعلول الآخر فكل من المعلولين يستلزم الآخر ويتحقق

عن ذاته فلو لا ان في ذاته شيئا يقتضي اختصاص الحيز
المعين لما تحرك اليه بحسب الذات وهذا ظاهر جدا واذ قد تمهدت
هذه المقدمة فنقول كل نوع من انواع الاجسام يختص
بحيز معين يقتضي ذلك النوع بحسب ذاته الحصول في ذلك الحيز
والمقتضي لاختصاص ذلك النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية
المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى او الصورة
الاخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام
في الحيز وكذا الثاني لاستلزامه كون الفاعل فاعلا واشتراك
الاجسام في الحيز لاشتراكها في الهيولى وهما باطلان
فتعين الثالث وهو المطلوب وبهذا التقرير يكون مؤثرا
يندفع الاعتراض بأن كون المقتضي للاختصاص
فاعلا خارجا مع التحيزات الملتزم في جوابه وليس الامر
هذا ظاهر عند المتأمل واعلم ان ايراد بحث
الصورة النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة
الى ان التلازم مع الهيولى لا يختص بالصورة الجسمية
بل يتناول الصورتين فان الهيولى لا توجد بدون الصورة
الجسمية وهي الخ لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا الصورة النوعية لا توجد بدون الصورة الجسمية
التي لا توجد بدون الهيولى فالهيولى مع الصورتين

متلازم

التلازم واذا تقرر هذا فنقول قد ثبت ان الهيولى
والصورة متلازمتان فاما ان تكون الهيولى علة للصورة
او تكون الصورة علة للهيولى او يكونا معلولى علة ثالثة
منفصلة عنهما والاول باطل اذ لو كانت الهيولى علة فاعلية
لتقدمت بالوجود عليها تقدما ذاتيا ضرورة تقدم
الفاعلية وجود العلة على وجود المعلول بالذات لكن الهيولى
متأخرة الوجود عن الصورة بحسب الذات لما تبين ان
الهيولى مفتقرة الوجود الى الصورة فلا تكون الهيولى
علة للصورة وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان التقدم
الذاتى اللازم للهيولى بسبب كونها علة للصورة
لا يستلزم تقدمها بالزمان على الصورة ليلزم انفكاكها
عنها اذ قد علم من التقرير المذكور ان الهيولى متأخرة
الوجود عن الصورة تأخرا ذاتيا منافيا لتقدمها
الذاتى اللازم من العلية فيلزم بطلان علتيتها قطعا
نعم هذا الاعتراض وارد على التقرير الذى ذكره
وهو ان الهيولى لو كانت علة للصورة لتقدمت عليها
بالوجود اذ العلة الفاعلية متقدمة بالوجود لكن
الهيولى ليست كذلك متقدمة بالوجود على الصورة اذ لو تقدمت
عليها لزم انفكاكها عنها وهو محال لما ثبت بينهما من التلازم

اذ اللا

من التلازم اذ اللازم من العلية هو التقدم الذاتى
وهو لا يستلزم التقدم الزمانى المستلزم للانفكاك
فلا يلزم من العلية الانفكاك المحال واما الشرطية المذكورة
فى الجواب وهى قولهم لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت
الهيولى المتشخصة فى الوجود بالذات على الصورة وان
اراد بتقدمها ان الهيولى وتشخصها معا متقدمان
على الصورة فالشرطية ممنوعة اذ غاية ما لزم من دليله
ان الهيولى على تقدير عليتها لا تنفك عن التشخص ولا يلزم
منه ان يكون للتشخص دخل فى العلية فلا يلزم تقدم التشخص
وان اراد بان المتقدم هو الهيولى لكنها لا تنفك
عن التشخص فالشرطية مسلمة وبطلان التالى ممنوع
اذ لا منافاة بين ان يكون الهيولى متقدمة على الصورة
بالعلية وبتأخر تشخص الهيولى عن الصورة ايضا
بالعلية ولو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون الصورة
علة فاعلية لتشخص الهيولى بعين هذا الدليل لكنهم
يقولون به متصلا بهذا الكلام وكذا الثانى لان الصورة
لا يجب وجودها الا مع الشكل او بالشكل فلا تكون
علة فاعلية للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها
فى الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية لان القابل هو

الهيولى فلا تقدم يوجب وجودها الفايض عن العلة
المفارقة على الشكل فوجوب وجودها مع الشكل ان لم يتوقف
عليه ان يتوقف عليه فوجوب وجودها اما مع الشكل او
بالشكل والهيولى ليست متاخرة عن الشكل لما تبين ان
الشكل اما بوجد بمشاركتها فهي اما متقدمة على الشكل
او معه فلو كانت الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها
فيلزم ان تتقدم الصورة على الشكل لان المتقدم على المتقدم
او الملم متقدم لكن الصورة مع الشكل او بعد على ما مر آنفا
هذا خلف هذا اذا كذب المصنف والحق ان ذكر معية
الهيولى للشكل ههنا مستدرك مع انها لا تطابق الواقع
اما عدم المطابقة فلان وجود الشكل عن العلة لما كان
بمشاركة الهيولى لتقدمت الهيولى عليه لا محالة فلا يكون
هي معه واما الاستدراك فلانه يكفي ان يقال لو كانت
الصورة علة للهيولى لتقدمت عليها وقد ثبت ان الهيولى
متقدمة على الشكل فتتقدم الصورة على الشكل لان
المتقدم على المتقدم متقدم فيكون ذكر المعية مستدركا
لحصول المطلوب بدونه ولما بطل القسمان الاولان
تعين القسم الثالث وهو ان الهيولى والصورة معلولتان
لعلة ثالثة منفصلة فصدور هما عن العلة المنفصلة

المنفصلة لا يجوز ان يكون بحيث يستغني كل منهما عن
الاخرى اما اولا فلانه يفضي الى امتناع تالف الجسم منهما
ضرورة امتناع تالف الماهية الحقيقية عن اجزاء
لا ارتباط بينها اصلا واما ثانيا فلما بينا ان الهيولى
تفتقر في ان تقوم بالفعل الى مقارنة الصورة وان
الصورة يلزمها الشكل المفتقر الى الهيولى فافتقار
الهيولى الى الصورة في البقاء لان الصورة الفاسدة
ان لم يبقيها بدل من صورة اخرى انعدمت الهيولى
لانها لا توجد بالفعل بدون الصورة فالعلة المنفصلة
المبقية للبدل مبقية للهيولى بذلك البدل وافتقار
الصورة الى الهيولى في التشكل وذكر ظاهر واعترض على
هذا بان افتقار الصورة في تشكلها الى الهيولى يوجب
تقدم الهيولى على الصورة وهو منافي لما تقرر عندهم
من ان الصورة شريكة العلة الهيولى وعليه منع ظاهر و
سهو ان اللازم ههنا ليس تقدم الهيولى على ذات الصورة
بل على تشكلها وهو لا ينافي العلة المقرونة عندهم واما
الجواب الذي ذكره المعترض فحاصله ان شركة العلة
الصورة المطلقة والمفتقرة الى الهيولى في التشكل من الصورة

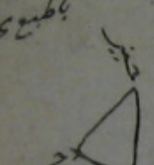
المشخصة المتأخرة عن الشكل وهو قريب مما ذكرناه وأما
الاعتراض بمنع كون الافتقار بينهما على الوجه المذكور دون
عكسه فغير موجه بعد قيام الدليل عليه وأما الجواب عنه بأن في
القول بافتقار الصورة في بقائها الى المهيولى يؤدي الى
القول بعروضية الصورة وبأن القول بافتقار المهيولى الى
الصورة في الشكل يؤدي الى الدور لشبوت افتقار
الصورة الى المهيولى في الشكل فالكل ظاهر سوى لزوم
فائدة مدفوع لانا قائل بهذا القائل فان كون الشيء علة
قابلية لعرض قائم بشيء آخر غير معقول بدون اللازم مما وهو افتقار
فرضناه هو افتقار تشكل كل منهما الى ذات الاخرى وظاهر
انه ليس بدور فصل في المكان الى آخره اقول لما فرغ
عن تحقيق ماهية الجسم الطبيعي الذي هو موضوع هذا العلم وبالكسر
اراد ان يشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث
عن الامور العامة للاجسام الطبيعية فبدأ بما هو الاشهر
منها وهو المكان فتحقيق اولا ماهيته في هذا الفصل وتثنيث
انيته بعد ذلك في الفصل الثاني لهذا الفصل وعن ذلك
ان تبين اولا كيفية وقوع النزاع بين العقلاء بمعنى ان
الجسم شيء من شأنه ان يشغل الجسم بكله في وان
يكون ظرفا للجسم وان يقع متصلا يقع جوابا للسؤال عن الجسم
بأين.

عن الجسم بأين هو كما يقال ابن الماء فيجاب عنه بانه في داخل
الكوز واما صحة انتقال الجسم عنه الى غيره فلعدم اختصاصها
بالمكان واشتراكها بينه وبين سائر ما يقع فيه الحركة من
المفعولات جديد بان تسقط بهذا عن درجة الاعتبار
اسفاطا يندفع به الاعتراض الوارد عليهما مع
الملتزم في جوابه فالنسبة المذكورة لذلك الشيء خاصة
لازمة شاملة لافراده تتعين بها عندهم وصلح بذلك لان
يقع لهم نزاع في تحقيق ماهيته حتى اختلفوا فيه فذهب
جمهور الحكماء كالمعلم الاول والشيخين الفاضلين ابي نصر وابي
علي ومن تبعهم الى ان ذلك الشيء هو السطح الباطن من
الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي
الباطن من الجسم الحاوي هو الشيء الذي ينسب اليه المحوي
بكلمة في كما يقال كرة الماء في متحيز فلك القمر وذهب آخرون
الى ان ذلك الشيء هو الخلاء ثم افترق هؤلاء القائلون بالخلاء
فرقتين فرقة منهم الخلاطون تدعي ان الخلاء الذي
هو بعد مجرد ممتد في جهات الثلث من شأنه
ان يملأه جسم وان يخلو عنه وفرقة منهم تدعي انه
بعد موجود في الخارج مجرد عن المادة من شأنه
ان تنفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمونه البعد المفطور
وفرقة تدعي انه شيء محض وهم المتكلمون القائلون
بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم في المقدار

والتناهي مشغول لا بذلك الجسم بحيث لو لم يشغله لكان خلاء
ومعنى الفراغ الموهوم الفضاء الذي يثبته الوهم ويدركه
من الجسم المحيط بجسم آخر كالفضاء المشغول بالماء او الهواء
في داخل الكوز فهذا الفراغ الموهوم هو الشيء الذي من شانه
ان يحصل فيه الجسم وان يكون ظرفا عندهم ولهذا الاعتبار
يجعلونه حيزا للجسم وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه يجعلونه
خلاء فالخلاء عندهم هو هذا الفراغ الموهوم ليس
بموجود في الخارج بل امر موهوم عندهم اذ لو وجد
كان بعدا مفطورا وهم لا يقولون به فاذا لم يشغله
جسم كان لاشيء محضا بالصورة والخلاء عندهم اخص
من الحيز لان الخلاء هو الفراغ الموهوم مع اعتبار كون
لا يحصل فيه جسم والحيز هو الفراغ من غير ان يعتبر معه
حصول الجسم فيه او عدمه اما انه لا يعتبر فيه الحصول فلانه
لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه بالفعل يلزم ان لا يكون
حيزا لطبيعيا اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك فعند عدم
الحصول لا يكون الفراغ حيزا فينقطع نسبة الحيزية بينه
وبين الجسم فلا يطلب الجسم بطبعه الحصول فيه اذ طلب لا
الحصول بالطبع لتلك النسبة والنزاع بين الحكماء والمتكلمين
واقع في امتناع الخلاء وامكانه فالحكماء ذاهبون
الى امتناع

ذاهبون الى امتناعه اي امتناع كل من الفراغ الموهوم
والبعد السلبي اما الفراغ الموهوم فلانه يفضي الى ان يكون
الوجود هو البعد المفطور بعينه وهو ممتنع
واما البعد السلبي فلانه يفضي الى ان يكون
ما جعلوه فراغا موهوما لاشيئا محضا وهو ايضا
ممتنع على ما يتبين بيانهما عن قريب والمتكلمون ذاهبون
الى الامكان بناء على انهم قائلون بامكان الفراغ الموهوم
وان لم يحكموا بوجوده عيانا عن يد اخر الاقطار
وبامكان البعد السلبي ايضا فانهم يجوزون وجود
جسمين غير متلاقيين لا يوجد بينهما جسم ثالث بلا
فيهما بل يكون ما بينهما لاشيئا محضا واذ قد ثبت هذا
التمهيد فنقول لما كان المذهب الاول هو المختار عند المصنف
اراد ان يثبته في هذا الفصل فقال المكان هو اما الخلاء
او السطح الباطن المذكور والاول باطل فتعين الثاني اما
الحصر فبشهادة الاستقراء حيث لا يتصور شيء سواهما
يوجد له الخاصة المذكورة للمكان واما بطلان الاول فلان
المكان موجود ولا شيء من الخلاء بموجود فلا شيء
من المكان بخلاء اما الصغرى فلان المكان مشار اليه
بهذا الوجه الكبير الخارج وكل ما هو شانه فهو موجود

واما الكبرى فلان الخلاء اما بمعنى الاشئ المحض الذى
هو الفضاء المفروض فراغه عن شغل الجسم كما ذهب
اليه المتكلمون او بمعنى البعد المجرد عن المادة على ما ذهب
اليه افلاطون وايا ما كان فهو ممتنع ولاشئ من الممتنع
بموجود اما امتناع الخلاء بمعنى الاشئ المحض فلان
الخلاء بهذا المعنى عندهم هو الفضاء الموهوم مأخوذا
مع صفة كونه لاشيأ محضا وهذه الصفة ممتنعة لان
مادة عموم فضاء موهوما قابل للزيادة والنقصان
فان الفضاء بين الجدارين اقل من الفضاء بين الملاءتين
والقابل للزيادة والنقصان يمتنع ان يكون لاشيأ محضا
فيمتنع صفة كونه لاشيأ محضا وامتناع الصفة يوجب
امتناع الموصوف المأخوذ معها فيمتنع الخلاء بمعنى الاشئ
المحض واما امتناع الخلاء بمعنى البعد المفطور فلان البعد
لو وجد مجردا عن المادة لكان بذاته غنيا عن المادة
فيمتنع حلوله فيها لما بينا ان الفقر لذاته عن الشئ يمتنع
حلوله فيه لكن البعد حال في المادة كالبعد الجسماني
وبهذا انما يتم ان لو ثبت كون البعد ماهية نوعية
ولم يثبت بعد فصل في الحيز اقول كل نوع من انواع ماهية نوعية
الجسم الطبيعي عنصريا كان او فلكيا فله حيز طبيعي لانه الاخص الذي



لانه عند تجرده عن القوابل يكون في حيز لا محالة
فحصول ذلك الحيز اما ان يكون لطبعه او لقاسر
والثاني منتف لفرض عدم القواسر فتعين الاول
فيكون ذلك الحيز طبيعيا له اذ لا نعني بالحيز الطبيعي
الا ما يقتضي الجسم بطبعه الحصول فيه هذا في البسايط
واما في المركبات فحكمها في الحيز حكم البسيط الغالب
فيه لامتناع المعتدل الحقيقي وبهذا تفصيل لا يحتمل
بيانه كلام هذا المختصر ولا يجوز ان يكون لجسم واحد حيزان
طبيعيان اذ لو وجد جسم من الاجسام حيزان طبيعيان
فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما ولا يحصل
في شئ منهما والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني
فلانه في تلك الحالة اما ان يطلب الذي لم يحصل فيه اولا
يطلبه فان طلبه لم يكن الذي حصل فيه طبيعيا لان طلب
الذي لم يحصل فيه مهربا عن الذي حصل فيه والمهروب
عنه طبعا لا يكون حيزا طبيعيا وان لم يطلبه لم يكن
هو طبيعيا لان غير المطلوب طبعا لا يكون طبيعيا واما
الثالث فلانه اما ان يكون على سمت الحيزين او يكون
عليه وح اما ان يتوسطهما او لا يتوسطهما فعلى الاول
يلزم ميله طبعا الى جهتين مختلفتين وهو محال وعلى

الثالث يميل الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى احديهما عاد الى
القسم الثاني وقد تبين بطلانه واذا بطل اقسام الثالث باسرها
بطل المقدم وثبت انه لا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان
وهو المطلوب واعلم ان المكان والحيز في اصطلاح الحكماء
لفظان مترادفان انما يستعملونهما في معنى واحد وهو
السطح الباطن المذكور وظاهر قول المصنف فصل في المكان
وفصل في الحيز مشعر بتغايرهما معنى لكن اقتضاه على بيان
ماهية المكان في الفصل المتقدم ومسارعته الى الاحكام
في الفصل الثاني من غير التفات الى تصوير ماهية الحيز بدل
عليه انه جرى على اصطلاح الحكماء في ترادف اللفظين ووضع
الفصل الاول لتصوير ماهية المكان والفصل الثاني لبيان
الاحكام وايراد لفظي المكان والحيز في الفصلين للتنبيه
على ترادفهما وان حمل كلامه على اول الاحتمالين فيراد بالحيز
اما الفراغ الموهوم او معنى آخر لم يتبينه باصطلاح
احدثه وعلى الاول يلزم ذهابه الى ما ابطله من مذهب
المتكلم وعلى الثاني يلزم كونه تاركا ما هو واجب عليه من
بيان اصطلاحه على انه منافٍ للاستقراء المذكور وتفسيره
بما له الوضع لذاته وللحاصل فيه لا يفيد لانه تفسير لمذهبهم
الخاص بمحل النزاع اذ للحكيم ان يقول ما له الوضع لذاته
وللحاصل

لذاته وللحاصل فيه بسببه هو السطح الباطن للغير وللمتكلم
ان يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه
على ثاني الاحتمالين يلزم بطلان كلية الحكم الاول المذكور
في هذا الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز طبيعي لخروج
الحد عنه اللهم الا ان يقال الحد مستثنى عن هذا
الحكم والسكوت عن الاستثناء للشهرة وبالجملة كلام المصنف
ههنا خال عن الاضطراب قال فصل في الشكل الى آخره
اقول قد مر فيما سبق ان الشكل هي الهيئة الحاصلة
بسبب احاطة الواحد به كالشكل الكري الحاصل للكرة
بسبب احاطة السطح الواحد المستدير بها او الحدود
كالاشكال الحاصلة للاجسام المضلعة بسبب احاطة اضلاعها
بها ولما كان الشكل من الاحوال التي تعم الاجسام الطبيعية
كلها ذكره ههنا فقال كل فله شكل طبيعي لان كل جسم طبيعي
فهو متناه وكل متناه مشكل وكل مشكل فله شكل طبيعي ينتج ان
كل جسم فله شكل طبيعي اما المقدمة الاولى وهي قولنا
كل جسم متناه فلما مر من البرهان القايم على تناهي الابعاد
واما الثانية وهي قولنا وكل متناه مشكل فلان كل متناه
لابد له ان تحصل له عند تناهيه هيئة وهي الشكل فيكون مشكلا
لامحالة واما الثالثة وهي ان كل مشكل فله شكل طبيعي

فلان كل متشكل فله شكل عند تجرده عن القوابل البتة
لما ذكرنا من البيان آنفا فهذا الشكل اما ان
يحصل له من طبعه او من القوابل والثاني منتف بالفرض
فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني بالطبيعي الا ما
يحصل للجسم من طبعه فثبت ان كل جسم له شكل طبيعي
وهو المطلوب فالحركة فصل في الحركة والسكون الى آخر افعل
لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم الطبيعي
من حيث هو جسم طبيعي وهي مع السكون متقابلان
تقابل عدم وملكة اراد البحث عنهما في هذا الفصل
فعرفهما اولا لتوقف البحث عنهما على تصور ماهيتهما
وقدم الحركة لكونها ملكة على السكون الذي هو عدم في التعريف
لان الاعدام انما تعرف بالملكات وعرفها بانها الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وبيانه ان الشيء
الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا
لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا وقد
فرضناه موجودا هذا خلف فهو اما بالفعل من جميع الوجوه
فهو الموجود الكامل الذي ليس له كمال متوقع كالباري
عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه و
بالقوة من بعضها فمن حيث انه بالقوة لو خرج من القوة
الى الفعل

من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة وهو
الكون كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية
كانت للماء بالقوة فخرجت منها الى الفعل دفعة او على
التدريج وهو الحركة فتبين ان ماهية الحركة هي الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وهذا التعريف
للمتقدمين من الحكماء واعترض عليه المعلم الاول
بان معرفة التدريج موقوفة على معرفة الزمان الموجود
او ممكنة
على معرفة الحركة ضرورة ان التدريج معرف بالحصول في الزمان
الذي يعرف بانه مقدار الحركة فتعريف الحركة بالتدريج يكون دورا
واجاب عنه بعض المتاخرين بمنع توقف معرفة التدريج
على معرفة الزمان وسنده ان التدريج بديهي التصور
او انه معرف بالحصول قليلا قليلا والسكون هو عدم
الحركة عما من شانه ان يتحرك فعدم الحركة عما ليس من شانه
الحركة كالموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون
ساكنا بهذا المعنى لان الساكن ما من شانه ان يكون متحركا
متحرك فانه يتحرك بشيء غير الجسمية اذ لو كان متحركا
بالجسمية لكان كل جسم متحركا دائما لاشتراك الاجسام
كلها في دوام الجسمية وبطلان التالي يدل على بطلان
المقدم ثم ان الحركة باعتبار ماهيتها عند تنقسم الى اربعة اقسام

حركة لبسيط ميل مستفاد من خارج فالحركة قسرية.

حركة الحي المرئي الى فوق والافان كان محركه مع شعور وارادة فهي ارادية كالحركة الصادرة من الحيوان بارادته والافهي طبيعية كحركة الحي بطبعه الى اسفل

قال فصل في الزمان الى آخر اقول في هذا الفصل ثلثة مطالب الاول التنبيه على انية الزمان الثاني تحقيق ماهيته الثالث بيان سرمدية اما الاول فهو انا نفرض حركتين متفقتين في الاخذ والترك احداهما سريعة والاخرى بطيئة ففي هذا الفرض تجد الحركة السريعة تقطع مسافة اطول من المسافة التي تقطعها البطيئة فلا شك ان بين اخذ السريعة وتركها امكان قطع المسافة التي هي اطول بالسرعة المعينة وقطع المسافة التي هي اقصر بالبطوء المعين بغير انا ندرك بالضرورة ان بينهما امدا موجودا يسع قطع المسافة الاولى بالسرعة المعينة ويسع قطع المسافة الثانية بالبطوء المعين فان قيل فرض الحركتين في هذه الصورة اما ممكن توضيح امكانه هذا الامكان اولبيان انه قابل للزيادة والنقصان مع انه اولا مدا آخر والاول يستلزم استدراك فرض الحركتين اذ يكفي فرض حركة

حركة في الكم وهي حركة الجسم من كمية الى اخرى كالنمو والذبول اما النمو فهو ازدياد مقدار الجسم في الاقطار الثلثة على التناسب وهو اختراز بمقتضى طبيعة ذلك الجسم بتخلل اجزاء متحصلة من خارج في الاجزاء الاصلية واما الذبول فهو انتقاص مقدار الجسم في الاقطار الثلثة على التناسب بانحلال بعض اجزاء الحاصلة فالنمو حركة مع السهم الجسم من مقدار الى مقدار ازيد والذبول بالعكس وحركة في الكيف كتسخين الماء وتبريده فتسخينه حركته من البرودة الاصلية الى السخونة بملاقاة المسخن مع بقاء صورته النوعية وتبرده عوده الى البرودة كذلك وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في الاين وهي حركة الجسم من مكان الى مكان آخر وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي الحركة المستديرة المتشابهة الاجزاء من وضع الى وضع آخر فان المتحرك على الاستدارة انما يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه ملازما لمكان غير خارج عنه فطعا وباعتبار العروض تنقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما ان تكون عروضها له لذاته لا بواسطة عروضها لشئ آخر او لا تكون كذلك بل تكون عروضها له بعروضها بالحقيقة لشئ آخر كحركة الجالس في السفينة فحركتها والاولى الذاتية والثانية العرضية والذاتية تنقسم باعتبار المبدأ ثلثة اقسام لان المبدأ المحرك للجسم ان كان محركه

واحدة بان يقال اذا وقعت حركة في مسافة كان بين
اخذهما وتركهما امكان قطع تلك المسافة وهذا ظاهر
جدا والثاني انا نبين ان لو كان في الفرض المذكور امكانان
مختلفان بالزيادة والنقصان احدهما بين اخذ الربعة
وتركهما والآخر بين اخذ البطيئة وتركهما وليس كذلك
اذ فرض اتفاق الحركتين في الاخذ والترك ينافي
اختلاف الامكانين والثالث غير بين فلا بد من بيانه
لنتكلم عليه فلنا المقصود من هذا الفرض هو بيان الآية
وفرض الحركتين لدفع وهم يرد علينا تقدير الاكتفاء بالحركة
الواحدة فانا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة وذكرنا
ان بين اخذهما وتركها امكانا اي شيئا يسع قطع تلك
المسافة لم يتعقد ان ينتوهم متوهم ان ذلك الشيء هو الحركة
نفسها لا امر آخر وبفرض الحركتين يندفع هذا الوهم
لانا اذا فرضنا حركتين على الوجه المذكور فظاهر ان بين
اخذ الربعة منهما وتركها امرا موجودا يسع قطع المسافة
المسافة الطويلة بالسرعة المعينة والقصيرة بالبطوء
المعين وذكر الامر مفيد لكل من الحركتين اذ ليس شيء
منهما بحيث يسع قطع الحركتين فوضح ان بين اخذ السرعة
وتركها امكانا مفايدا للحركة يسع قطع المسافتين بالسرعة

والبطوء

بالسرعة والبطوء المعينين وهذا الامكان قابل للزيادة
والنقصان فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ
او الترك او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين اخذ
تلك الحركات وتركها لا بد ان تكون مختلفة بالزيادة والنقصان
وغير ثابتة اي غير مجتمع الاجزاء في الوجود لان اجزاء امكان
قطع المسافة هي امكانات اجزاء قطع المسافة وامكانات
اجزاء قطع المسافة هي امكانات قطوع اجزاء المسافة
غير مجتمعة في الوجود لانها متطابقة مع قطوع اجزاء المسافة
وهي غير مجتمعة فان قطع النصف الاول من المسافة مثلا
لا يجامع مع قطع النصف الآخر ضرورة ان المتحرك ما لم
يفرغ عن قطع النصف الاول من المسافة لا يشرع في قطع
النصف الاخير منها وهو ظاهر فثبت ان في الوجود
امكانا متعددا غير ثابت ولا يقع بالزمان الا هذا الامكان
فثبت آنية الزمان وهو المطلوب واما الثاني فهو ان الزمان
هو مقدار الحركة لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون
مقدار الجسم او لهيئته من حيث هي قابلة او لهيئته غير القابلة
لان ذا المقدار ليس الا الجسم من حيث هو ولا يجوز ان يكون
مقدار الجسم او لهيئته القابلة لان الزمان غير قار على ما بينا
فلو كان مقدار الجسم او لهيئته القابلة لزم ان يكون غير القار

اقول لا يتم هذا فان اجزاء المسافة
التطوع مطابقة لاجزاء المسافة
مع ان اجزاء المسافة مجتمعة في الوجود
ولا يلزم من التطابق الا تشارك
في هذا الحكم اي كونه لا متجزأ
مجتمعة

اي قابلا للزيادة والنقصان

اي قابلا للزيادة والنقصان بالذات وكل ما
هو مقدار بالذات فهو
مقدار لما بالذات لان الزمان

كما اراد

والآن الزمان الحاضر هو الماضي فكان
الواقع في الماضي واقعا في
الحاضر نهاية

مقدار اللقاء وهو محال لاستلزامه وجود الشيء بدون
مقداره اللازم فان مطلق المقدار لازم للشيء ذي المقدار
وانه محال واذا ثبت انه ليس مقدار الجسم ولا لهيئته القارة
تعين انه مقدار لهيئته الغير القارة والهيئة الغير القارة للجسم
ليس الا الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث فهو ان
الزمان ان لم يكن سرمديا لزم ان يكون له بداية ونهاية
وهما محالان اما الاول فلانه لو كان له بداية لزم ان يكون
عدمه قبليا وجوده بعديا لانه توجد مع البعدية اذ عدم
الشيء لا يوجد معه والقبلية الخ لانه توجد مع البعدية لا
يكون الآن فيكون عدم الزمان قبليا بالزمان فيلزم
ان يكون للزمان زمان وهو محال واما الثاني فلانه لو كان
له نهاية لزم ان يكون عدمه بعديا لانه توجد مع القبلية
وهو محال بعد ما مر من البيان واذا بطل التالي بقسميه
بطل المقدم وهو عدم سرمدية الزمان فثبت
سرمديته وهو المطلوب ليقابل ان يقول القبلية الزمانية
الخ لانه توجد مع البعدية لعدم الزمان بالنسبة اليه لا
يستلزم ان يكون للزمان زمان فان بعض اجزاء الزمان
قبل البعض الآخر قبلية لا توجد مع البعدية ومع هذا
لا يستلزم ان يكون للزمان زمان لانا نقول القبلية والبعدية

اللتان

والبعدية اللتان لا تجتمعان انما تكونان بالذات لاجزاء
الزمان واما كونهما لغيرهما فانما هو بواسطة وقوعه
فيهما فالزمان وعدمه ان اتصفا بمثل هذه القبلية
والبعدية فهذا الاتصاف اما ان يكون لانهما من اجزاء
الزمان او لانهما واقعان فيهما والاول محال والا لزم
ان يكون الشيء وعدمه جزئين له وهو بين الاستحالة
فتعين الثاني وح ان يكون الزمان الثاني عين الزمان
الاول وهذا ايضا محال لاستلزام كون اجزاء الشيء
ظرفا له وعدمه واستحالته ظاهرة او غير فيلزم ان يكون
الزمان وعدمه واقعين في زمان آخر مغايرا للاول فيلزم
ان يكون للزمان زمان فيندفع المنع المذكور ويتم
الدليل سالما عن المنع قال الفن الثاني في الفلكيات وفيه آن
فصل لما فرغ من مباحث الفن الاول شرع الآن في مباحث
الفن الثاني الذي رتبه في الفلكيات وكسر عا فصول فصل
في اثبات استدارة الفلك والتقدم على اثبات المطلوب ما
يتنفع به فيه وهو ان الابعاد التي تعتبر في الاجسام وهي
الابعاد المتقاطعة على الزوايا القوائم ثلاثة لا غير ولكل منها
طرفان فهذه الاطراف الستة للابعاد الثلثة هي الجهات الست التي
تقع اشارات الجمهور اليها من الابعاد المعتبرة في

في بدن الانسان ثلثة احدها البعد الواصل بين راسه
وقدميه وهو الطول فيه وثانيها الواصل بين جنبيه
وهو العرض وثالثها الواصل بين بطنه وظهره وهو
العمق فما يلي راسه من نهايتي امتداد الطولي له
حال كونه على الوضع الطبيعي فوق وما يلي قدميه منها
في تلك الحالة تحت وما يلي اقوى الجانبين من نهايتي امتداد
العرضي يمين وما يلي الاضعف منها يسار وما يلي البطن
من نهايتي امتداد العمق قدام وما يلي منها خلف
اثنتان من هذه الجهات الست وهما الفوق والتحت
حقيقيتان لان الفوقية والتحتية لهما باعتبار نفس حقيقتها
لا باعتبار اضافتها الى شئ خارج عنهما ولهذا لا يتبدلان
اصلا فان كل واحد من الفوق والتحت بالنسبة الى قامة الانسان
حالتي الانتصاب والانتكاس واحد لا يتبدلان اصلا
فليس فوقية الفوق باعتبار وقوعه فيما يلي راس الانسان
ولا تحتية التحت باعتبار وقوعه فيما يلي قدميه بل الوضع
الطبيعي للانسان هو ان يكون كذلك فاذا انقلب هذا الوضع
بالانتكاس لم يبق الانسان على الوضع الطبيعي لان
ينقلب الفوق تحتا وبالعكس واما الابعاد الباقية فليست
بحقيقية لان كونها تلك الجهات ليست باعتبار نفس الحقيقة

الغالب هو

الظهر

الاربعة

المختفية بل باعتبار اضافتها الى ما هو خارج عنها فان
كلا منها عند التخفيف جهة فوق او تحت اعتبرت معها
اضافة الى شئ ثالث فصارت بها جهة والى مقابل ذلك
الشئ اخرى فصارت بها جهة اخرى مقابلة للجهة الاولى
ولهذا تتبدل بتبدل تلك الاضافات فان اليمين مثلا
بالمختفية جهة فوق او تحت اعتبر معها كونها واقعا فيما يلي
اقوى جانبي الانسان وبهذه الاضافة صارت يمينا وكذلك
اليسار انما هي جهة فوق او تحت اعتبر معها اضافة
وقوعها فيما يلي اضعف الجانبين وبها صارت يسارا
ولهذا ينقلب اليمين يسارا وبالعكس بانقلاب الاضافتين
واذا تمهد هذه المقدمات فحري بنا الآن ان نرجع
الى اثبات المطلوب ونقول كلما كان كل واحد من الجهتين
المتقابلتين الحقيقيتين اعني الفوق والتحت موجودة ذات وضع غير
منقسم فامتداد ما خذ الحركة اي في الامتداد الذي تاخذ
وتقع فيه الحركات المستقيمة كان الفلك مستديرا لكن
المقدم حق فالتالي مثله اما موجودة ذات وضع
فلانها لو لم تكن موجودة ذات وضع لامتنع الاشارة
وتوجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليها لانها لو لم تكن
موجودة ذات وضع لكانت اما معدومة او موجودة لا وضع

انتهى

لها وايا ما كان يمتنع الاشارة والتوجه اليها اذ الاشارة
الى المعدوم والموجود الذى لا وضع له مستحيلة وكذا
توجه المتحرك بالحركة المستقيمة اليهما مستحيل ايضا فان المتحرك
انما يتحرك الى شئ ليحصل فيه حصول المتحرك فيهما محال لكن
الاشارة الى الجهات الحقيقية ليست بممتنعة لوقوعها
فان الناس يشيرون اليها وكذا توجه المتحرك اليها ليس
بممتنع فان الاجسام العنصرية بعضها يتحرك الى جهة الفوق
وبعضها يتحرك الى جهة السفل فثبت ان لكل واحدة من الجهتين
الحقيقيتين موجودة ذات وضع واما انها غير منقسمة
فى امتداد ما تحذا الحركة فلانها لو انقسمت فيه فلا اقل
من ان يكون له جزآن فاذا وصل المتحرك الى احدهما فاما
ان يسكن ويستمر على حركته فان سكن لزم ان يكون المقصد
هو الجزء الاقرب ولا يكون للابعد دخل فيه اصلا اذ لا يراد
بالمقصد الا ما ينتهى اليه الحركة بوصول المتحرك اليه فان استمر
على الحركة فحركته فى هذه الحالة اما الى المقصد او عنه
فان كان اليه لم يكن اقرب الجزئين من الجزء الاسفل الا لان الجهة هى
المقصد الذى ينتهى اليه الحركة لا غير وان كان عنه لم يكن
الابعد منها لكن المفروض انهما جزآن لها فثبت
انهما غير منقسمة وبه يتم حقية المقدم واما الملازمة

فلا

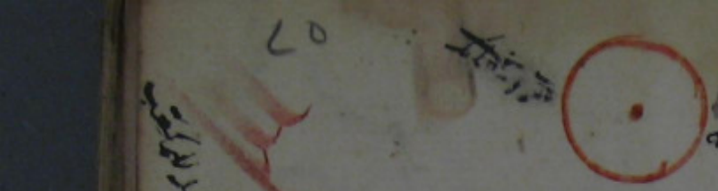


واما الملازم فلانه ثبت ان كل واحد من الجهتين موجودة
ذات وضع فهى اما جسم او جسمانية لكنها ليست بجسم لعدم
قبولها الانقسام فى امتداد ما تحذا الحركة ووجوب كون الجسم
قابلا للانقسام فى سائر الامتدادات فهى اذن موجودة
جسمانية متعلقة بمحل متعينة الوضع فى ذلك المحل فتعين
وضعها اما ان يكون فى خلاء وهو محال لاستحالة الخلاء
وتعين وضع الموجود فى المستحيل واما ان يكون والملاء المشابه الاجزاء
فى ملاء مشابه فى داخل جسم وهو ايضا محال لاستلزام ما ليس
عدم اختلاف الجهتين بالطبع ضرورة مشابهة
المتشابه لكنهما مختلفتان بالطبع لان الجسم المستقيم
الحركة بطلب احديهما ويترك الاخرى وهذا دليل على
اختلافهما بالطبع فان قيل عدم اختلافهما بالطبع انما
يلزم ان لو كان تحددهما فى ملاء واحد متشابه وهو غير
لازم لجواز تحددهما بملائين مختلفين قلنا تحددهما اما
ان يكون فى ملاء واحد متشابه او فى ملائين مختلفين والاول
يستلزم عدم الاختلاف كما ذكرناه والثانى يستلزم
عدم تعينهما لان كل واحدة منهما تتحدد فى ملاء واحد
لكن الحدود المفروضة فى الملاء الواحد متشابهة لا تتعين
شئ من تلك الحدود دون سائر الحدود



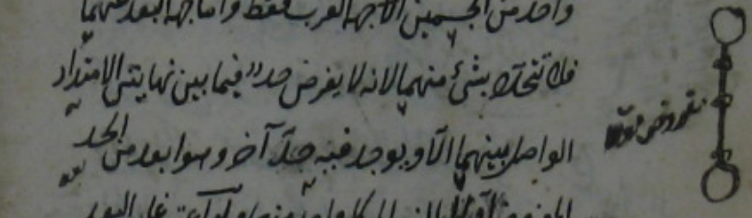
مع تشابههما ترجيح بلا مرجح فلا يتعين شيء من تلك الحدود
لكونه تلك الجهة فتبقى الجهتان غير متعينتين لكنهما متعينتان
هذا خلف واذ قد ثبت ان الجهتين الحقيقيتين جسمانيتان
وتعين وضعهما ليس في خلاء ولا في ملاء متشابه فتعين
وضعهما انما يكون في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء
المتشابه متصلة به فالملاء الذي يتحدد به الجهتان لابد
ان يكون جسما كريا لانه اما ان يكون جسما واحدا او اكثر من
واحد فان كان جسما واحدا وجب ان يكون كريا لانه لو لم يكن كريا
لم يتحدد به الا جهة القرب منه وهي جهة الفوق ولا يتحدد به
جهة البعد عنه وهي جهة السفل لانها غاية البعد عن المحدد اذ لو لم
تكن غاية البعد عنه بل كان بعد آخر من البعد لزم تبدل الفوق
صيرورته سفلا بالنسبة الى حد ابعد منه لان الحد الابعد
بالنسبة الى الحد الذي فرضناه جهة السفل اما ان يكون
جهة فوق او جهة سفل والاول محال لان جهة الفوق هو
جهة القرب من المحدد فتعين ان يكون جهة السفل واذا
كان الحد الابعد سفلا بالنسبة الى الحد المفروض سفلا
كان المفروض سفلا جهة فوق بالنسبة الى الحد الابعد
فيتبدل السفل فوقا وهو باطل لما ذكرنا انهما جهتان
حقيقيتان لا تتبدلان لان اصلا وغاية البعد لا تتحدد بالجسم

الذي



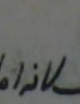
بالجسم الذي ليس بكري لان غاية البعد انما يتحدد به
لو كان البعد عنه محدودا وليس كذلك فان قيل ان اردتم
بهذا ان البعد الخارج عنه ليس محدودا به فالجسم الكري
ايضا كذلك وان اردتم ان البعد الداخل فيه ليس يتحدد
به فلا نسلم ذلك فانه كما يمكن ان يفرض في داخل الجسم الكري
النقطة المركزية التي هي غاية البعد كذلك يمكن ان يفرض
في داخل الجسم المكعب مثلا نقطة تساوي بعدها من
سطوحه وخطوطه وزواياه تساوي بعد المركز عن سطح
الكرة في جميع الجوانب فهذه النقطة تكون غاية البعد
في الجسم المكعب فيتحدد به البعد الداخل فيه قلنا السطوح
والخطوط والزوايا كلها موجودة بالفعل في المكعب مع
ان النقطة التي تفرض فيه مبايلة من النقطة الوسطية الى
كل واحد من السطوح كلها ابعد من النقطة الوسطية
بالنسبة الى السطح المقابل له فالنقطة الوسطية لا تكون غاية
البعد بالنسبة الى سطح ما فلا يوجد في المكعب نقطة
هي غاية البعد بخلاف الكرة فان محيطها سطح واحد
كري فالنقط القريبة كلها اقرب اليه من المركز
واختلاف تلك النقط قدرا وبعدا بحسب الاجزاء المفروضة
في المحيط غير معتبر لابتنائه على الامور الموهومة

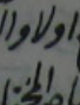
المحققة فيكون المركز غاية البعد في الجسم الكري فيتحد الجهتان
جهة القرب عنه وهي الفوق وتمركز جهة البعد عنه وهي التحت
فنبين ان المحيط على تقدير وحدته ان لم يكن كريا لا تتحد
الا احدى الجهتين فلو فرضناه محدد الجهتين لما يكون محدد
لهما هذا خلف فمحدد الجهات على تقدير كونه جسما واحدا
بل باحد هما بحسب ان يكون كريا وان كان اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بعض
تلك الاجسام محيطا ببعض اولا والثاني يوجب ان لا تتحد بكل
واحد من الجسمين الا جهة القرب فقط واما جهة البعد عنهما
فلا تتحد بشئ منهما لانه لا يفرض حد فيما بين نهايتي الامتداد
الواصل بينهما الا ويوجد فيه حد آخر وهو ابعد من الحد
المفروض اولا بالنسبة الى كل واحد منهما ولو اعتبر غاية البعد
من احد الجسمين النهاية التي عند الآخر فهي غاية القرب من
الآخر فلا يوجد في الامتداد الواصل بين الجسمين غاية بعد
بينهما فلا تتحد بهما غاية البعد والاولى ان يقال لو كان تحدد
الجهتين بجسمين لاحاط احدهما بالآخر لزم ان لا تتحد
بهما الا جهة القرب منهما واما جهة البعد عنهما فلا تتحد بهما
لان البعد عنهما اما ان يكون هو البعد الخارج عنهما او
البعد الداخل فيهما واياما كان فهو لا يتحد بهما اما
الخارج فلما تبين ان البعد الخارج عن الجسم غير متحد به

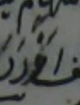


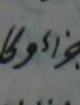


غير متحد به واما الداخل فاحدهما فلما ذكرنا ان جهة البعد
هي غاية البعد وغاية البعد الداخل في احدهما ليست غاية
البعد عن الآخر لان البعد الداخل في احدهما خارج عن
الآخر والبعد الخارج عن الجسم لا تتحد به وايضا يلزم ان
لا يكون الفوق جهة واحدة بل جهتين مختلفتين لان قرب
كل من الجسمين يخالف قرب الآخر لكن الفوق جهة واحدة
متعينة يقصد بها بعض الاجسام بالحركة المستقيمة وبتركها
البعض الآخر فلا تكون جهتين مختلفتين تتحد كل واحدة
منهما بقرب جسم غير الجسم الذي يتحد به الآخر فان
قيل لا حاجة بنا في تحديد الجهتين الى اعتبار البعد بل يكفي
اعتبار القرب بان تكون الجسمان المتباينان مختلفين
بالطبع وتتحد بقرب كل منهما جهة من الجهتين الحقيقيتين
من غير احتياج الى اعتبار البعد قلنا البعد عن كل
من الجسمين متحقق في الواقع اعني معتبرا او لا والبعد
عن احد الجسمين لا يلزم ان يكون قربا من الآخر لا
جواز ان يكون قربا من ثالث فالبعد
عن احدهما الذي ليس قربا من الآخر يكون جهة حقيقية
متعينة لكل من جهتي القرب والبعد لكن المعلوم من
الجهة الحقيقية ليس الا الفوق والتحت فعلم ان المحدد

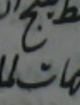


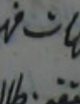


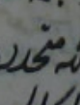


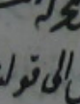


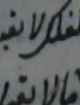
على تقدير كونه اجساما متصلة لو لم يحط بعضها ببعض
لم يحدد به الا جهة واحدة فنقول ان محيط بعضها ببعض
وبه يحصل المطلوب لان المحيط من تلك الاجسام اما ان
يكون كريا اولا فان لم يكن كريا لا تتحدد به الا جهة القرب
منه واما جهة البعد عنه فلا تتحدد اصلا لان غاية ما في الباب
ان يكون المحاط كريا ويكون مركز غاية البعد عنه مركز
المحاط ليس غاية البعد عن المحيط فلا تتحدد به البعد عن
المحيط وان كان المحيط كريا فهو كاف في تحديد الجهتين
على ما مر تقديره ونفع المحاط حشو الا دخل له في التحديد
اصلا فثبت ان الجهة الحقيقية وان كانت موجودة ذات
وضع غير منقسمة في امتداد ما خذ المركز كان المحدد
لها جسما كريا ولزم مما ذكرنا كون ذلك الجسم الكري
محيطا بالاجسام المستقيمة الحركة لتحديده جهة الفوق
المحيط بتلك الاجسام فيكون المحدد فلكا اذ لا نعني بالفلك
الا الجسم الكري المحيط بالاجسام العنصرية المستقيمة الحركة
فنقول ان الجهة الحقيقية اذا كانت موجودة ذات وضع
غير منقسمة في امتداد ما خذ المركز كان الفلك كريا وبهذه
المقدمة يتم الحجة على المطلوب وهو استدارة الفلك فالـ
فصل في ان الفلك الى آخره اقول الجسم اما بسيط او
مركب

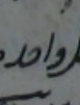


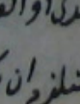


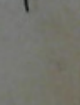


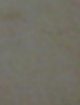














او مركب لانه اما ان تكون متالفة من اجسام مختلفة
الطبايع اولا والاول المركب كالحيوان والنبات والمعدنيات
من العناصر المختلفة الطبايع والثاني البسيط كالعناصر
فان كلا منها لم يتالف من اجسام اخر مختلفة الطبايع
والمصنف اورد كهذا الفصل لاثبات ان الفلك بسيط
بالمعنى المذكور فقال الفلك بسيط لانه لا يقبل الحركة المستقيمة
ذاتا او جزاء وكل ما لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزاء
فهو بسيط ينتج ان الفلك بسيط اما الصغرى فلان الفلك
محدد الجهات لما ذكرنا في الفصل السابق وكل ما هو انه لم
محدد للجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان القابل
للحركة المستقيمة طالب جهة وتارك جهة اخرى وكل ما يكون
كذلك فالجهة متحددة قبله فهو لا يحدد الجهة لان محدد بها قبلها
فالقابل للحركة المستقيمة لا يحدد الجهة وينعكس بعكس
النقيض الى قولنا كل ما يحدد الجهات فهو لا يقبل الحركة المستقيمة
ينتج ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وهو الصغرى واما الكبرى
وهي ان كل ما لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط فانه لو كان
مركبا وكل واحد من بسايطه اما ان تكون على الشكل الطبيعي
وهو الكري او الغير والقسمان باطلان اما الاول
فلانه يستلزم ان يكون الفلك مجموع كرات متلاقية بينها

احدهما كون الفلك قابلا للحركة المستديرة وثانيهما كونه
ذا مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة وثالثهما انه
ليس في طبعه ميل مستقيم اما الاول فالبرهان عليه ان كل
جزء من الاجزاء المفروضة للفلك قابل وضع معين ومحاذاة
ذات معينة بالنسبة الى ما في جوفه وحصول هذا الوضع
ليس من مقتضى طبيعته بالضرورة لاشتراك الاجزاء كلها
في الوضع لاشتراكها في الطبيعة اذ لو لم تشترك الاجزاء في
الطبيعة بل كان لكل منها طبيعة خاصة تقتضي وضعا معينا
ومحاذاة معينة لزم كون الفلك ذا اجزاء مختلفة الطبايع
فلا يكون الفلك بسيطا وقد بينا انه بسيط هذا خلف
ان الاوضاع الحاصلة للاجزاء ليست من مقتضيات
طبيعتها المشتركة فيكون زوالها جايزا بالنظر الى نفس
الطبيعة وزوالها وتبدلها اما ان يكون بالحركة المستقيمة
او المستديرة والاول باطل والا لزم كون الفلك قابلا
للحركة المستقيمة وقد بينا بطلانه فتعين الثاني فثبت كونه
قابلا للحركة المستديرة وهو المطلوب واما الثاني وهو ان
الفلك ذو مبدأ ميل مستدير يتحرك به على الاستدارة فاعلم
اولا ان الميل حال في الجسم مغاير للحركة تقتضي الطبيعة
بواسطتها الحركة لو لم يعق عايق وتعلم مغايرته لها لجواز

فرع مضلعة على حسب تلاقي تلك الكرات فلا محصل من تلاقيها
للفلك سطح واحد كدى متشابه الاجزاء لكن مثل هذا السطح قابل
المحصور للفلك لتتحدد به جهة الفوق واما القول باحتمال كون
تلك القرح مملوة بجسم متقدر معقول لان الجسم المالي ان لم يكن على
جهة شكل الطبيق كان جزءا من الفلك مشكلا بالشكل القمري
فيندرج في القسم الثاني وان كان على الشكل الطبيق فهو كذلك
واحدة ان كان بسيطا ومجموع كرات متلاقية ان كان
مركبا وايا ما كان لا يخلو عن الفرج وهذا بين الانتفاء فيه واما
الثاني فلان كل واحد من تلك البسايط او بعضها لو كان
على الشكل القمري لامكن عوده بطبعه الى الشكل الطبيق عند
زوال القاسر والعود لا يكون الا بالحركة المستقيمة فيلزم
ان يكون جزء الفلك قابلا للحركة المستقيمة وهو خلاف ما ثبت
ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة ذاتا او جزءا وهذا القيد
احتراز عن قولنا ذاتا او جزءا عنايته قدمناها في تقرير الحجة للدفع
الاعتراض بان قبول الجزء الحركة المستقيمة لا يستلزم قبول
الكل لها فلا يلزم الخلف على تقدير كون البسايط على الاشكال
القمرية فان العنايه بها يقتضي ان قبول الجزء الحركة المستقيمة
خلف ايضا قال فصل في ان الفلك قابل للحركة المستديرة الى آخره
اقول المطلوب في هذا الفصل اثبات احكام ثلثة احدها
كون

هذه النسخة من منشورات مكتبة الاسدية

وفيه ميل طبيعي معاوق للميل القسري لمخالفته اياه في الجهة
فهذه الحركة ايضا تقع في زمان لا محالة ويكون زمان حركة
الجسم الاول العديم الميل اقصر من زمان حركة الجسم الثاني الذي
فرضناه ذا ميل طبيعي معاوق اذ لو تساويا لزم كون
الحركة مع العائق كهي لا مع عدمه وانه محال ولا بد ان تكون بين
الزمانين نسبة مقدارية كأن يكون احدهما نصف الآخر او
ثلثه او مثله او امثاله لان الزمان مقدار وكل مقدارين
من نوع واحد لا بد ان يكون بينهما نسبة مقدارية فلو فرضنا
جسما ثالثا يساوي كلا من الجسمين في الامور المذكورة
سوى انه ذو ميل اضعف من ميل ذي الميل الاول لكون نسبة ميله الى ميل ذي الميل الاول كنسبة زمان حركة
عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول لزم ان يكون
مسافة حركة هذا الجسم بتلك القوة القسرية في مثل زمان
حركة عديم الميل مثل مسافة حركة عديم الميل لان حركة الجسم
تتزايد سرعة بحسب انتقاص المعاوق اذ لو انتقص شيء
من الميل وبقيت الحركة على حالها غير زايدة في السرعة لم يكن
للمقدار المنتقص من الميل تأثير في المعاوقة طبيعي فكلما انتقص
الميل بذلك القدر لم تتزايد الحركة بسرعة فبتوالي انتقاص
الميل بالقدر المذكور مرة بعد اخرى الى انتهاء الميل مع بقاء
معاوق

وبدونها في الحجر المرفوع باليد والزف المتنفوخ الممسكن تحتها
تحت الماء واذا قد علمت هذا فلنشرع في تقدير البرهان فنقول
يجب ان يكون الفلك ذا ميل مستدير اذ لو لم يكن كذلك لما كان قابلا للحركة المستديرة وبطلان التالي لما ذكرناه
من البيان بدليل على بطلان المقدم اما الملازمة فلانه لو لم يكن
فاما ان يكون فاقدا للميل طبيعيا او قسريا فيلزم امتناع حركته على الاستدارة لما ذكرنا
ان الميل آلة للطبيعة في احداث الحركة وامتناع حدوث
حركة المعلول عن العلة بدون تلك الآلة وامتناع
حركته على الاستدارة هو المطلوب بكونه غير قابل للحركة المستديرة
واما قولنا انه لو لم يكن في طبيعته ميل مستدير لم
يكن بالقسر ميل مستدير لانه لو قبل الميل القسري لتحرك به ان لم يمنع
عن الحركة مانع خارج لان طبيعة المقسور تقتضي الحركة القسرية
بواسطة الميل القسري لا عائق من داخل وهو الميل
الطبيعي ولا من خارج لفرض عدمها واذا وقعت هذه الحركة
بتلك القوة في مسافة معينة فلا بد من ان تقع في زمان
معين لامتناع وقوع الحركة في الآن فاذا فرضنا جسما
آخر يتحرك بتلك القوة القسرية في تلك المسافة بعينها وفيه

الحركة على الحالة الغير زايدة في السرعة فاذ فرضنا معاوقا من
الميل لا يكون معاوقا صرفا وفيه نظر لان قولكم لو انتقص
شئ من الميل ولم تتزد السرعة لم يكن للمقدار المنتقص من
الميل تاثير في المعاوقة ان اردتم به انه لا يكون لذلك القدر
تاثير اصلا سواء كان انتقاصه اول مرة او مدارا متعددا فهو ممنوع اذ لا يلزم من عدم ازدياد السرعة بانتقاص
اول مرة ذلك وان اردتم به انه لا يكون للمقدار المنتقص
اول مرة تاثير في المعاوقة فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا
يكون له تاثير عند كونه مرارا متعددة فلا يصح قولكم كلما انتقص
الميل بذلك القدر لم تتزد الحركة سرعة والاولى ان يقال
نحن نعلم بالضرورة ان الميل المخالف معاوق من حيث
انه ميل مخالف فالميل وان بلغ غاية الضعف له اثر
في المعاوقة غاية ما في الباب ان معاوقته يكون ضعيفة
ايضا فكلما انتقص شئ من الميل ازداد السرعة
لا محالة اذ لولاه لم يكن الميل معاوقا فمن جعلنا ميل
مخالف وقد ثبت انه كذلك صرف فثبت ان انتقاص
الميل يوجب ازدياد السرعة وازديادها يوجب انتقاصها
فبقدر انتقاص الميل في ذي الميل الثاني وازدياد
في ذي الميل الاول تزداد السرعة في ذي الميل الثاني وتنتقص

وينتقص في ذي الميل الاول فنسبة سرعة ذي الميل الاول
الى سرعة ذي الميل الثاني نسبة الميل الثاني الى الميل
الاول ونسبة الميل الثاني الى الاول كنسبة زمان عديم
الميل الى زمان ذي الميل الاول بالفرض ونسبة زمان
عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول كنسبة سرعة
ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل لانه اذا الحدث
الحركتان مسافة واختلفتا سرعة وزمانا كان طول
الزمان في احديهما وقصر في الاخرى بازاء انتقاص
السرعة في احديهما وازديادها في الاخرى فنسبة سرعة
ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني كنسبة سرعة
ذي الميل الاول الى سرعة عديم الميل وسرعة ذي الميل
الاول سرعة واحدة واذا تساوت نسبتا سرعة واحدة
الى سرعتين تساوت السرعتان اذ لو انتفى تساوى
السرعتين لانتفى تساوى نسبتي سرعة واحدة اليهما اذ
الشئ الواحد لا تتساوى نسبتاه الى شيئين مختلفين
يوضح ذلك اعتبار في الاعداد فلو لزم تساوى سرعتي
ذي الميل الثاني وعديم الميل لوقعت حركة ذي الميل
الثاني في زمان عديم الميل لزم تساوى مسافتيهما
لان تساوى الحركتين سرعة وزمانا يوجب تساوى المسافتين

فالحركة مع العائق وهي حركة ذي الميل الثاني كهي لا معه

وهي حركة عديم الميل هذا خلف ونقول أيضا لو تحركت الاجسام

الثلثة على الوجه المذكور لزم وقوع حركة الجسم الثالث تلك

القوة في تلك المسافة بعينها في زمان حركة عديم الميل الخ

نسبة زمان حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول

كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول لان طول الزمان وقصره

بحسب قوة الميل وضعفه فكلما ازداد الميل قوة ازدادت

الحركة بطوء وازداد الزمان طولا وكلما ازداد الميل ضعفا

ازدادت الحركة سرعة وازداد الزمان قصرا واذا كان

احد الميلين مثلا الآخر في القوة والضعف كان الزمانان

متساويين في الطول واذا كان احدهما اضعف الآخر

في القوة كان الزمان الذي باداء الميل القوي اضعف الزمان

الذي باداء الميل الضعيف ونسبة الميل الثاني الى الميل

الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول

بالفرض واذا ثبت المقدمتان لزم ان تكون نسبة

زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول نسبة

عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول ويلزم من هذا ان تكون

زمان ذي الميل الثاني مثل زمان عديم الميل لان زمان ذي

الميل الاول مقدار واحد ونسبتي زمانى عديم الميل وذي

الميل

وذي الميل الثاني اليه متساويتان وكلما تساوت نسبتا

مقدارين الى مقدار واحد تساوى المقداران والا لزم عدم

تساوي النسبتين فيلزم ان تكون الحركة مع العائق

كهي لا معه وانه محال وهذا المحال لم يلزم من فرض كون

نسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل

الى زمان ذي الميل الاول لانه ممكن ولا يلزم من فرض

الممكن محال اما الاول فلان الميل قابل للانقسامات العددية

مثل التنصيف والتثليث والتربيع الى غير من الانقسامات

الغير المتناهية بحسب القوة كما ان الزمان قابل لتلك الطول

واما كل نسبة عددية يمكن اعتبارها بين الازمنة كالنسبة التنصيفية

والتثليثية والتربيعية الى غير ذلك من النسب العددية

فهي ممكنة الاعتبار بين الميلين واما الثاني فلانه لو لزم من فرض

الممكن محال لزم ان يكون الممكن ملزوما للمحال وهذا محال بيدهم

اللازمة لاستلزامه امكان وجود الملزوم بدون اللازم

فثبت ان المحال انما لزم من فرض حركة عديم الميل فيكون

محالا فلا يكون قابلا للميل القسري من فاعل خارجي والمقدمات

الباقية قد مر بيانها فتم البرهان على المطلوب واعلم ان حركة

الجسمين ذي الميلين بالقسر من الامور المفروضة في هذا

البرهان وكان مما يجب ان يذكر ان المحال المذكور لم يلزم منها

Mahmud Ibn Muhammad Ibn Umar al-Jaghmini

الا انهم لم يتعرضوا للدليل على وضوحه فان حركة الجسم ذى الميل الطبيعى
بالقسر ممكن بل واقع كما فى بعض العناصر فانها ذوات ميول
طبيعية تتحرك بالقسر الى خلاف جهات ميولها الطبيعية واعترض
على هذا البرهان من وجوه احدها انا لانم انه يلزم من كون
الميلين على نسبة الزمانين تساوى زمانى عديم الميل وذى الميل
الثانى وقطعه لان نسبة زمان حركة ذى الميل الثانى الى زمان
حركة ذى الميل الاول كنسبة الميل الثانى الى الاول مع ما يذكر
فى اثباته ممنوع وانما يلزم ذلك ان لو لم يقتض الحركة بنفسها وقد
قدرا من الزمان فان الحركة اذا اقتضت بنفسها قدرا
من الزمان اشتركت الاجسام الثلثة فى ذلك القدر من الزمان
ويكون لكل من الاخيرين قدر آخر منه على حسب ميله فلا يلزم
تساوى زمانى عديم الميل وذى الميل الثانى وذلك ظاهر مثلا
اذا كان مقتضى الحركة من الزمان فى الغرض المذكور
ساعة اشتركت الاجسام الثلثة فيها فلو اقتضى ذو الميل الثانى
بحسب ميله نصف ساعة فيكون زمانه ساعة ونصفا وزمان
عديم الميل ليس الا ساعة اقتضاها نفس الحركة لعدم الميل المعاوق
فيه فلا يلزم تساوى الزمانين واجيب عن هذا الاعتراض
بان الحركة بنفسها لا تقتضى القدر المعين من الزمان بل
الحركة لاستحالة وقوعها فى الآن لا تقتضى الا زمانا ما من الازمنة

واما

من الازمنة واما خصوصية الزمان فانما هو باعتبار الميل
واما امور اخر لا تنفك الحركة عنها فى المذكور ليس
مقتضى الحركة ساعة ولا قدرا آخر من الزمان بل الزمان
المطلق فمقتضى الحركة فى ذى الميل الاول ليس الا مطلق
الزمان واما الساعتان فهما من مقتضيات الميل على ما مر
ان الميل الاول يقتضى ان يكون الزمان الذى اقتضته الحركة ساعتين
لا ازيد ولا انقص فمقتضى الميل الثانى هو ان يكون ذلك الزمان ساعة
ليس الا وزمان عديم الميل ايضا ساعة فيلزم تساوى الزمانين
قطعا وهذا الجواب ليس بسديد لانا لانم ان الحركة لا تقتضى
قدرا معينا من الزمان لا بد له من دليل ولئن سلمنا ذلك لكنه
لا يفيد فى الجواب لان هذه المقدمة وقعت فى كلام السايل
سندا للمنع ودفع السند لا يوجب اندفاع المنع لان السند
ملزوم للمنع ومنع الملزوم لا يوجب اندفاع اللازم
ولئن سلمنا ان دفع السند مطلقا يوجب اندفاع المنع لكن لا نم
ان دفع هذا السند يوجب وانما يندفع المنع ان لو لم يكن للسايل
سند آخر لكن ههنا سند اخر اقوى من الاول وهو ان ذا الميل
الثانى يشارك عديم الميل فى الحركة وسايرما يتبعها لا مخالفة
بينهما الا بالميل الموجود فى احدهما دون الآخر فاذا اقتضى
عديم الميل ساعة من الزمان شاركه ذو الميل الثانى فيها وله

قدر آخر من الزمان بحسب الميل الموجود فيه لا يلزم تساوي الزمانين

وهذا الاعتراض انما يرد على التقدير الثاني الذي لا يطابق المتن

واما التقدير الاول المطابق لمتن الكتاب فلا يرد لهذا الاعتراض

عليه وهذا ظاهر وثانيهما انا لا نسلم انه اذا تساوى حركة ذي الميل

الثاني حركة عديم الميل يلزم ان تكون الحركة مع العائق كذلك

وانما يلزم ذلك لو كان الميل الثاني عائقا ولم لا يجوز ان تكون

الميل الثاني بالغا في الضعف الى حد لا يكون له تأثير في المعاوقة فلا تكون

عائقا وهذا الاعتراض مندفع بما اثبتناه من ان ازدياد سرعة حركة مع

الحركة بحسب تناقص الميل المعاوق فلا يعقل واما الجواب عنه بانا نمنع

ضعف الميل وعدم تأثيره في المعاوقة انما يكون لصغر الجسم وهو مما لا

يمر الخارجة العارضة للجسم المفروض لتفاوت الموانع الخارجية

فسقوط ظاهر اما اولا فلانا نلزم ان ضعف الميل انما يكون بسبب

صغر الجسم ولم لا يجوز ان يكون بحسب انتفاش الاجزاء كما في القطن

المندوف واما ثانيا فلان المفروض ليس انتفاء ما يمنع

العائق عن كونه عائقا بل انتفاء ما يمنع الجسم عن الحركة وبقوض

فلا يكون ضعف ميل الجسم لضعف خلاف المفروض وثالثهما انه

لا يلزم من عدم لزوم المحال من فرض كون الميلين على

النحو المذكور ان لا يكون من فرض حركة عديم الميل لجواز لزوم

المجموع من حيث هو مجموع فلا يلزم استحالة حركة عديم الميل ولا

ولا المطلوب واجيب عن هذا بان المحال اذا كان لازما من المجموع

كان المجموع محالا فاستحالته لا بد ان تكون لاستحالة احد الجزئين

وليس لاستحالة كون الميلين على نسبة الزمانين فنقيض ان تكون

لا استحالة حركة عديم الميل وهذا الجواب ليس بتام اذ لا

يلزم من استحالة المجموع استحالة احد الجزئين لجواز امكان كل واحد

من الجزئين مع استحالة المجموع اما ان تكون لاستحالة احد الاجزاء

او لاستحالة صفة الاجتماع اذ ليس المجموع الا الاجزاء بصفة

الاجتماع واستحالة مجموع النقيضين لاستحالة اجتماعهما لذاتهما

وفيما نحن بصدده لاستحالة الصفة الاجتماع لعدم تناقض الاجزاء

فتعين استحالة احد الاجزاء وهو حركة عديم الميل ويلزم المطلوب

واما الاعتراض بان اللازم من الحجة ليس الا وجوب اقتران

الحركة مع عائق ما اعم من الميل وغيره لان المحال المذكور انما يكون

الحركة مع العائق كذلك لا معه واللازم من استحالته ليس الا ان

الحركة لا تخلو عن عائق ما ولا يلزم ان يكون ذلك العائق ميلا

لجواز كونه عائقا خارجيا والجواب عنه بان الحركات الثلث

المفروض اشتراكها في عدم العائق الخارجي تشترك التفاوت

بينها بكون بعضها مع العائق وبعضها لا معه لا يكون الا

بحسب المعاوق الداخلي الذي هو الميل ففيها ضبط ظاهر

لانه قد تبين من البرهان ان المحال المذكور انما لزم من فرض

حركة عديم الميل ويلزم من هذا استحالة حركة عديم الميل ووجوب اقتران الحركة مع الميل المعاوق وهذا بين لا سترة به واما

الحكم الثالث وهو ان الفلك ليس فيه طبيعة ميل مستقيم فالدليل عليه

انا قد بينا ان الفلك بسيط لانه ليس في طبيعة تركيب قوى

وطبايع مختلفة بل طبيعة واحدة مقتضية للميل المستدير فان

اقتضت الميل المستقيم لزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية

لاثرين متنافيين لان كل جزء من الاجزاء المفروضة

للفلك له وضع معين ومحاذات معينة وطبيعة الفلك بالميل

المستدير تقتضي الانصراف عن ذلك الوضع فلو كان في طبيعته

ميل مستقيم تقتضي به التوجه الى ذلك الوضع لزم كون الطبيعة الواحدة

مقتضية للتوجه الى شيء والانصراف عنه وهما متنافيان فيلزم

كون الطبيعة الواحدة مقتضية للمتنافيين وانه محال هذا هو

تقرير هذا الدليل وعليه اعتراض مشهور وهو ان الطبيعة

العنصرية تقتضي الحركة والسكون بشرط الخروج عن الحيز الطبيعي

والحصول فيه فلم لا يجوز ان يكون للفلك حالتان تقتضي طبيعته

بواسطة احديهما الميل المستدير والانصراف وباخرى الميل المستقيم

والتوجه واجيب عنه بان اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون

بالحقيقة اقتضاء شيء واحد وهو الحصول في المكان الطبيعي

لكن الحصول في المكان الطبيعي عند الخروج عنه لما لم يكن

الا

لما لم يكن الا بالحركة اقتضت الحركة فاقتضاء الحركة في تلك الحالة هو

اقتضاء الحصول في المكان الطبيعي واقتضاء السكون ليس معناه

ان السكون امر موجود اقتضت الطبيعة في تلك الحالة اذ السكون

هو عدم الحركة لا غير بل معناه انها لا تقتضي الحركة لانها لا تقتضي

الحصول لان اقتضاء الحصول في تلك الحالة اقتضاء حصول

الحاصل فلم تقتض الطبيعة العنصرية الا شيئا واحدا وهو

الحصول في المكان الطبيعي فاندفع بهذا ما ذكر في الجواب

والحق ان الاعتراض ان اورد بطريق النقض الاجمالي

بان يقال ما ذكرتم من الدليل ليس بصحيح لمقدمات وهو

والا لزم عدم اقتضاء الطبيعة العنصرية الحركة والسكون

لكنها مقتضية لهما فالجواب المذكور صحيح لانه يتجه ان يقال لانا لم

انها اقتضت الحركة والسكون بل لم يقتض الا

شيئا واحدا وهو الحصول في المكان الطبيعي واما اذا

اورد بطريق المناقضة بان يقال لانا لم اسلم اقتضاء

الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين وكيف يكون مستحيلا

والحال انه واقع في الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب المذكور

لانه كلام على السند اللهم الا ان يثبت مساواة السند

للمنع فحينئذ يندفع باندفاع السند ويصح الجواب واما الاعتراض

على جواب النقض بان الحركة والسكون في الجسم العنصري من

الامور المتضادة

الامور الممكنة الواجبة الاستناد الى واستنادها الى غير الطبيعة

بوجه كونها قسرية وهو خلاف المفروض فتعين استنادهما

الى الطبيعة ويعود النقض فيتعرف سقوطه بالتقرير الاول

الذى اوردناه فى الجواب عن النقض وكذا الاعتراض على اصل

الدليل بمنع لزوم التوجه والانصراف بالنسبة الى شئ واحد

بناء على ان الميل المسند من الفلك على مركز نفسه حال كونه فى

الموضع الطبيعى والميل المستقيم منه بشرط الخروج عن الموضع الطبيعى

ساقط ايضا لان الحط بالميل المستقيم الذى اقتضته طبيعة الفلك عند الخروج

اما الموضع او الوضع والاول محال لان طلب الموضع مشروط

بالخروج عنه المقتضى لوجوده لكن الفلك لكونه محدد الجهات لا

موضع له فتعين الثانى وهو المطلوب للتوجه والانصراف بالنسبة

الى شئ واحد واما اطنبنا الكلام فى هذا الفصل لما ان الا

حكام المذكورة فيه من مطارح الاذكياء ومسارح انظار

الالباء ولو لا فخامة ملك الاصحاب لالحقنا ههنا ملتقى الكتاب

فوايد فيها قرة عين الاولى الالباب والله ولى الارشاد وبيده

اعنة التخصيص والسداد فصل فى ان الفلك لا تقبل الكون و

والفساد الى آخره اقول هذا الفصل مشتمل على دعويين

الاول ان الفلك لا تقبل الكون والكون حصول الصورة فى المادة

بعد ان لم تكن حاصلة فيها والفساد زوالها عنها الثانية

ان

الثانية ان الفلك لا تقبل الخرق والالتيام اما الدعوى

الاولى فلان الفلك محدد الجهات ولا شئ من محدد

الجهات تقبل الكون والفساد واما الصغرى فقد مر بيانها

فى الفصل الاول من هذا الفن واما الكبرى فلانه لا شئ

من محدد الجهات بقابل للحركة المستقيمة وكل ما تقبل الكون

والفساد فهو قابل للحركة المستقيمة ينتج ان لا شئ من محدد

الجهات بقابل الكون والفساد اما الصغرى فقد تبين

الفصل الثانى واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون والفساد

فلكل واحد من صورته الكائنة والفاسدة حيز طبيعى

لما تبين فى الفصل الخامس من الفن الاول ان كل جسم له حيز

طبيعى وكل ما هذا شانه فهو قابل للحركة المستقيمة لان

صورته الكائنة اما ان تكون فى حيز غير طبيعى فيميل ميلا

مستقيما الى حيزه الطبيعى او فى حيز طبيعى فيلزم كون

صورته الفاسدة حاصلة فيلزم ذلك فى حيز غير طبيعى اذ الحيز الواحد

لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع فيلزم كونها

مائلة الى حيزها الطبيعى ميلا مستقيما فثبت ان

كل ما يقبل الكون والفساد فهو ذو ميل مستقيم يقبل

به الحركة المستقيمة وبهذا يتم الحجة على المط هذا ما قاله

المصنف فى هذا المقام وفيه نظر لانه ان اراد بالحيز

السطح الباطن المذكور فلائم ان كل ما يقبل الكون والفساد
فلكل واحد من صورته الكائنة او الفاسدة حيز طبيعي
وما ذكر في دليله اعني قبول كل جسم فله حيز طبيعي ممنوع
وسند المنع ان محدد الجهات لا حيز له وان اراد بالحيز
المقدار الموهوم او شيئا آخر وقد بينا فساد ذلك
من قبل فلائم ايضا ان الحيز الطبيعي للصورة الكائنة
حيز غريب للفاسدة وما يستدل به على ذلك اعني قولهم
الحيز الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان فممنوع لا بد
له من دليل ويمكن ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة
اذا اقتضت حيزا فانما تقتضيه بجميع ما يلزمه من اللوازم
ف فان اقتضت طبيعة اخرى مخالفة للاولى ذلك
الحيز بعينه فاما ان تشاركها في اقتضاء تلك اللوازم
او لا فان تشاركها فلا مخالفة بينهما بالحقيقة
بل هما فردان من نوع واحد والا فالثانية غير مقتضية
لذلك الحيز لعدم اقترانها باللوازم التي لها دخل في
في اقتضاء ذلك الحيز واما الدعوى الثانية وهي
ان الفلك لا يقبل الخرق والالتيام فلان الخرق والا
لتيام انما يكونان بالحركة المستقيمة وقد بينا ان الفلك
لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام وبين

وبين منع انحصار البسيط الحركة المستقيمة قلنا لا بد
للخرق والالتيام من افتراق الاجزاء او اقترانها المستدعيين
للحركة والحركة اما مستديرة او مستقيمة والخرق والالتيام
اما ان يكونا بالحركة المستقيمة او المستديرة وهما محال لان
اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثانية
فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان تتحرك بعض الاجزاء
على الاستدارة في جهة وتتحرك البعض الآخر في جهة اخرى مخالفة
للاولى او يسكن لكن هذه الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك
لان نهايا لو وجدت للكائن اما طبيعية او قسرية او ارادية
والكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة والطبيعة
واحدة لا تقتضي الا شيئا واحدا غير مختلف واما القسرية فلما
تقرر عندهم انه لا قسر هناك واما الارادية فلان الفلك بسائط
عادم للآلات الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك
الافاعيل المختلفة عن الفلكية بالارادة قال فصل في ان
الفلك يتحرك على الاستدارة دائما الى آخر اقول في هذا الفصل
اثبات دوام الحركة الدورية الفلكية والبرهان عليه انه قد
ثبت ان الزمان هو مقدار الحركة فلا بد ههنا من حركة تحفظ
الزمان ويقوم بها هذه الحركة اما ان تكون مستقيمة
او مستديرة والاول محال لان الحركة الحافظة للزمان ان كانت

مستقيمة هذه المستقيمة الخ فرضنا انها حافظة للزمان ان
كانت واقعة في سمت واحد ولا تكون لها رجوع من هذا السمت
ولا انعطاف فاما ان تكون متناهية فيلزم انقطاع الزمان
وقد ثبت انه سرمدي واما ان تكون ذاهبة الى غير النهاية
في مسافة غير متناهية فيلزم وجود بعد غير متناهي وقد ثبت
استحالته وان كانت راجعة او منعطفة كان لمسافة هذه الحركة
طرف آخر او وصل الجسم المتحرك بهذه الحركة اليه اخذ في الرجوع او الا
نعطاف فهنا حركتان مختلفتان بالجهة احديهما الحركة المنتهية
الى الطرف المذكور قبل الرجوع او الانعطاف وثانيتهما الحركة المبتدئة
من الطرف المذكور بعد الرجوع او الانعطاف فيلزم انقضاء انقطاع
الحركة الاولى بالسكون لان بين كل حركتين مختلفتين سكونا
فيلزم انقطاع الزمان وانه محال وانما قلنا ان بين كل حركتين
مختلفتين سكونا لان الميل المقتضي للحركة الاولى الموصل للجسم
المتحرك بها الى الطرف المذكور موجود حال وصوله اليه اذ
لو لم يوجد الميل الموصل حال الوصول لزم وجود الوصول
بدون الميل الموصل وهو محال لان الوصول اعني حدوثه لكونه
اثرا للفعل الايصال لا يوجد بدونه وفعل الايصال لا يوجد
بدون الميل الموصل وهذا ظاهر فالوصول لا يوجد بدون الميل
الموصل واذ قد ثبت ان الميل الموصل موجود حال الوصول

فالميل

الوصول فالميل المقتضي للحركة الثانية المزيل للوصول لا يكون موجودا
حال الوصول والا لزم اجتماع الميلين المتنافيين في حال الوصول
في محال الوصول الذي يوجد فيه الميل الاول الموصل اعني الحال الذي
يوجد فيه الميل الثاني المزيل للوصول وكل واحد من الميلين
آني فان كل واحد من الوصول وزواله آني اذ لو كان الوصول
زمانيا كان حال الوصول زمانا منقسما فيكون طرفا من ذلك الزمان
اي بعض منه لا يكون الجسم المتحرك واصلا الى الجهة والا لم يكن
ما بعد من الزمان زمان الوصول فلا يكون ذلك الطرف من
زمان الوصول وقد فرضناه كذلك هذا خلف ومثل هذا
البيان يبين كون زوال الوصول آنيا فليس فلك الميل الذي
هو سبب للحركة موجودا معها من بداية المسافة الى نهايتها
فيكون الميل زمانيا كالحركة فكيف يكون آنيا والاستدلال على
آنية الميل بآنية الوصول وزواله غير صحيح لانا لا نسلم ان الوصول
آني فان الوصول بعد الحصول موجود في الزمان ولئن
سلمنا ذلك لكن لا نسلم ان آنية الوصول تستلزم آنية الميل لا
بد له من دليل قلت المراد بالوصول وزوال احدوثهما وقد
اشرنا الى ذلك وآنية حدوثهما ظاهرة مما ذكرنا من البيان
والمراد بآنية الميلين آنية الميل الاول بصفة كونه موصلا
وآنية الميل الثاني بصفة كونه مزيلا للوصول وزمانيته

المبلين ذاتا لا تنافي آنيتهما وصفا ولا شك ان آنية الوصول
وزوال تستلزم آنية المبلين بحسب الوصفين المذكورين فصح
الاستدلال بآنية الوصول وزوالها على آنية المبلين وانتفع الاشكال
واذا قد تبين ان كلا واحد من المبلين آني وان آن المبل الاول
غير آن المبل الثاني فنقول لابد ان يكون بين الآنين زمان
والا لزم تعاقب الآنين المستلزم لتركب الزمان من الآنات
الغير المنقسمة وهو مستحيل لاستلزامه تآلف الحركة والمسافة من
الاجزاء التي لا تتجزى لان الزمان والحركة والمسافة كلها متطابقة
فتآلف اقل واحد منها مما لا يتجزى يستلزم كون الباقيين
كذلك وان يكون الجسم المتحرك ساكنا في ذلك الزمان اذ لو
كان متحركا فيه لكان متحركا اما الى الطرف المذكور فيلزم
ان يكون الجسم المتحرك غير واصل في هذا الزمان وقد فرضناه
انه واصل هف اوعنه فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي
فرضناه آن زوال الوصول هذا خلف فظهر
ان الحركة الحافظة للزمان ليست مستقبلة فتكون مستديرة و
لابد ان لا تنقطع هذه الحركة والا لزم انقطاع الزمان فلا
بد ان توجد حركة مستديرة دايمة حافظة للزمان اذ لا
حركة مستديرة تحفظ الدوام سوى حركة الفلك فتكون هي
الحافظة للزمان فتكون دايمة وهو المط والمراد بحال الوصول

الوصول في البرهان على الوجه الذي قررناه ما يقع فيه
الوصول من آن او زمان واما جعل الحال بمعنى الوصف
والاضافة في حال الوصول بمعنى البيان والاستدلال
بانقسام الزمان على انقسام الوصول ثم على انقسام
الطرف والزام الخلف بعدم الوصول الى الطرف
عند الوصول الى احد طرفيه فتعسفات ظاهرة غير
مطابقة لمتن الكتاب موجبة لزيادة الاستدراك
ومع هذا لا يتم الاستدلال على آنية الوصول لعدم
ظهور الخلف فيلجأ الى ادعاء الاولية فيها فلينضم
عن زيادة الاشتغال بذلك صفحا واعلم ان الاستدلال
بآنية الوصول على آنية المبل الثاني المزيل للوصول يقتضي
ان يكون آن المبل الثاني هو آن زوال الوصول ولا نسلم
ان ما بين آني الوصول وزوالهما من الزمان زمان
السكون بل زمان الحركة فعلة الكان متحركا في ذلك الزمان
فاما ان يكون متحركا الى الطرف او عنه قلنا نختار انه
متحرك عنه قبله فيلزم زوال الوصول قبل الآن الذي
فرضناه آن زوال الوصول وهو مستحيل قلنا لانسلم
استحالته واما نكون كذلك ان لو لم يكن زوال الوصول
بالحركة اذ لو كان زوال الوصول بالحركة كان الآن الذي فرضناه

آن زوال الوصول لطرف زمان للحركة التي حصل بها
هذا الزوال ولما كانت الحركة قابلة للانقسام الى
غير النهاية كان زوال الوصول بنصف هذه الحركة متقدما
لا محالة على الزوال المفروض اولا ولو صح هذا المقدم
لكفى في البيان ان يقال للجسم المتحرك وصول الى الطرف في آن
وزوال الوصول في آن آخر وبينهما زمان السكون و
لزم استدراك ذكر المبلين في الحجة لتمامها بدونه والاولى
في اتمام الحجة ان يقال الميل الاول الموصل للجسم الى الطرف
موجود في آن الوصول والميل الثاني المزيل له حادث
وهو انما يحدث في آن لان الميل ليس مما لا يوجد الا في
الزمان كالحركة وآن حدوث الميل الثاني غير آن الوصول
الذي وجد فيه الميل الاول والا لزم اجتماع المبلين في آن
واحد وبين الآنين زمان السكون اذ لو تحرك الجسم فيه
لكانت حركته فيه اما الى الطرف او عنه لانحصار الحركة
في القسمين بحسب الفرض فان كانت الى الطرف فلا
وصول للجسم من ابتداء الذي فرضناه آن الوصول مع
وان كانت عن الطرف والحركة عن الطرف انما توجد
بالميل الثاني فيلزم وجود الميل الثاني قبل حدوثه وانه
محال فتعين سكون الجسم في الزمان المتوسط بين الآنين
و

بين الآنين وتم البرهان على ما هو المطلوب من تخلل السكون
بين الحركتين المختلفتين سالما عن الشبهة التي وردت
على ما اختاره المصنف من التقدير **قال** هذه الحجة
المرتبة **اقول** هذا جواب نقض يرد على القاعدة المذكورة
اعني قولهم بين كل سكون وحركة ان يقال لو صح ما ذكرتم
من الحجة على القاعدة بجميع مقدماتها لزم ان تسكن الحجة
المرتبة الى فوق عند ملاقاتها الجبل لتحرك المحركين
مختلفين صاعدة الى حد الملاقاة من المسافة وهو باطل
من ذلك الحد ويلزم من ذلك وقوف الجسم في الهواء على
قاعدة تلك الحجة وانه في غاية الاستبعاد وتقدير الجواب
ان الحجة المرتبة لها سكون في آن الملاقاة عند حد
الملاقاة من المسافة لانقطاع الحركة الاولى الصاعدة
عند ذلك الحد في ذلك الآن وعدم الحركة الثانية النازلة
للمانعين ان الحركة لا توجد الا في الزمان وهذا السكون
الآني للحجة المرتبة لا يمانع حركة الجبل الواقعة في الزمان اذ
لا ممانعة بين ما يوجد في زمان وبين ما حدث في
الآن الذي هو مبدأ ذلك الزمان وينصرم بعده فلا
يلزم سكون الجبل المستبعد قبل سكون الجبل عند
حد الملاقاة في آنها لازم بمثل ما ذكرت من الدليل

في الحبة المرمية بان يقال حركة الجبل الى حد الملاقاة قد انتهت
في آن الملاقاة وحركته في ذلك الحد لم توجد فيه لزمانيتها
فيلزم سكون الجبل وبعد الاستبعاد قلنا لا يلزم
سكون الجبل فان حركة الجبل من اول مهبوطه الى وصوله
الى المنتهى حركة واحدة وحد ملاقاة الحبة من المسافة
في وسط مسافة حركته فالحركة بمعنى التوسط حاصلة للجبل
في آن الملاقاة وان لم تكن حاصلة بمعنى القطع فلا يلزم سكون
الجبل اذ السكون هو عدم الحركة بالمعنيين بخلاف الحبة المرمية
حيث يلزم سكونها في آن الملاقاة اذ لا حركة فيه اصلا
اما بمعنى القطع فلما ذكرنا واما بمعنى التوسط فلان الحركة
بمعنى التوسط انما تكون في وسط المسافة وحد الملاقاة
بالنسبة الى الحبة المرمية ليس من وسط المسافة لان
الحبة المرمية لها حركتان مختلفتان صاعدة وهابطة وحد الملاقاة
نهاية المسافة الاخرى الهابطة فلا تكون في آن الملاقاة
حركة بمعنى التوسط واذ قد ثبت ان لا حركة لها اصلا في آن
الملاقاة فيلزم سكونها فيه قطعا فاتضح الفرق
وزال الاستبعاد ثم يلزم من الطريق التي سلكها الفاضل
المصنف في تقدير الحبة من اعتبار الوصول وزواله
ان يوجد لكل واحد من الحبة المرمية والجبل سكون
زمان

سكون زماني فان لكل منهما وصولا الى حد الملاقاة و
زوال الوصول عنه في آنين متغايرين بينهما زمان السكون و
اما الطريقة التي سلكناها من اعتبار الميلين فلا يلزم منه شيء
من ذكر اما الجبل فلانه لا تعدد في ميله بل ليس له الا ميل
واحد مستمر من بداية المسافة الى نهايتها مقتضى حركته
كذلك فلا سكون له اصلا واما الحبة وان حصل فيها الميلان
لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون بينهما زمان السكون
بل هما مجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما الذاتية احدهما
وهو الميل الصاعد وعرضيته الآخر وهو الميل الهابط
الحاصل من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق تحس منه الدافع
ميلا هابطا وهو الميل الذاتي الطبيعي وتحس منه من وضع
يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميله العرضي الحاصل
من جهة الدافع هذا ما تلخص لدي في هذه المسئلة من
التحقيق بعد ما تفطنت فيها من امعان النظر بعاونة
التوفيق لم آل فيها مع اناة الشهر حتى قضيت من حق
تحقيقها الوطر رجاء ان يدخر لي بذلك اجر جزيل يوم
الحساب او ذكر جميل فيما بين الاعقاب قال فصل
في ان الفلك متحرك بالارادة الى آخره اقول بد بد ان يثبت
ان حركة الفلك حركة ارادية صادرة عن النفس الفلكية

باراد تها حسب صدور الحركات عنا باراد تنا والبرهان عليه
ان حركة الفلك ذاتية اذ قد تبين ان الفلك في طبعه مبدأ الميل مستدير
نحو كرة ما على الاستدارة فلو كانت حركته الموجودة على الدوام
عرضية لزم دوام سكونه بحسب الذات وتعطلت الطبيعة
الفلكية دائما وانه محال فتبين انها ذاتية والحركة الذاتية اما
طبيعية او قسرية او ارادية فحركة الفلك اما طبيعية او قسرية
او ارادية لا سبيل الى كونها طبيعية او قسرية فتعين كونها ارادية
اما انه لا سبيل الى كونها طبيعية فلان حركة الفلك مستديرة ولا
شيء من الحركة الطبيعية بمستديرة فلا شيء من حركة الفلك
بطبيعية اما الصغرى وقد مر بيانها واما الكبرى فلان
الحركة الطبيعية هربٌ عن الحالة المنافرة وطلب للحالة الملائمة
اذ لا نعني بالحركة الطبيعية الا هذا ولا شيء من الحركة المستديرة
كذلك اما انها ليست هربا عن الحالة المنافرة فلان كل
نقطة او وضع يتركه الجسم بحركته المستديرة يطلبه بها فلو
كان تركه اياه هربا عنه بالطبع كان طلبه اياه ايضا
بالطبع فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع مطلوبا بالطبع
وانه محال واما انها ليست طلبا للحالة الملائمة فلان طلب
الحالة الملائمة يوجب سكون الجسم عند وصوله اليها والحركة المستديرة
للفلك لا توجب السكون قبل تمام الدورة او عندها وليس كذلك
فثبت

عند وضع تمام الاوضاع الممكنة له
بتمام الدورة والا لوجب السكون عندها

كذلك فثبت ان حركة الفلك ليست طبيعية فلنبين قبل قدمه ثبت
ان الفلك في طبعه ميل مستدير يحركه على الاستدارة والحركة الحاصلة
بالميل الطبيعي لا بد ان تكون طبيعية قلنا لانم كونها طبيعية
وانما تكون كذلك ان كانت الطبيعة مع ما تقتضيه من الميل
كافية في حصول الحركة موجبة لها وهو ممنوع اذ
من الجايز ان يكون اقتضاء الطبيعة موقوفا على
انضمام الارادة فتكون الحركة ارادية لعدم حصولها
الا بالارادة واما انه لا سبيل الى كونها قسرية فلان الحركة
القسرية هي الحركة المخالفة للحركة الطبيعية فالحركة المخالفة للحركة
الطبيعية انما توجد ان لو وجدت حركة طبيعية واذ قد
تبين ان الفلك ليس له حركة طبيعية فلا تكون له حركة قسرية
هذا ما ذكره المصنف في هذا الموضع والذي ذكره في بحث
الحركة هو ان الحركة القسرية هي الحركة الحاصلة بوقوع مستفاد
من خارج وهذا المفهوم اعم من ان يكون لطبيعة الجسم
المتحرك مقتضى من حركة او ميل او لا يكون وعلى تقدير ان
يكون لها مقتضى فالمفهوم المذكور اعم من ان يكون ميلا
المستفاد من الفاعل الخارجي يوجد بالفعل او ميلين متقابلين
متساويين او متخالفين فان اعتبر عموم هذا المفهوم صح
ان يكون الاقسام المحتملة للمفهوم المذكور كلها من الحركة القسرية

لم يصح قطعا لان القسر على خلاف الطبع وان اعتبرنا مفهوم المحرك القسري
ان يكون على خلاف مقتضى الطبيعة بطل انحصار المحرك الذاتي في
اقسامها الثلثة والقسرية والارادية لانه يخرج عنها
المحتملات الباقية للمفهوم المذكور اعني المحرك بالنفس الخارجة
الخ لا يكون للطبيعة فيها مقتض والخ لا تغاير مقتضى الطبيعة
والخ تغايره ولا تخالفه اما خروجها عن الطبيعية والارادية فظ
واما خروجها عن القسرية فلعدم اشتمالها على ما اعتبرناه في القسرية
من مخالفة الطبع والحاصل ان الدليل المذكور على امتناع قسرية
حركة الفلك غير صحيح لابتنائه على ان المحرك الذاتي منحصر في الاقسام
الثلثة وعلى ان القسر على خلاف الطبع وهما بان المقدمتان
لا يجتمعان على الصدق كنا فيهما على ما تبين فلا يصح ما يبتنى عليهما
مع ما في الدليل مما فصلنا ان القوة المحركة للفلك الى آخره
اقول لما ثبت ان حركة الفلك ارادية حاول البحث عن مبدأ
هذه الحركة فقال القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة عن المادة
اي المبدأ الصادر عنه هذا التحريك الارادي نفس مجردة عن الهيولى
المادة ذات ارادة كلية متعلقة بجرم الفلك تعلق التدبير
والتصرف حسب تعلق النفس الناطقة ببدن الانسان و
ذلك لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال غير متناهية ولا
شئ من القوى الجسمانية كذلك فلا شئ من القوة المحركة للفلك بقوة
جسمانية

بقوة جسمانية فهي اذن نفس مجردة اذ العقل لا يباشر تحريك
الاجسام بالارادة لما ثبت عندهم ان العقل كامل لا نقص فيه
فقوة المباشر للتحريك الارادي ناقص اما الصغرى فلما ثبت من
دوام حركة الفلك اما الكبرى فلان القوة الجسمانية قابلة
للتجزي اذ المراد بالقوة الجسمانية الصورة النوعية الحالة في
مادة الجسم السارية فيها حسب طول الصورة المقدارية لزم
انقسام صورته النوعية السارية فيه ايضا الى اجزاء الجسم بحسب صورته
مقدارية هي صورة نوعية لاجزاء الجسم لا محالة لانفعال هذا
بالقوى النباتية والحيوانية الحالة في الاجسام المركبة المسماة
بالاجسام الآلية فانها لا تنقسم بانقسام تلك الاجسام الى
بسايطها الخ تألف هي منها ضرورة ان البسيط لها صورة
نوعية مخالفة بالحقيقة لصور المركبات الخ هي تلك القوى لانا
نقول في القوى الجسمانية الاجسام بسيطة لها اجزاء متشابهة
متساوية للكل في الحقيقة وهذه الاجزاء لا بد ان تكون صورها
النوعية متشابهة متساوية للصورة النوعية الخ هي للكل
في الحقيقة ايضا صورا مقدارية منها والا لما كانت تلك الاجزاء
متساوية للكل في الحقيقة ولان الاجسام البسيطة اما الاجسام
المركبة الحاملة لقواها الفائضة عليها بعد التركيب فبسايطها
ليست اجزاء مقدارية متشابهة متساوية للمركب في الحقيقة

ح تكون صورها النوعية ايضا كذلك بل هي اجزاء ماهية من
اجسام مختلفة مخالفة لتلك الاجسام المركبة في الحقيقة فتكون
صورها النوعية ايضا مختلفة مخالفة كالصور النوعية التي
للمركبات في الحقيقة فلا يلزم من انقسام المركبات البهيمية
انقسام القوى الحالة في تلك المركبات القابلة بكلتيهما الى صورها
النوعية فظهر الفرق واندفع النقض واذ قد ثبت ان القوة
الجسمانية قابلة للتجزي فنقول وكل قوة تقبل التجزي من القوى فان
الجزء منه يقوى على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن كذلك
فاما ان لا يقوى الجزء على شيء اصلا فيلزم ان لا يكون جزء القوة
قوة فلا يكون الجزء مساويا للكل في الحقيقة وقد بينا انه كذلك
هف هـ ويقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فيلزم مساواة
الجزء للكل في التاثير وهذا ايضا خلف فان قيل كون الجزء
من القوة يقوى على بعض ما يقوى عليه كل القوة ان كان
بالنسبة الى كل الجسم نختار ان الجزء من القوة الجسمانية
بالنسبة الى كل الجسم لا يقوى على شيء اصلا ولا نسلم انه يلزم
ان لا يكون جزء القوة قوة وانما يلزم ان لو لم يقو
على شيء بالنسبة الى جزء الجسم الذي هو محل فيه وهو محال وان كان
بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على مثل ما تقوى عليه الكل بالنسبة
الى الكل ولا نسلم لزوم مساواة الجزء للكل وانما يلزم

نختار ان الجزء من القوة بالنسبة الى جزء الجسم صحيح

ذلك

وانما يلزم ذلك ان لو كان تاثير الجزء في الكل كالكل وليس كذلك قلنا قد سبق ان الكلام في الاجسام البسيطة
المتشابهة الاجزاء الخ لا معاوقة فيها لطبايعها في التحريك
لا في الاجسام المركبة الخ يعاوق فيها طبايع البسايط وبين تاثير كل القوة
لفوا بها المركبة وبهذا انحصر الحيوان الاغبياء في حركاته
الارادية الصادرة عن نفس الحيوانية فلا تفاوت بين تاثير الجسم
جزء القوة في الجسم البسيط وبين تاثير كلها في كله
صغر الجسم وكبره لعدم المعاوقة وانما التفاوت بينهما
بحسب قوة القوة وضعفها فان كل القوة لا شتمالها على
كل الجزاء والزيادة اكثر واقوى من جزء القوة
فاذن لا يجوز ان يكون تاثير جزء القوة في جزء الجسم
مثل تاثير كلها في كله لاستلزام ما لا يجوز من مساواة
الاضعف للاقوى فثبت ان القوة الجسمانية يقوى
الجزء منها على بعض ما يقوى عليه كلها ومتى كان كذلك
لا تقوى القوة الجسمانية على غير المتناهي من الا
فعال لان الجزاء منها متناه اما ان يقوى على غير المتناهي
او على المتناهي والاول باطل لان الجزء منه يقوى على
ما لا يتناهى من مبداء معين والكل يقوى من ذلك المبداء
على اكثر مما تقوى عليه الجزء لزم الزيادة على غير المتناهي

المتصل النظام فوجه عدم تناهيه وانه محال فنقول ان
يقوى الجزء على المتناهي من الافعال وكذلك سايد الاجزاء
فيلزم ان يقوى الكل ايضا على المتناهي لان انضمام
المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي فان قيل لانم
ان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي
وانما لا يوجب ان لو كان الانضمام مرارا متناهية
وهو محال اذ القوة ههنا بسبب انها قابلة للانقسام
الى غير النهاية كالجسم لها اجزاء فرضية غير متناهية
لكل واحد منها اثر متناه فاذا انضمت الاثار بعضها
الى بعض يجب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا
غير متناهية بعدد الاجزاء الغير المتناهية حصلت من
تلك الانضمامات الغير المتناهية آثار غير متناهية بالضرورة
قلنا الاجزاء الفرضية الغير المتناهية للقوة ليس كلها
مما تقوى على اثر لان الانقسام الى غير النهاية مما يودى
بالاخرة الى الاجزاء في غاية الصغر والضعف بحيث
لا ينقسم شيء منها بحسب الخارج وان انقسم بحسب الوهم
والفرض لكن الاجزاء الفرضية والوهمية لعدمها في
الخارج لا اثر لها قطعا فالاجزاء الممكنة الوجود في
الخارج التي لها اثر متناه يجب العدد والكل واحد
منها

واحد منها اثر متناه فانضمام تلك الاثار المتناهية بعضها
الى بعض يجب انضمام الاجزاء بعضها الى بعض مرارا
متناهية بعدد الاجزاء المتناهية لا يوجب اللاتناهي
فظهر ثبت ان كل ما تقوى عليه القوة الجسمانية فهو
متناه وذا يستلزم ان القوة الجسمانية لا تقوى
على غير المتناهي وهي كبرى القياس فيشبونها يتم البرهان
على المطلوب واما قايده تقييد الغير المتناهي بالمتسق النظام
في قوله فيلزم الذي ان على غير المتناهي المتسق النظام
فقال فيها بعض المتصدين لشرح هذا المختصر ولعله
انما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على
غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام متسقا غير ممكنة كالشهور
والسنين الماضية فانهما غير متناهيين مع ان الشهور
اكثر من السنين وهكذا حكم الالوف المتضاعفة والمئات
المتضاعفة الى غير النهاية هذا كلامه بعبارته
وفيه من الابهام على ما لا يخفى على المحصل اذ من الواجب
على هذا القايل ان يبين معنى اتساق النظام ويبين
اذ حاصل في الحركات الفلكية دون الشهور والسنين
والمئات والالوف المتضاعفة ويبين وجه الاستحالة
في الزيادة على الغير المتناهي المتسق النظام وعدمها

الفرع

في الذبان على الغير المتناهي المتسق النظام لان هذه الامور
غير مبينة في انفسها فتفتقر الى البيان لا محالة ولم تبين شيأ
منها بل الفرق بين الحركات الفلكية والشهور والسنين التي هي
مقادير لها بانساق النظام في الاولى وعدمه في الثانية غير
مستقيم لتطابقهما على ما هو المشهور بين العموم ومن حاول تصحيح
كلام هذا القايل لا نقول المراد بكون غير المتناهي متسق النظام
ان يكون امتدادا واحدا ذا اجزاء مفروضة متصلة الحدود
والذبان على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى بينة
الاستحالة ولا شك ان الحركات الفلكية الغير المتناهية
متسقة النظام بهذا المعنى فيمتنع الذبان عليها واما الشهور
والسنون فمجموعهما وان كان زمانا واحدا مطابقا للحركة
الفلكية متصلا حاصلا بها الا ان عروض العدد لاجزائه
المفروضة بحسب الاعتبار صيرها شهورا وسنينا متعددة
واخرجها عن الاتصال والاتساق والزيادة على العدد الغير
المتناهي العارض للاجزاء المفروضة للامتداد الواحد المتصل
الغير المتناهي غير مستحيلة لان هذا الامتداد قابل للتجزية الى
غير النهاية فاذا فرض فيه اجزاء غير متناهية بمقدار واحد
معين وحصل بهذا الاعتبار عدد غير متناه كالسنين في
الزمان مثلا امكن ان يجري كل واحد من احاد هذا العدد

بمقدار

هذا العدد بمقدار آخر انقص من الاول وحصل عدد آخر غير متناه اكثر من الاول لا محالة لصيرورة كل واحد من آحاد
العدد الاول عددا مشتملا على عدة آحاد من العدد الثاني كالشهور مع الزمان وكذا في الالوف مع المياه ولو اعتبرنا
في الحركة مثل ما اعتبر في الزمان وزال الاتساق المذكور
منها لامكن الذبان على الغير المتناهي في الحركة فتبين بهذا
التقرير ما ابهمه هذا القايل ووضح الفرق بين الحركة والشهور
والسنين والمياه والالوف المتضاعفة ويمكن ان
يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع ونمنع بالذبان
على الغير المتناهي عدم الانقطاع الزيادة عليه بسبب جهة عدم
تناهيه فذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع التجزية من
مبدء واحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة
على الغير المتناهي من جهة التناهي فانها غير مستحيلة بل واقعة
كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدئتين من
مبدئين مختلفين احدهما من يوم والاخر من يوم آخر
فبذلك اليوم او بعده والدليل على هذا ان المصنف لم يذكر
فيكون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا
ان الذبان بالزيادة غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى الاتصال
وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان

المصنف لذلك ذكر لظهوره في الحركة واعترض على هذه
الحجة بانا لانسلم ان تناهي تحريكات كل جزء من اجزاء القوة
يستلزم تناهي التحريكات الصادرة عن كلها من حيث
هو كل لجواز ان تقوى كل القوة من حيث هو كل اكثر من
مجموع ما قوى عليه الاجزاء واجيب عنه بجواب محصله ان نسبة
آثار اجزاء القوة الى آثار كلها كنسبة اجزاء القوة الى كلها
ونسبة اجزاء القوة الى كلها كنسبة محال اجزاء القوة الى محل
الكل اعني نسبة اجزاء الجسم الى الجسم فنسبة آثار اجزاء القوة
الى آثار كلها كنسبة اجزاء الجسم الى الجسم ونسبة اجزاء الجسم
الى الجسم نسبة متناه الى متناه فلو كانت نسبة آثار اجزاء
القوة الى آثار كلها نسبة متناه الى غير متناه لزم ان تكون
نسبة متناه الى غير متناه نسبة متناه الى متناه وانه محال
فثبت ان آثار كل القوة متناهية كآثار الاجزاء وهو المط
مال فصل في ان المحرك القريب للفلك الى آخره اقول لما ثبت
ان مبداء الحركة الارادية الفلكية نفس مجردة ذات ارادة
كلية اراد ان يبين ان هذه النفس المجردة لا تكون في صدور
هذه الحركة عن الفلك بد لا بد معها من قوة اخرى جسمانية
ولا بد ههنا من تمهيد مقدمتين قبل الخوض في المقصود
احديهما ان الحركة الارادية انما توجد بارادة تابعة لشوق

منبعث

لشوق منبعث عن تصور تخيلي او توهمي او تعقلي
فان الحيوان مثلا انما يتحرك بالارادة لانه يتصور اولا
شيئا ويدرك انه ملايم او غير ملايم فينبعث من ادراك انه
ملايم شوق الى طلبه بالحركة المحصلة للمسمى بالشهوة ومن
ادرك انه غير ملايم شوق الى دفعه بالحركة الدافعة المسمى
بالغضب وتتبع ذلك الشوق عزم الحركة للطلب او الدفع
وهو الارادة الحاملة للقوى المحركة المنبثة في العضلات
على تحريك الاعضاء فتحركها وثانيهما ان ما توجد من الحركات
الارادية لكونها حركة جزئية تقتضي ارادة جزئية تابعة
لشوق جزئي منبعث عن راي جزئي فلو حصل للنار راي
كلي وانبعث لنا منه شوق كلي واستتبع ارادة
كلية لم يكف هذا الراي الكلي مع ما يتبعه من الشوق
الكلي والارادة الكلية في صدور الحركة الارادية
الجزئية متابل لابد ان تخصص كل واحد منها ويصير جزئيا
حتى تقتضي صدور الحركة الجزئية وذلك لان الكلي نسبته
الى سايد الجزئيات على السواء فاقتضاء الارادة المتعلقة
بالحركة الكلية صدور واحد من جزئياتها دون غيره
مع تساوي النسبة ترجيح بلا مرجح مثلا اذا حصل عند
احدانا بذل الدرهم اي درهم كان مستحسن جميل

واشتاق الى بذل درهم ما وحصل له ارادة بذل الدرهم الى
درهم لم يحصل بذله منه البذل المعين للدرهم المعين ما لم يحصل
له ارادة البذل المعين التابعة للشوق الى البذل المعين المنبعث
عن اعتقاد ان البذل المعين مستحسن جملة واذ قد تمهدت
مهانان المقدمتان فنقول المحرك القريب للفلك الذي يباشر
تحريكه بلا واسطة محرك آخر قوة جسمانية حالة في مادة الفلك
وهي الصورة النوعية المسماة بالنفس المنطبعة والبرهان
عليه ان الحركة الاختيارية الصادرة عن الفلك حركة جزئية لو
جودها في الخارج فهذه الحركة الارادية الجزئية انما تكون بتصور
لما ثبت في المقدمة الاولى ان الحركة الارادية انما توجد
بالارادة التابعة للشوق المنبعث عن التصور فهذا التصور
الذي توجد به الحركة الفلكية اما ان يكون كليا او جزئيا والاول
باطل لما تبين في المقدمة الثانية ان الحركة الجزئية لا توجد
بالتصور الكلي بل بالتصور الجزئي فتعين الثاني ان التصور
الذي توجد به الحركة الفلكية تصور جزئي فالمحرك القريب للفلك
ذو تصورات جزئية مقتضية لصدور التحريكات الجزئية
عنه في الفلك وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني لان الصورة
الجزئية تنقسم فيه بانقسام وهي صغرى واخرى كبرى فاختلاف
الصورتين المرتسمتين فيه صغرا او كبرا اما لاختلاف حقيقتهما

حقيقتهما او لاختلاف ما انتزع عنه من الموجودات الخارجية
صغرا وكبرا او لاختلاف ما ارتسمتا فيه والاول باطل
لان الكلام في صورتين متحدتين نوعا انما جوزنا شيئ ان حقيقة واحدة
واحد وكذا الثاني لجواز عدم انتزاعهما عن الموجود ذا
الخاصية بان تكونا صورتين لامر معدوم يحيل من الباقوت
فتعين الثالث فما ارتسم فيه الصورة الكبيرة مما له تصور
جزئي غير ما ارتسم فيه الصورة الصغرى منه فيلزم انقسام
وكل منقسم فهو جسماني فما له تصور جزئي من القوى فهو
قوة جسمانية فالمحرك القريب للفلك قوة جسمانية وهو المط
فان قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى
على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية
فكيف صدرت عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهذا هو
الاتناقض صريح قلنا هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة
عن النفس المنطبعة بواسطة طرو ان الانفعالات الغير المتناهية
عليها من النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور
التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من
غير واسطة وذا لا ينافي صدور التحريكات الغير المتناهية
عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من
غيرها فاندفع ما توهم من التناقض قال الفن الثالث

في العنصريات اقول لما فرغ من مباحث الفلكيات شرع
الآن في البحث عن العنصريات واراد بالعنصريات العناصر
وما يحدث منها اما بتالف كالمولد الثلثة او بغيره كالرياح
والرعد وغيرهما على ما اعتبر في ابواب العلم الطبيعي من
الاجمال قال فصدر في البسائط العنصرية الى آخره اقول
الاجسام البسيطة المستقيمة الحركة الخ مواضعها الطبيعية داخل
جوف الفلك القمر بقال لها باعتبار انها اجزاء للمركبات
اركان اذ ركن الشيء هو جزؤه وباعتبار انها اصول للمتالف
منها اسطقسات وعناصر لان الاسطقس هو الاصل
بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب الا ان اطلاق
الاسطقسات عليها باعتبار ان المركبات تتالف منها
واطلاق العناصر باعتبار انها منتهى تحلل اليها فلو وظف
اطلاق لفظ الاسطقس معنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر معنى
الفساد ولها احكام وقد وضع المصنف هذا الفصل لبيان
جملة منها وهي خمسة احكام الاول انها منحصرة انواع اربعة
وهي الارض والماء والهواء والنار وذكرها لانها لاتخرج عن
الكيفيتين الاربع الفعليتين اعني الحرارة والبرودة والاولى
انفعاليتين اعني الرطوبة واليبوسة فالبسيط العنصري
اما حار او بارد واما ما كان اما رطب او يابس فالحار
فهو

فالحار اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والبارد
الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض وهذا التقسيم
باعتبار الكيفية واما باعتبار الحركة فينقسم اولا الى الخفيف
والثقيل لانه اما ان يكون اكثر حركته الى جهة الفوق
وهو الخفيف او الى جهة السفل وهو الثقيل والخفيف
ان كان جميع حركته الى الفوق فخفيف مطلق
وهو النار والا فبالاضافة وهو الهواء وكذا الثقيل ان
كان جميع حركته الى السفل فثقيل مطلق وهو الارض
والا فبالاضافة وهو الماء والثاني انها متخالفة بحسب
الصورة النوعية لكل اثنين منها صوريان مختلفان
بالحقيقة اذ لو اشترك اثنان منها في الصورة النوعية
لاشتركا في اقتضاء الحيز فيشغل كل منها بطبعه حيز الآخر
والمشاهدة تكذب هذا فانها تدل على ان كل واحد
منها يهرب بطبعه عن حيز غيره والثالث انها قابلة
للكون والفساد وقد بينا معنى الكون والفساد في الفن
الثاني والاقسام الممكنة بحسب القابل للكون والفساد
اثنا عشر لان التركيبات الثنائية من العناصر الاربعة
ستة وفي كل تركيب ثنائي قسمان من الكون و
الفساد انقلاب هذا ذاك وعكسه والحاصل من ضرب

الاثنين فى الستة اثنا عشر لكن بسبب ان الاطراف لا تتكون
بعضها من بعض بلا واسطة لم تدخل الاقسام الستة الحاصلة
من ثلثة ثنائيات وهى النار مع الماء ومع الارض والهواء
مع الارض تحت الوقوع وبقيت الستة الحاصلة من
ثنائيات ثلثة حصل كل منها من عنصرين متجاورين
داخلة تحت الوقوع والمصنف اشار الى وقوع هذه
الاقسام الستة فى ستة امثلة اوردها على سبيل التعليل
بقبول العناصر الكون والفساد اثنان منها بين الماء و
الارض واثنان بين الهواء والماء واثنان بين النار
والهواء اما اللذان بين الماء والارض فاحدهما ان
الماء ينقلب حجرا فان مياه بعض العيون بعد ما تخرج
من منابعها وهى مياه جارية مشروبة تصير حجرا
وليس تكون الحجر منها بسبب ان فيها اجزاء ارضية انعقدت
حجرا بعد ما ذهب عنها الماء بالتبخير او النضوب
اما او لا فلان الدهان الذى يجمع فيه الماء فى موضع
ويمكث فيه زمان فى غاية القصر لا يمكن ان تذهب تلك المياه
الكثيرة فى اضعاف ذلك الزمان بالتبخير واما ثانيا فلان تلك
المياه مياه صافية فى الحس لا تحس فيها كدورة ارضية
فلو كانت فيها اجزاء ارضية لكان يلزم ان يتكون من

من مياه كثيرة حجر فى غاية الصغر وليس كذلك اذ لا تحس
تفاوت كثير بين تلك المياه وبين الاحجار المتكونة منها
بحسب الحجم وثانيهما ان بعض الاحجار الصلبة ينقلب
بالجير مياها سيالا بالجير كما يفعله طلاب الاكسير فان
من اعمالهم الاكسيرية انهم يحلون بعض الاجسام الصلبة
بالجير بانواع من الجير بحيث يذوب ذوبان الملح فى الماء
واما اللذان بين الهواء والماء فاحدهما ان الهواء ينقلب
ماء فى قلل الجبال بواسطة برد يصيبه هناك فان كثيرا ما
نشاهد فيها سحابا مارا من غير ان تساق اليها من موضع
آخر فليس ذكر السحاب والمطر الا هواء انقلب بالبرد
سحابا ثم مطرا الا بحال لو كان البرد سببا لانقلاب الهواء
ماء لتتابعت الثلوج فى فصل الشتاء الى انقضائه اذ
البرد يبدو ويزول الثلج فيزداد الانقلاب بازدياد
البرد وبتتابع الثلوج الى ان ينقضى الشتاء فينقطع
الثلج بزوال البرد والانقلاب لانا نقول بهذا انما
يلزم ان لو كان البرد علة تامة للانقلاب ولم ندع ذلك
بل المدعى ان الانقلاب لا يحصل بدون البرد وان البرد
داخل فى العلة التامة لحصوله فكلما حصل الانقلاب كان
البرد داخلا فى حصوله البتة ومتى لم يحصل الانقلاب مع

وجود البرد كان ذلك لفقد شرط او وجود مانع ولا نسلم هذا

كون البرد جزاء من العلة التامة للانقلاب وثانيهما ان الماء

ينقلب هواء بتسخين الشمس او النار اياه فان البخار

المتصاعد من الماء المسخن لا اجزاء هوائية منفكة عن الماء

منتصبة للاجزاء المائية اللطيفة المختلط بها واما الذي بين

النار والهواء فاحدهما ان الهواء ينقلب نارا كما في

كور الحدادين فانه اذا ألقي النفخ على الكور وسد الطرق التي

يدخل منها الهواء الجديد يحدث فيه نار من غير نار تكون

فيه وثانيهما ان النار تنقلب هواء كما يشاهد في المصباح

اصلها الفتيلة بالقبلة نار شفافة فليس لها ظل لغرابتها

الى البساطة وما في رأس الشعلة نار يقع لها ظل لكثافتها

لكثافتها الحاصلة من اختلاطها بالاجزاء الدخانية وتزداد

كثافتها بحسب تباعدها من النار الشفافة لانتفاض الاجزاء

النارية فيها شيئا فشيئا بانقلابها هواء الى ان يبلغ الى

رأس الشعلة فيضمحل الاجزاء النارية بالكلية ويبقى الدخانية

الصرفة اذ لو كانت النارية باقية فوق رأس الشعلة

مع الاجزاء الدخانية لكان لها اشتعال مرئي مثل ما لها

تحتها ولاحترقت سقفة البيوت عند وصول تلك الاجزاء

الدخانية اليها واللازمان باطلان فكذا الملزوم ووقوع الكون

والفساد

الكون والفساد في عناصر هذا يدل على ما ذكرنا في الاصول

اذ لولاه لكان الكون والفساد انقلاب الحقيقة وانه محال

الرابع ان الكيفيات الحاصلة لها امور زائدة على صور ها

النوعية مغايرة لها وذلك لانها تتبدل عند تبدل الكيفيات

عنها بعض الكيفيات وتحدث فيها بعض اخر كتسخن الماء

بعد البرودة وعكسه مع بقاء صورها النوعية محالها

في كلتي الحالتين فلولا المغايرة للزم اجتماع وصدق الشيء

وعدمه في حالة واحدة فانه ظاهر البطلان واعترض على هذا

بان الصورة النارية تزول عند زوال الحرارة وكذا الصورة

المائية والارضية عند زوال البرودة والهوائية عند زوال

قولكم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة النوعية واجب

عنه بان زوال الصورة النوعية عند زوال الكيفيات في الصور

المذكورة ان ادعى مطلقا فهو غير مسلم اذ حالة التركيب ليس

كذلك وان ادعى في حالة البساطة فلم لكنه لا يلزم مما اثبتناه

من زوال الكيفية مع بقاء الصورة النوعية في الجملة وبهذا

الجواب انما يكون موجها اذا لو اورد الاعتراض بطريق المعارضة

بان نقيض ما ذكرتم من الدليل على المقدمة القائلة بان الكيفية

تزول مع بقاء الصورة النوعية وان دل على ثبوتها لكن عندنا

ما يبطلها وهو ان الصورة لا تبقى بزوال الكيفية في الاصلة

المذكور والجواب المذكور هو انكم ان ادعيتم الدايمه فهي ممنوعة
اذ الدايمه لا يثبت بثبوت الحكم في بعض الصور وان ادعيتم
المطلقة فهي مسلمة لكنها لا تنافي ما ادعيناه من المطلقة اذ
المطلقتان لا تتنافيان اما الواردة بطريق المناقضة بان
نقال لا نم ان الكيفية تزول مع بقاء الصورة ويذكر الامثلة
عند المنع فالجواب عنه غير موجه لكونه كلاما على السند
بل الجواب عنه هو ان مقال المدعى هو الاطلاق في المقدمة المذكورة
والمنع مندفع عنها بالقيام المجموع عليها بما ذكرنا من المثال وما
ذكرتم من الامثلة لا تصلح سندا للمنع لعدم استلزامها
اياه وانما يستلزم المنع ان لو كان منافيا للممنوع وليس
كذلك لما ذكرنا ان المطلقتين لا تتنافيان والمنع انما يرد
على الدوام ونحن ما ادعيناه والحاصل انها اذا اجتمعت
اجزاءها المتصفة وامتزجت بحيث لا تحس امتيازها
بحسب الوضع وتفاعلت بعواملها المتضادة وانكسرت
بالتفاعل سورة كيفياتها المتضادة حصلت من ذلك
التفاعل والانكسار كيفية واحدة والبعد متوسط بين تلك الكيفيات
المتضادة متشابهة في الاجزاء المقدارية للمركب وبسبب هذه
الكيفية المتوسطة بالمزاج وليس المراد بتضاد الكيفيات
التضاد الحقيقي الذي اعتبر في مفهومه ان يكون بين المتضادين
غاية

المتضادين غاية الخلاف بل المراد مجرد عدم الاجتماع على
موضوع واحد والا لم يكن التعريف المذكور للمزاج جامعا للعدم
تناول المزاج الثاني الحاصل من امتزاج مركبات لها
امزجة اول اذ الانكسار الواقع بين تلك الامزجة ليس بينهما
غاية الخلاف والمراد بالتوسط بين الكيفيات المتضادة
من كل منها بالقياس الى ما تقابله فيكون بحيث تستنفق
بالقياس الى البارد وتستبرد بالقياس الى الحار و
هكذا بين الرطوبة واليبوسة والمراد بتشابه تلك
الكيفية في اجزاء المركب ان لا تكون تلك الكيفية في بعض
الاجزاء اقوى منها في البعض الآخر بل تكون في جميع الاجزاء
على حد واحد من القوة فان قيل المراد بالقوى في قوله
وفعل بعضها في بعض بقوتها المتضادة ان كان هو الصورة
النوعية لم يصح وصفها بالتضاد لان الصور
النوعية جواهر والجواهر لا توصف بالتضاد لان التضاد
على الموضوع معتبر في مفهوم التضاد والتعاقب على الموضوع
انما هو العرض لا الجوهر وان كان هو الكيفيات
الفعل والتأثير انما يوجب كون الكيفية الواحدة فاعلا
في حالة واحدة وانه محال او على التعاقب فيلزم صيرورة
ما هو غالب مغلوبا من مغلوبة وبالعكس وهو ايضا محال

قلنا المراد بالقول اما الصور النوعية والمراد بكون
العنصر فاعلا بالصورة فاعلية الصورة كما يقال هذا البناء محكم
باساسه وانما المراد محكم اساسه وصح اتصافها بالتضاد اما
لان المراد به التخالف لا التضاد الحقيقي او لانه يجوز ان
يكون وصف الشيء ببعض ما هو من شعبه اي بقبوله المتضاد
كيفيا نيا واما الكيفيات ويكون الباء في بقوتها للسببية
ويكون المعنى على هذا التقدير ان العناصر عند الامتزاج تفعل
بعضها في بعض بواسطة الكيفيات فان الصورة النارية
مثلا تؤثر بواسطة كيفية الحرارة في الماء والصورة المائية
تؤثر بواسطة البرودة في النار فالفاعل هو الصورة النوعية
والمنفعل في بادي النظر يظن انه هو الكيفية وبامعان
النظر ينكشف ان المنفعل اولا هو المادة ثم الكيفية
بواسطة المادة وان صوله كل من العناصر تفعل
اصل الكيفية في مادة الآخر لازالة سورة الكيفية عنها
فتامل فيه هذا التحقيق حق التامل اذ به يندفع شبهات
في الباب والله الموفق سلوك سبيل الصواب قال
فصل في كائنات الجو اقول المراد بكائنات الجو
ما يحدث من العناصر من غير تركيب وتسميتها بكائنات
الجو اما لان اكثر هذه الاشياء تحدث في الجو العالي
او لانها انما تحدث بتاثير ما في جانب الجو من
الشمس والكواكب
العالي او لانها انما تحدث بتاثير ما في جانب الجو من
الشمس والكواكب
المعلوم بالحس والمكانة الاشياء المبحوث عنها في هذا
الفصل كلها مركبة من بخار او دخان كان بالحري ان يشتهر
اولا ببيان ماهيتهما فنقول اشعة الكواكب في غير بياض من
المسخنات اذا انبثت في مياه صافية في بعض المواضع
استحال بعض تلك المياه بتسخنها اجزاء هوائية تتصاعد
بحسب انضمام تسخنها مختلطة بالاجزاء اللطيفة
المائية اخلاطا يدفع به الامتياز الوضعي عن تلك
المختلطات فهذه المتصاعدات من الاجزاء الهوائية
المتكونة عن الماء المختلطة بالاجزاء المائية اللطيفة هي
البخار واذا وقعت هذه المسخنات على بعض المواضع
الغليظة احدثت بشدة التسخين منها اجزاء نارية
فتصادف تلك الاجزاء النارية اجساما قابلة للاحتراق مثل الكبريت
تشتبث بها واحدثت منها بالاحتراق اجزاء هوائية
متصاعدة مختلطة بالاجزاء الارضية اللطيفة هي الدخان
وههنا مقدمة اخرى لابد من تقديمها وهي ان كون الهواء
بسبب ان ما تصعد منها الى كرة الارض والماء مختلطة
بالاجزاء الارضية ومائية تدفع عنها البهاء بما وان ما بعد
منها عنها حاصل عن ذلك الاختلاط انقسم الى كرتين احاطت

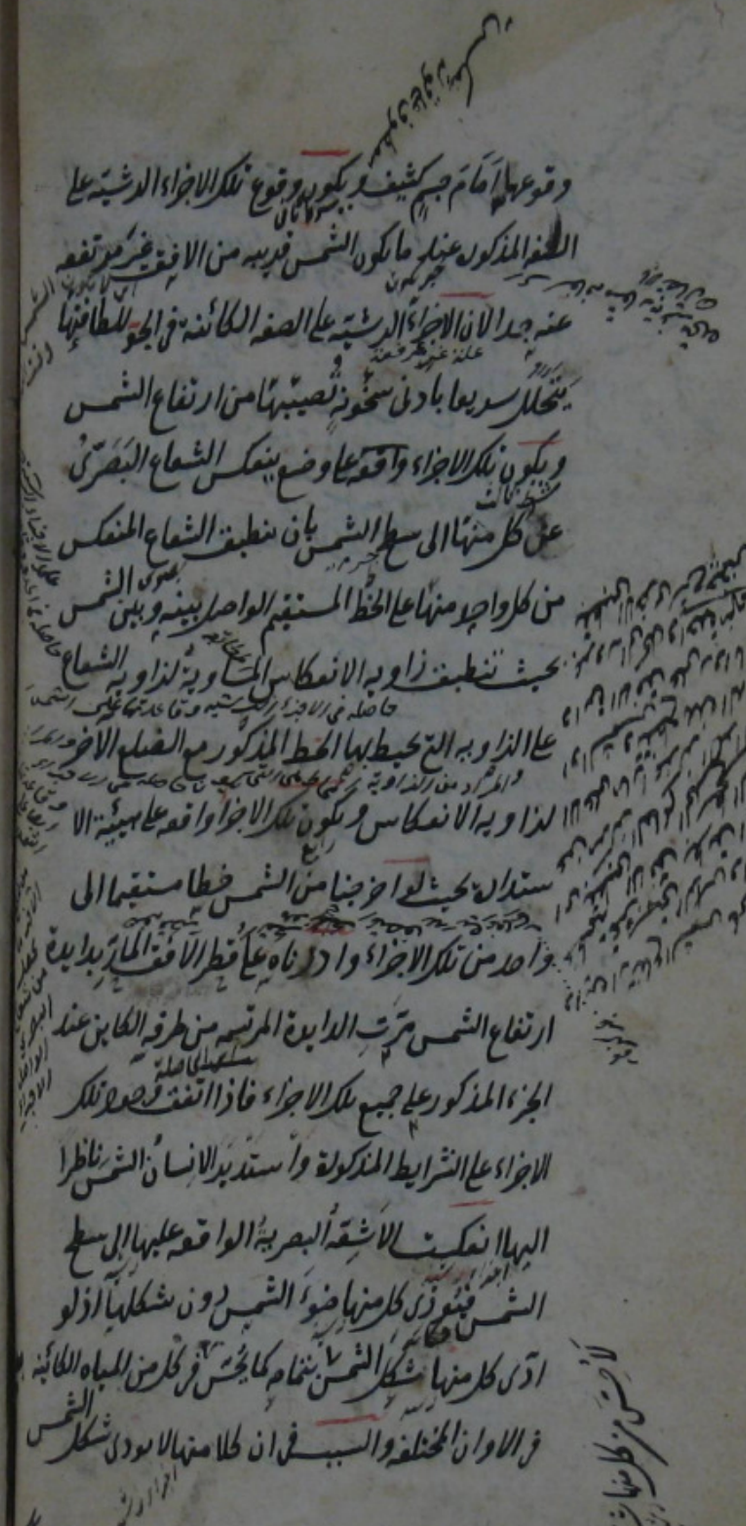


بزوال السخونة وانفصال اجزاء الهوائية عنها فيجتمع السحاب
تمزيقا عنيفا يحصل به الرعد وان وقع اصطكاك شديد بين
الدخان والسحاب اشتعلت منه نار مثل ما اشتعل من
اصطكاك الزند والحجر فان انطفت تلك النار في الجو عجيب
اشتعالها بلا قداح للطافتها فهي البرق وان تشبثت
باجزاء الارضية مجتمعة متحصلة من الدخان فيها دهنية
او كبريتية تذيبت تلك الاجزاء لغلظها مشتعلة فتحرق حاملا فيها
في مسافة حركتها من الاجسام وهي الصاعقة ومنها الريح
وقد يكون وتها اسبابا اربعة احدها ان السحاب اذا اثقل كثرة
تكاثفه بالبرد اندفع الى جهة السفل فيحصل منه الريح اما
لاجل ان الهواء الملاقي له يتموج عند اندفاعه الى جهة السفل
ويسري هذا التموج فيما وقع في سمت الاندفاع من الهواء
فيحصل الريح من هذا الهواء بسريان التموج فيه وثانيها
اندفاع السحاب من جانب الى آخر فان اندفاعه يوجب
حركة الهواء الواقع في سمت اندفاعه فيحصل منه الريح وثالثها
لا محالة ولم يذكر ان الاندفاع لاي سبب يعرض للسحاب
ولعل السبب في ذلك تداكم السحب في موضع واحد وتزاحمها
فيندفع ايضا بعضها بالتزاحم الى الاطراف او يكون السحب
المتراكمة مختلفة الاقوام فيندفع الكثيف الرقيق الى جانب

اجزاؤه

الى جانب حسب ما يقتضيه وضع وقوعها وثالثها تحلل
الهواء فان الهواء الكائن في ناحية اذا تحلل وازداد مقدارا
فلا بد ان يشغل شيئا من حيز الهواء المجاور له وهكذا
تسري المدافعة الى حيث تسري الريح وزايعها
نزول الدخان بثقله وتدافع الهواء الواقع في سمت
نزوله حسب ما قلنا في نزول السحاب بعينه ومن الريح
ضرب يقال له السموم وهو ريح محرقة وقد يدرى فيها فتحصل الريح من هذا الهواء
حمرة شعل النيران لاختلاطها باجزاء مشتعلة
انها من بقية حالة الشهب وقد يحصل السموم بمرور
الريح على ارض غلبت عليها الحرارة فتكتسب منها حرارة
شديدة محرقة تفسخ اعضاء الحيوان بالتنفس منه
الاصابة ومنها فوس فيلج وسبب الاحساس وقوع
اجزاء رشية شفافة متفاوتة غير متحدة بالاتصال فوقعت
الاشعة في مقابلة الشمس بحيث لو كانت
في ناحية المشرق من الافق كانت تلك الاجزاء في ناحية
المغرب منه او بالعكس شبيهة بالمرآة المصقولة تنعكس
عنها الاشعة الواقعة عليها لو قوعها على قدام جسم كثيف
من جبل او سحاب منظم فان الجسم الشفاف كالبلور والزجاج صرحة
يصير كالمرآة في انعكاس الاشعة عنها واصابة الاشياء عند

الشمس بل ضوئها هو ان كل واحد من تلك الاجزاء كالمرآة الصغيرة
بالنسبة الى جرم الشمس والمرآة اذا صغرت جدا بحيث لا
تحيط فاعلة الشعاع المخروطي المنعكس عنها بسطح المرئي بل
يبقى من السطح شئ خارج عنها فانها لا تحكي شكل المرئي
بل ضوئها ولونها فقط فيرى كل من تلك الاجزاء لاستدارة
هيئته تلاقيها قوسا من دايرة قريبة من النصف عند
قرب الشمس من الافق منتقصة عنه بحسب ارتفاعها
لانتقاض الاجزاء التي تنعكس منها الاشعة الى الشمس من
الطرفين بحسب ارتفاعها مختلفة الالوان بحسب اختلاط
ضوء الشمس مع اللون الظاهر في تلك الاجزاء اذ المرآة
الملونة ترى لونها مشوبا بلون تلك المرآة بدل عليه التجربة فان
القوس المذكورة مع حاذكرنا من سبب الاحمرار بها
قوس قزح مع سببها ومنها الهالة وسببها ايضا اجزاء
رشية صغيرة غير متصلة بحيث يكون كل منها كالمرآة الصغيرة
وقعت بين الناظر والقمر فاذا نظر الناظر الى جرم القمر وقع
الشعاع المخروطي الخارج عن الرطوبة الجليدية على تلك الاجزاء
الدرشية فنفذ شعاع المخروط مع ما يغرب منه من
الشعاع على الاستقامة ووقع على جرم القمر فيرى بها جرم
القمر وما رآى ذلك الشعاع القوسي الناقد من الشعاع



المحيط به اذا وقع بعض اجزائه الاستدلال عما يتساوى نسبته
الى جرم القمر والحدقة من تلك الاجزاء الوسطى انعكس من تلك الاجزاء الشعاع
الى القمر فيبدو كل منها ضوء القمر دون شكله على ما ذكرنا من العلم
في قوس قزح فبرى من تلك الاجزاء دائرة مضيئة محيطة بالقمر
وهي الهالة ومنها الشهاب وما يشبهه وسببها ان الدخان
المتصاعد اذا وصل في تصاعده الى كرة النار اشتعل فان
كان ذلك الدخان غير متصل بالارض وكان لطيفا ينقلب
كله بعد الاشتعال نارا اشفافة فيقع عن الحس لشفيفها
ويظن انها انطفت وهو الشهاب وان كان غليظا يبقى
بعد الاشتعال بقدر غلظه فيحدث منه الكواكب ذوات
الاذناب وعلامات اخر تمر وسعود بها يله وان كان
متصلا بالارض ينزل الاشتعال بسرعة في اجزاء الدخان
على الاتصال الى الارض نزول اشتعال دخان السراج
المنطفئ عند وصوله الى شعلة سراج اخر فوق على الاتصال
الى السراج المنطفئ فيشتعل ثانيا وتسمى هذه النار النازلة
حريقا لاحراق الاجسام الكائنة في مواضع نزولها
بها واما الخ حدوثها في الارض فالمذكور منها ههنا هو
الزلزلة وانفجار العيون اما الزلزلة فسببها ان الارياح
تخرج المتكونة تحت الارض اذا مالت الى جانب و

اصابت

٥٦

واصابت من بدو الارض ما يعقد تحتها مياها مختلطة
بالجواد بخارية فربما تجد تلك المياه منفذا فاض الارض
فتخرج منها فربما انشقت الارض عنها لكثرتها
وقوتها
وقوة الابخرة الخ منها فان كان لتلك المياه مدد من جهة
الغوائر والغوائر تحبث كلما يقع منها شيء احدث غيضة
منها شيء وهكذا على الاتصال فهي الغير الجارية والا اجتمع
الجاري منها في موضع غائر من الارض غير زائد في العدد
لانقطاع المدد عنه وهي العين الراكدة واما الزلازل فسببها
ما يحتبس في الارض من بخار او دخان او ريح كثير المقدار
فيتحرك طالبا للخروج ولا يجد منفذا يخرج عنه اما لانسحاق
ظاهر الارض واما لغلظ المحتبس وضيق مسام الارض
فتحرك قطعة من الارض تحريكا ربما بودي الى انشقاق
الارض بظهر من موضع الانشقاق نار محرقة او مياه مختلطة
باجزاء حمائية من الارض واعلم ان القوم لا يدعون انحصار
اسباب الحوادث المذكورة فيما عددناه منها بل غاية سعيهم
في ذلك ذكر ما احاط به علمهم من الاسباب بالحدس
او التجربة لا غير فمن الجايز ان تكون للطر منها اسباب
سوى ما ذكروه وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض تلك
الحوادث اسبابا غير ما هو المشهور فيما بينهم بل عكس

ان يكون لها من الاسناد ما تتأتى بدركات العقول البشرية الموصوفة
بكذا ممن هو عليم بذات الصدور قال فصل في المعادن
الى آخر افعل كل جسم مركب من العناصر فمن شأن صورته
النوعية حفظ تركيبه بمنعها اجزاءه العنصرية المتباعدة عنه مقتضى
بطبايعها الى الانفكاك عنه فان لم يصدر عنها انفكاك المركب
سوى الحفظ المذكور فهي الصورة المقدمة والجسم المركب المتنوع
معدن وان صدر عنها مع الحفظ التغذية والتنمية لا غير فهي النفس
النباتية والجسم المتنوع بها نبات وان صدر عنها
الحس والحركة الارادية مع ما يصدر من النفس النباتية فهي
النفس الحيوانية والجسم المتنوع بها حيوان
والحيوان ان تتعلق به نفس محركة هي مصدر للتطف وادراك
الكليات فهو الانسان والا فهو الحيوان الاعجم واعترض على
هذا التقسيم بان المرجان نماء كنماء الاشجار مع انه عد من
المعادن وكذا النخيل بل الاشجار كلها معدودة من انواع
النباتات مع ان لها حركات كما انها ارادية فان بعض
الاباث من النخيل تميل الى بعض الذكور منها ميلا عشقيا
وتنحرك الى جهته وكذا عروق الاشجار تميل الى جانب الماء
واغصانها تميل عن الجدار الواقع في سمت حركاتها وعدم
كون ازدياد المرجان في الاقطار بطريق التسمية وكذا عدم

عدم كون حركات الاشجار بالارادة وان كانا مختلفين
قليلا بمقطوع بها فلا يصح الجزم بكون المرجان عاريا
للنماء ولا يكون الاشجار عاريا للحركة الارادية فلهذا اغتر
بعضهم وجه التقسيم وقال المركب ان تحقق فيه ذاق وحس وحرك
ارادية فهو الحيوان والا فان تحقق فيه نماء فهو النبات
والا فهو المعدن فعلى هذا يكون المعدن اسما للمركب
صورة نوعية اثرها الظاهر المتيقن في سائر انواعه حفظ
التركيب وهو جنس تحته انواع كثيرة يشتمل كلها من الاجرام
والاراضي المختلفة تحت الارض واختلاف تلك الانواع
لاختلاف موادها من الاجرام والاراضي كمية وكيفية واختلاف
تاثير الفواعل لاختلاف الاستعدادات في موادها وسائر
اجزاء العلة الغائية لتكونها فهذه المواد عند التركيب ان
غلب عليها الجنس تولد منها الشب والبلور والياقوت
والذبيق والرصاص وغيرها من الجواهر الشفافة
وفي عد الذبيق والرصاص في هذا القسم نظرا اما
الرصاص فلانه من اجساد السبعة التي تتولد من امتزاج
الزيبق والكبريت على ما سيصرح به الآن ولانه لا شفيف
فيه واما الذبيق فلانه لا شفيف فيه ايضا لما تقرر
عندهم انه متولد من جسيم مائي خالطته اجزاء كبريتية

في غاية اللطافة مخالط شديد بحيث لا يوجد له سطح الا
وهو مغشى بغلاف من الاجزاء الكريتية كالقطران المرشوشة
على تراب هبائي مسحوق غاية السحق بحيث يصير كل قطرة
منها مغشاة بغلاف من تراب يحيطها وان غلب عليها الدخان
يتولد منه الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من
الزيبق والكبريت على اخبار مختلفة يتولد الاحجار السبعة المنطرقة
وهي الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص والاسرب وشون
والخارصيني وبهذا القدر من الكلام ههنا كلام اجمالي اقتصر
عليه المصنف وتفاصيلها مذكورة في المطولات فمن اراد معرفتها فليطلبها منها واعلم ان احكام هذا النبات من الاحكام
التي تقام بالبراهين بل الطريق الموصل الى العلم بها انما هو
الحدس او التجربة لا غير فصاحب التجربة او الحدس هو
القاطع بهذه الاحكام واما دونه فقصارى امره فيها التقليد
فمن لا يوثق من اصحاب الحدس او التجربة وابتدأ فيها في
كلام على سبيل الحكاية عنه فلهذا اقتفينا اثر المصنف
في الميل الى الاختصار والتجنب عما لا يفيد من الاكثار قال
النبات اقبل النبات جسم مركب له اصول نوعية اثرها مبتداء
المنبئ الشامل لانواعها النامية والتغذية مع حفظ التركيب
والمصنف عبر عنها بلفظ الفعل حيث قال واوقع عدمه الشعور

الشعور اذ الصورة النوعية تطلق عليها القوة باعتبار
كونها مبدأ للانفعال والانفعال وحكم عليها بانها عديمة الشعور
ذهابا منه الى التقسيم المشهور اللهم الا ان يقال بعدم
الشعور عدم تنبعة على ما ذهب اليه اهل التحقيق وانها تصدر
عنها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النباتي في الاقطار على
التناسب الطبيعي المياه نموا والافعال المختلفة كالجذب
والامساك وغيرهما بالآلات المختلفة من الجاذبة والماسكة
وغيرهما وهذه الصورة النوعية هي النفس النباتية المفرقة
بانها كمال اول لجسم طبيعي آلي من حيث ما يتولد ويزيد ويغتذي
فالكمال ما يكمل به النوع في ذاته او في صفاته والاول اعني
ما يكمل به النوع في ذاته هو الكمال الاول لتقدمه على النوع
ومنه الصورة النوعية لان الصورة الجسمية مع الهيولى
طبيعة جنسية ناقصة غير محصلة انما تحصل وتتكمل نوعا غير
بانضمام الصورة النوعية اليها والثاني اعني ما يكمل
به النوع في صفاته وهو ما يتبع النوع من العوارض
هو الكمال الثاني لتأخره عن النوع والمراد بالطبيعي ما
يقابل الصناعي وبالآلي ما يكون له قوى مختلفة هي آلات
في صدور الافعال المختلفة عن صورته النوعية ومعنى من
حيث ما يتولد ويزيد ويغتذي متعلق بقوله آلي اي آلي

صلت الآية المقيمة من جهة الامور المذكورة لا من غيرها
والحصر مستفاد من القرينة الحالية كانه بصدد تميزها عن النفس
الحيوانية والانسانية والتميز انما حصل بالحصر لاشتراك النفوس
الثلث في الامور المذكورة فالكمال بمنزلة الجنس يتناول
كل كمال وفصله اول بخرج الكمالات الثانية فان شيا منها
لا يسمى نفسا وفصله الطبيعي احراز عن الصور الكمالية
للاجسام الصناعية كالبيت الحاصل للسرير وفصله الى احراز
عن صور البسايط والمعادن وفصله من جهة ما يتولد الى آخره
احراز عن النفس الحيوانية والنفس الناطقة فحصل من ذلك التعريف
ان النفس النباتية احديها الغاذية وهي الة التغذية وثانيها
النامية وهي الة التنمية وثالثها المولدة وهي الة التوليد فالمقصود من
الغاذية هي التي تجعل الجسم الغذائي الوارد عليها الى جوهر النفس
فتلصيقه به فيصير ذلك الملتصق بدلا عما تحلل من جوهرها
المحل بالحرارة الغريزية والحرارة الحاصلة من الحركة الخ
والنامية هي التي تجعل المحل زايدا في اقطاره
الثلثة الطول والعرض والعمق الى ان يبلغ المحل غاية النشو
زيادة كائنة على تناسب طبيعي اي يكون الزيادات الثلث
الحاصلة في الاقطار الثلثة على نسبة تقتضيها طبيعة المحل
فقولنا في الاقطار احراز عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون

في الاقطار

لا تكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية في بعض الاقطار
توجب النقصان في بعض آخر وقولنا الى ان يبلغ غاية النشو احراز
عن السمن فان مع هذا القيد كون البلوغ الى غاية النشو غاية
للزيادة في الاقطار والزيادة في السمن ليست غايتها البلوغ
الى غاية النشو فان السمن قد يحصل بعد غاية النشو وذو الغاية
لا يحصل بعد الغاية وقولنا على تناسب طبيعي احراز عن الزيادة
التي ليست على تناسب الطبيع كالورم وهذا قيد والحق ان الزيادة
في السمن ليست على التناسب الطبيعي فلا حاجة الى قولنا الى ان يبلغ
غاية النشو للاحراز عنه اللهم الا ان يقال ذكر هذا القيد لزيادة
التوضيح لا للاحراز عنه والمولدة هي التي تفرز من المحل جزاء
مادة شخص آخر من نوعه تهيئة لقبول صورة النوع والقوة
الغاذية تحتها قوى اربع وهي الجاذبة والماسكة والهاضمة
والدافعة لان الجسم الغذائي انما يصير غذاء اذا استحال من صورته
الى صورة الجسم المغتذي فانه بدون الاستحالة يمتنع ان
يصير جزاء من المغتذي فلا بد من قوة تجذب الغذاء الى موضع
من المغتذي تحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة وهذه الاستحالة لا
تحصل دفعة بل في زمان لان الجسم الغذائي له اطوار يتحرك فيها
الى ان تحصل له بالاخرة صورة المغتذي ولا بد من قوة اخرى تمسكه
في موضع الاستحالة زمانا تحصل فيه الاستحالة وهي الماسكة

وقد نظر لانها انما تفرز
من الجسم الغذائي جزاء يجعله
مادة الخ لان من الجسم الذي هو
فيه وذلك مصرح في كتب
القوم واجد به

ولا بد من قوة اخرى تخيله وتهيئه لقبول الاثر الغاذية من التشبيه
والالصاق وهي الهاضمة والجاذبة الغذاء ليس بجسم اجزاؤه حاطا
لان يصير جزءا من المغتذى بل يفصل منه في كل دفعة مالا يصلح
لان يصير جزءا من المغتذى وبقاء تلك الفضول من المغتذى
يضره من جهة تضييق المكان والضغط فلا بد من قوة اخرى
تدفع تلك الفضول وهي الدافعة والنامية تفعل فعلها الى آخر
النمو وبعد ذلك تقف عن فعلها واما الغاذية فتفعل فعلها الى
ان تقف عنه فيعود الى فساد التركيب واعلم ان القوى النباتية
قوة اخرى لم يذكرها المصنف من شانها تصوير المادة الخ
تفصيلها المولدة بصورة العضو المخصص المتولد بالفعل تم
النام ان تبقى القوى النباتية اما ان تكون فعلها ابقاء الشخص
او ابقاء النوع والاول اما ان تكون اثرها النماء وهي النامية
او الاغتذاء الروح اما ان تكون فعلها التغذية وهي الغاذية او
مقدماتها من الجذب والامساك والهضم والدفع وهي الخوادم
الاربع للغاذية والثانية اما ان تكون فعلها تحصيل مادة
المتولد وهي المولدة او تصويرها وهي المصورة فالاول فعل
في الحيوان الى آخر افعال الحيوان جسم مركب اخص من بين
المركبات بالنفس الحيوانية الخ تشارك النفس النباتية في افعالها وهي
وتمتاز عنها بادراك الجزئيات والحركة الارادية وعنهما بكمال الاول



بجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة و
القيد الاخير اعني قوله من جهة ما تدرك الى آخره مخرج بمنطوقه ان باطلاقه
النفس النباتية وبالحيثية المفهوم منه بالقرينة الحالية النفس
الناطقة والكلام في القوى الباقية هو ما ذكرناه في النفس النباتية
بعينه فلا نعيد فللنفس الحيوانية باعتبار ما تخصص الآثار الى
قوتان احدهما القوة المدركة والاخرى المحركة اما المدركة فهي
اما حواس ظاهرة تدرك الامور المادية متعلقة بها او باطنة
بدركها معها فالحواس الظاهرة خمس الاولى حاسة السمع وهي
قوة تحللها العصب المفروش في مقعر الصماخ من شانها ادراك
الاصوات والحروف والصوت كيفية تحدث في الهواء من تموج
بسبب قرع او قلع او نفخ والحرف صوت عارضه تميز بها عن صوت آخر مثله
والشغل تميز ان المسموع فقط تميز في المسموع للاضراز عن
يتميز بها صوت عن صوت آخر مثله تميز الاز المسموع كالطيب
وملائمة الطبع فان الصوت الطيب الملايم للطبع انما يتميز
عن غيرها بالوجدان لا بالسمع وبهذا التعريف اورد الشيخ
في الشفاء واعترض عليه بان الحروف ليس هو الهيئة العارضة
للصوت فقط بل هو الصوت مع الهيئة ولعل الصواب ما ذكر
المعترض اذ الصوت والحرف كلاهما مسموعان فلو كان الحرف

هو الهيئة العارضة للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف
شيئين الحرف والصوت وليس كذلك لان المسموع انما هو الحرف
لا غير وهذا ظاهر عند الرجوع الى النظر الثانية حاسة البصر
وهي قوة محلها العصبتان المجوفتان اللتان بتنان من مقدم
الدماغ المتفاطعتان على هيئة الصليب المتبينتان الى العينين
من شانها ادراك الالوان والاضواء الثالثة حاسة الشم و
هي قوة محلها الزائدتان اللتان بتنان في اقصى الخشوم الشبيهتان
بحلمتي الثدي من شانها ادراك الروائح الرابعة حاسة الذوق
وهي قوة محلها العصب المفروش على سطح اللسان من شانها
ادراك الطعوم الخامسة حاسة اللمس وهي قوة محلها العصب
الشائع في الجلد كله من شانها ادراك الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة والملاسة والخشونة واللين والصلابة
والثقل والخفة والكثافة والشفافة والحواس الباطنة ايضا
خمس الاول الحس المشترك ومحله مقدم التجويف الاول من
الدماغ ينتهي اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس الظاهرة
كانها تنشعب منها ثم تنبعث راجعة واستدل على مغايرته
للحواس الظاهرة بان القطرة النازلة تدرك خطا مستقيما
والنقطة الدائمة تدرك خطا مستديرا وليست رؤية
الخطين المذكورين بطريق التخيل والتذكر لما غاب عن البصر

بعد

لان المعروض ان ملاحظة التقسيم
لم تقع من قبل ذلك حتى يتملا ويتذكر بعد
الغيبة ١١

عن البصر بعد الحضور حتى يمكن القول بانها في الخيال بطريق المشاهدة بل هو
فهذان الخطان المشاهدان ليسا في الخارج ضرورة ان ليس في
الخارج الا النقطة والنقطة ولا في جاهة البصر اذ هي لا تدرك
الا المقابل فيها اذن في قوة اخرى تحصلان فيها باتصال الاثر
نسامات صورة القطر والنقطة فيها عند كونها في حدود ابعد
المسافة حسب اتصال تلك الحدود واما القدح في هذا الاستدلال
بتجويز اتصال الارتسامات في البصر ومنع زوال الابصار
بزوال المقابلة بمنع اشتراط المقابلة في الاحساس البصري فمما
لا ينبغي ان يلتفت اليه لكونه انكارا للامر الضروري وان
كان القابل به ممن اشتهر بالفضل والحذاقة الثانية الخيال
وهي تحفظ ما يدرك الحس المشترك من صور المحسوسات بعد غيبوبة
المادة بحيث يشاهدها الحس المشترك كلما التفت اليها فهو
خزانة الحس المشترك ومحله مؤخر البطن الاول من الدماغ و
استدل على مغايرته للحس المشترك بان الصور المحسوسة بالحس
المشترك تبقى محفوظة بعد غيبوبة المادة وذلك ظاهر بعرفه
كل احد بالوجدان فههنا قوة حافظة للصور وليست الحس
المشترك لانه مدرك للصور والمدرك لها لا يحفظها
لان الحافظ لو كان هو المدرك لكان الحفظ والادراك شيئا
واحدا اذ ليس واحد منهما شيئا سوى الارتسام فيلزم

الادراك بدوام الحفظ وعدم الذهول وليس كذلك فالحافظ
للصورة اذن قوة اخرى مغايرة للحس المشترك وهي الخيال
واعترض على هذا الدليل بانا لانسلم لزوم كون الحافظ للصور
قوة فيها اذ من الجائز ان يكون استحفاظها في بعض الاشياء
الغايبة عنا ويكون تذكرنا اياها بعد الذهول بسبب اتصالنا
بتذكر الغايب فانه اذا اتحقق لنا ملكة الاتصال يحصل لنا
التذكر بالاتصال به واذا زالت عنا ملكة الاتصال زال التذكر
بالكلية واستمر النسيان وهذا الاعتراض مثل الاول في
السقوط فان الغايب الحافظ للصور اما ان يكون جوهرا
مفارقا او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق لا
بد ان يتسلم فيه الصور الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية وكذا
الثاني لانه لو امكن ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغايبة
عنا بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بياض الفير و
سامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد الثالثة الوهم وهي
قوة محلها آخر التجويف الاوسط من الدماغ من شانها
ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كشجاعة زيد
وسخاوته وهذه القوة هي التي تحكم في الشاة بان الذيب
مهروب عنه فتوجب ان تفر عنه وان الولد معطوف عليه
فتوجب ان تعطف عليه وهذه القوة حاكمة على القوى
الجسمانية

على القوى الجسمانية كلها مستخدمة اياها باستخدام العقل
القوى العقلية ما سرها الرابعة الحافظ وهي قوة محلها
التجويف الاخير من الدماغ من شانها حفظ ما ادركته
الوهم من المعاني الجزئية فهي خزانة للوهم كالخيال للحس
المشترك الخامسة المتصرفة وهي قوة محلها مقدم التجويف
الاوسط من الدماغ من شانها التصرف في الصور والمعاني
بالتركيب والتفصيل فتركيب الصور بعضها ببعض مثل
ان تتصور انسانا ذا راسين او جناحين وتفصيل بعضها صورة
عن بعض كما اذا تتصور انسانا عديم الراس وتدرك المعاني
بعضها ببعض مثلا ان تتصور صداقة زيد مع محاوته وتركيب
بعض الصور ببعض المعاني مثلا ان تتصور سواد عمرو
مع عداوته وجار بكر مع صداقته وهذه القوة يستعملها
العقل تارة والوهم اخرى وبالاعتبار الاول تسمى مفكرة لتصرفها
في المواد الفكرية وبالاعتبار الثاني نسمع متخيلة لتصرفها
في الصور الخالية واختصاص القوى المذكورة بالمواضع المعينة
مستفاد من اخذها بعروض الآفة لتلك المواضع واما
القوى المحركة فاثنتان احديهما الباعثة والثانية
الفاعلة فهي قوة تحمل القوة الفاعلة على تحريك الاعضاء
عند ارتسام صورة امر مطلوب او امر مهروب عنه في

الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى الرأي ان الاعمال
الجزئية انما تصدر عن القوة العاملة بواسطة ان الانسان
بفكره فيجوز ان يكون الى رأي واعتقاد يختص بعمل من
الاعمال الجزئية ويقتضي صدورها عن القوة العاملة
فتحرك القوة العاملة البدن الى ايقاع هذا العمل على وفق
مقتضى الرأي المذكور مثلا اذا تفكر الانسان فيجوز
فكره الى اعتقاد ان المسافرة الى موضع كذا يقتضي مصلحة
ما اعتقاد يقتضي صدور المسافرة عنه فتحرك قوته
العاملة بدن الانسان الى المسافرة على وفق مقتضى
الاعتقاد المذكور وللقوة العاقلة مراتب اي للنفس
الناطقة باعتبار قوتها العاقلة واثارها اربع مراتب
المرتبة الاولى الحاصلة لها في مبداء الفطرة التي خلقها عن
الادراكات كلها لكن مع استعداد لها والالما
اتصفت بها وتسمى في هذه المرتبة عقلا هيولانيا لشبهها
بالهيولى التي هي في نفسها خالية عن الصور كلها ومستعدة
لها المرتبة الثانية ان تحصل لها علوم بديهية واستعدت
بذلك لاكتساب النظريات استعدادا قريبا وليسمى
حينئذ عقلا بالملكة لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات
المرتبة الثالثة ان تصير النظريات التي تحوزها عند نفسها

في المجال انها ان حملتها على التوهم طلبا لتحصيل الشيء المستلذ عند المدرك
سواء كان ذلك الشيء نافعا بالنسبة اليه في نفس الامر او ضارا
مع قوة شهوانية لان حملها هذا اتيانه للشوق الى تحصيل
المستلذ المشتهى وان حملتها على التوهم طلبا لدفع الشيء
المنافر عند المدرك ضارا كان في نفس الامر او نافعا مع
قوة غضبية لاتيانه هذا الحمل على الشوق الى دفع المنافر
غضبيا واما القوة الفاعلة فهي التي تنبعث العضلات من
الانفعال وتدخلها اخرى للتحريك الانسان على ما
مانقتضيه القوة الباعثة ثالث فصور الانسان الى آخره
الانسان مختص من بين الموالد الثلثة بالنفس الناطقة المشاركة
للنفس النباتية والحيوانية في افعالها المختصة عنها بادراك الامور
الكلية وصدور الافعال الفكرية فلذلك عرفها بانها كمال اول
طبيعي الى من جهة ما تدرك الامور الكلية وتفعل الافعال
الفكرية فصله من جهة ما تدرك الى آخر فخرج النفسين عن التعريف
وباقي الفصول مشترك بين التعريف الثالث من غير فرق
فللنفس الناطقة باعتبار ما يحصرها من الآثار قوتان قوة
عاقلة بها تدرك التصورات والتصديقات البديهية والقوة
الكسبية اي الامور التصورية والتصديقية التي تحصل
بالبديهية والكسب وقوة عاملة بها تحرك البدن الى الافعال

مركبه فان عقلت بذاتها كانت معقولا بسيطا

ولزم انقسامها فان تعقل المركب بالذات لا يكون الا

بتعقل بسايطه وان عقلت بغيرها لم تكن هي نهاية

السلسلة وقد فرضنا انها نهاية لها هف وثانيها

ان تعقل النفس ليس بالآلة الجسمانية اذ لو كانت النفع

الى للنفس ليست قوة جسمانية اذ لو كانت النفع

العاقلة جسمانية لزم ان يعرض لها الكلال بضعف

البدن عند كبر السن كما هو حال القوى الجسمانية من

مبادي الاحساس والحركات وليس كذلك اذ البدن وقواه

تاخذ بعد الاربعين في الانحطاط والكلال مع ان النفع

العاقلة في ذلك السن في ازدياد اما الخافية الطارية

في اواخر سن الشيخوخة فليس لضعف النفع العاقلة بل لاستغراق

النفس في تدبير البدن المشارف تخريبها الى الانحلال

واشتغالها بذلك الاستغراق عن تعقلاتها واعلم

انه ينبغي ان نحمل النفع العاقلة في الحكم الاول على النفس الناطقة

لا على قواها والا لكان الثاني تكرارا للاول وخاليا لهذا

المختصر من مسئلة تجرد النفس التي هي من امهات المسائل

اذ لم يتعرض لها في موضوع آخر من المختصر وكنا قد اشرنا

الى ذلك في الحكم الاول اسئلة خفية وثالثها ان النفس

ان النفس حادثة بحدوث البدن لانها لو لم تكن حادثة بحدوث

البدن لكانت موجودة متعددة قبل البدن وانه محال لانها لو

كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة فاختلافها

وتعددها قبل البدن اما ان تكون بالماهية او بلوازم الماهية

او بعوارضها المفارقة عنها والاقسام باسرها باطلة اما

الاول فلان اشتراكها وامتناع كون المشترك سببا للتعدد

والاختلاف اما اشتراك الماهية فظاهر والا لما اندرج

النفوس المتعددة في حد واحد ضرورة امتناع اندراج

الماهية في حد واحد واما اشتراك لوازم الماهية فلاستلزام

اشتراك الملزوم اشتراك اللازم اذ لو لا هذا الاستلزام لزم

وجود الملزوم في بعض الافراد بدون اللازم يبطل الملازم

بينهما وفي هذا الكلام نظر لانا لا نسلم ان النفوس المتعددة

مندرجة تحت حد واحد وانما يصح هذا الاندراج اذا كانت

لها ماهية واحدة محدودة وقد مر هذا المسئلة وكيف يكون النفس

محدودة وهي بسيط عندهم والبسايط لا تحد واما التعريفات

المذكورة لها مثل التعريف المذكور وبهذا وقولهم النفس هي المشار

اليه بانا فليست بمحدودة بالرسوم عما الخفي عند

الخصم واما الثالث فلان العوارض المفارقة انما تلحق الشيء

بسبب للقابل لان الماهية بذاتها لا تستحق العوارض

بتكرر الاكتساب بحيث يحصل لها ملكة الاستحضار متى شاءت
من غير تجشم كسب جديد لكنها لا تشاهدها بالفعل وتسمى عقلا
بالفعل اما لمسبوقية هذه المرتبة بحصول النظريات بالفعل
واما لتمكن النفس من استحضارها بالفعل متى شاءت المرتبة
الرابعة ان تصير المعقولات حاضرة عندها وهي تطالعها
غير ذاهلة وهي العقل المطلق المستخدم لما سواها من المراتب
عما اشرنا اليه من قبل وتسمى عقلا مستفادا لكونها مستفادة
من العقل الفعال ثم ان العقل بالملكة الخ من شانها الانتقال
من البديهيات الى النظريات بان كان في غاية القوة ذا ملكة
الاتصال بعالم القدس بحيث يحصل له النظريات باسرها
بطريق الحدس مستغنيا عن تحصيلها بالحركات الفكرية ويسمى
قوة قدسية عن كون تلك الغرائز الجسمية وقد ذوات العلا
بهذه الطبيعة هذا كلام في النفس الناطقة ومراتبها ثم انه
اورد بعد ذلك احكاما ثلثة احدها ان القوة العاقلة مجردة
اذ لو كانت مادية لكانت ذات وضع لكنها يستحيل ان
تكون ذات وضع اذ لو كانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم
اصلا او تنقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر
فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى ولا الى الثاني
لان معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها لان

الحال

لان الحال في المنقسم لابد وان تكون منقسما اذ الحال في واحد
جزء المحل من الحال غير الحال في جزئيه الآخر منه وفيه نظر فان
الحال المنقسم انما تكون منقسما ان لو كان المحلول سريانيا
ولا دليل عليه واما الاستدلال بان الحال في جزء من المحل
غير الحال في جزء الآخر فليس بشيء فان المغايرة انما
تثبت ان لو ثبت انقسام الحال فاثبات الانقسام
بالمغايرة يكون مصادرة على المطلوب وان كانت
مدركة وكل مركب لابد ان ينتهي تركيبه الى البسايط
ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية لزم
انقسام تلك البسايط لان المركب انما يتعقل البسايط
فلئن قيل لم لا يجوز ان يتعقل المركب ببعض خواصه اللازمة
قلنا المركب اما ان يتعقل ببسايطه او بخاصته وان
تعقل ببسايطه لزم انقسام تلك البسايط بانقسام قوة
العاقلة وان تعقل بخاصته فتلك الخاصة ان كانت بسيطة
لزم انقسامها وان كانت مركبة فاما ان تتعقل
ببسايطها فيلزم انقسامها او بخاصة اخرى ويعود
الترديد فيها فاما ان تذهب سلسلة التعقلات الى
غير النهاية وانه محال او تنتهي الى خاصة بديهية فتلك الخاصة
البديهية ان كانت بسيطة لزم انقسامها وان كانت

بانقسام القوة العاقلة

انما قدم العقل المستفاد على العقل بالفعل لانه متقدم عليه باعتبار الحدوث حواشي

لان ما تشخص الماهية لذاتها لا ينفك عن الماهية فكون لازما
لا عارضا والقابل للنفس هو البدن لا غير فلو كان اختلافها قبل
البدن بالعوارض المفارقة لزم كونها مفارقة للبدن قبل حدوث
البدن البدن وانه محال فثبت ان النفس لو كانت موجودة قبل البدن تختلف
اصلا لكنها مختلفة فلا تكون موجودة قبل البدن فتكون حادثة
بحدوث البدن وهو المطلوب فلئن قيل لم لا يجوز ان تكون اختلافها
بالعوارض المفارقة الفائضة من الفاعل قلنا النفس وما
يلحقها من اللوازم والعوارض كلها فائضة من الفاعل لكن
فيضان العوارض المفارقة من المبدإ الفياض مشروط بمقارنة
القابل واختلاف استعداداته وما يكون ذات المبدإ في
فيضانه فهو لازم غير مفارق واعلم ان هذه الحجج مبنية على بطلان
التناسخ اذ على تقدير صحته لا تتم هذه الحجج لجواز اختلافها قبل الا
بدان المتعلقة بها بالعوارض المفارقة الحاصلة لها بابدان آخر بالعوارض
سابقة لا الى نهاية والمصنف لم يتعرض لم يهنا تعويلا
منه على ما سيأتي في آخر الالهيات من بطلانه واذ قد
تيسر لنا الفراغ من شرح القسم الثاني الذي هو في الطبيعيات
من هذا المختصر بعون الله تعالى وتأييده فقد حان لنا ان نشرع
في شرح القسم الثالث الذي هو في الالهيات مستعينين
من الله التوفيق فيما املناه من اتمام فان كنوز التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

قال فصل في الالهيات وهو مرتب على ثلثة فنون اول لما كان
العلم الالهي باحثا عن احوال الموجودات التي لا تفتقر في
وجودها الى المادة والموجودات المفتقرة الى المادة اما الغير
ممكنة الحلول في المادة كالامور العامة او ممتنعة والممتنع حلولا في المادة الحلول في المادة
اما واجب الوجود لذاته او غيره رتب المصنف القسم
الثالث الذي هو في الالهيات من كتابه على ثلثة فنون ليبان
احوال هذه الاقسام الثلثة للموجود الغير المفتقر الى المادة
وجعل الفن الاول في الامور العامة وسماها تقاسيم الوجود
حيث قال الفن الاول في تقاسيم الوجود لكونها امورا تنقسم
الماهية بها بحسب الوجود فان الماهية بحسب الوجود تنقسم
تارة الى الواحد والكثير واخرى الى المتقدم والمتأخر و
اخرى الى القديم والحادث وكذا انقسامها الى الكلي
والجزئي ايضا انقسام بحسب الوجود فان الماهية تعرض
لها الكلية بحسب الوجود الذهني والجزئية بحسب الوجود الخارجي
ورتب على فصول قال الفصل الاول في الكلي والجزئي الى آخر
اقول لما كان من المشهور بين القوم ان الكلي امر واحد
مشترك بين امور متكثرة من جزئياته حاول التنبيه على المغ
المقصود من هذا الكلام فقال ليس معناه ان الكلي امر

مشخص واحد بالعدد موجود في كل واحد من الجزئيات
بوجود واحد خارجي اذ لو كان كذلك لزم اتصاف الشئ
الواحد بالشخص في حالة واحدة بصفات متضادة مثل
السواد والبياض وغيرهما ضرورة اتصاف بعض الجزئيات
بالسواد حالة اتصاف بعض آخر بالبياض واتصاف بعض
منها بالطول حالة اتصاف بعض آخر بالقصر وانه بديهي
الاستحالة بل معناه انه معنى واحد معقول حاصل في النفس
مطابق لكل واحد من تلك الجزئيات بمعنى ان هذا المعنى المعقول
في النفس لا يوجد في الخارج الا بوجود احد من تلك الجزئيات
فاذا وجد بوجود اي واحد من الجزئيات كان هو ذلك الجزئي
بعينه من غير تفاوت اصلا فليس قبل المعنى المعقول في النفس
صورة شخصية في النفس فليست بكلي فلنا كونه معنى
صورة شخصية في نفس شخصية باعتبار ذاته وكليته
اعني مطابقته للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انه شئ
للوجود الخارجي غير متأصل في الوجود فلا تنافي بينهما
لاختلاف الاعتبارين هكذا افيد ومن الاخاضل من اجاب
عن هذا الاعتراض بان الموصوف بالكلية ليس هو الصورة
الشخصية الحالة في النفس الشخصية بل هو المعنى المعقول
المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة التي هي مثال

لان الكلية هي المطابقة بالمعنى المذكور وهي انما تتصور فيه في العقل
دون الصورة الحالة فرول ان الصورة الحالة لازمة الحلول
في النفس بحسب الوجود الخارجي فيستحيل ان يكون عين الا
فراد في الوجود الخارجي واما ما وقع في كلامهم ان الكل
هو الصورة العقلية فالمعنى بالصورة العقلية فيه انما هو
المعنى المذكور لا الصورة الحالة فان لفظ الصورة كما
يطلق على الصورة الحالة يطلق ايضا على المعنى المتميز بها اما
على سبيل التجوز او الاشتراك اللفظي فلا شك انه موجود
في الخارج متعين بمشخصاته وهي العوارض اللاحقة للطبيعة
الكلية بسبب الوجود الخارجي مثل الاين والوضع وغيرهما
وتلك العوارض المشخصة امور زائدة على الطبيعة الكلية
في الخارج لان الطبيعة الكلية نفس تصورها غير مانع من وقوع
الشركة فيها والشخص من حيث شخص مانع منه فلو لا ان الشخص
امر في الشخص زائد على الطبيعة الكلية لما كان كذلك قال
فصل في الوحدة والكثرة اعلم ان عرف الواحد بانه الذي لا
ينقسم من الجهة التي هو واحد فيها فهذا تعريف الشئ بنفسه فان الشئ باي جهة اخذ انما يعلم
ان الواحد معقول عليه من تلك الجهة ان لو عرف مفهوم الواحد
فهذا التعريف يتوقف معرفته على معرفة مفهوم الواحد فتعرف

الواحد ه تعريف الواحد بالواحد وانه تعريف الشئ بنفسه والصواب ان يقال هو ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وقيدنا بالحيثية لئلا يندرج الواحد بالعرض في معنى الواحد الحقيقي فانه ينقسم من حيث انه ينقسم ومن حيث انه لا ينقسم بعض الوجوه لا يصدق عليه انه لا ينقسم فلا يندرج في التعريف بدون التقييد وعند التقييد يندرج الواحد لانه لا ينقسم من بعض الحيثيات فمن هذه الحيثية يصدق عليه انه لا ينقسم فالتقييد بالحيثية يفيد اندراج الواحد الغير الحقيقي في التعريف المذكور ثم الواحد اما ان يكون واحدا بالجنس كالانسان والفرس اللذين اعتبرا واحدا بسبب اندراجهما في جنس واحد وهو الحيوان او بالنوع كزيد وعمرو فانهما اعتبرا واحدا بالاندراج في نوع واحد وهو الانسان او بالمحمول كالقطن والثلج المعتبرين واحدا لكونهما موضوعين لمحمول كالبياض مثلا يقال الثلج ابيض والقطن ابيض واحد بالشخص الى واحد او بالموضوع كالكاتب والضاحك المحمولين على موضوع واحد وهو الانسان او بالعدد وهو ما لبس بمعدود مجتمع من احاد منفصل بعضها عن بعض كزيد او بالاتصال وهو المنقسم بالقوة لا بالفعل الى اجزاء متشابهة كالماء فان الماء من شانه ان ينقسم الى اجزاء كل واحد منها ماء ايضا او بالتركيب وهو المنقسم بالفعل الى اجزاء تركبت منها ماهية كالبيت المركب من العلو والجدران والسفل

والجدران والسفل واما ان يكون واحدا حقيقيا وهو الذي لا انقسام فيه اصلا كالواجب لذاته وكالعقل الواحد والنقطة الواحدة واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد باحد معنى المعاني مثلا الكثير بالجنس هو الاشياء المتعددة التي لم يندرج تحت جنس واحد والكثير بالموضوع الاشياء الغير المحمول على موضوع واحد والكثير بالعدد ما يكون معدودا مجتمعا من الاحاد المنفصلة وعلى هذا القياس هذا ما ذكره المصنف في اقسام الواحد والكثير وفيه انتشار ووجه ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد اما ان يكون اشياء متعددة او لا فان كان اشياء متعددة فلا بد ان لها جهة وحدة بها اعتبرت واحدا وتلك الجهة الوحدة اما ان تكون تمام ماهية لها او لا فان لم تكن تمام ماهية لها فتلك الاشياء واحدة بالفصل وان كانت تمام ماهيتها فاما ان تكون تمام الماهية المشتركة بينها او تمام الماهية المختصة لكل واحد منها فان كانت تمام الماهية المشتركة فهي الواحد بالجنس وان كانت تمام الماهية المختصة لكل واحد منها فهي الواحد بالنوع وان كانت عارضة لها فتلك الجهة العارضة اما ان تكون محمولية لها على موضوع واحد وهي بهذا الاعتبار واحد بالموضوع او موضوعية لها لمحمول واحد وهي الواحد بالمحمول وان لم تكن جهة الوحدة مقومة لتلك الاشياء ولا عارضة لها فهي واحد بالتعلق كنسبة النفس الى البدن و

ونسبه للملك الى المدينة فان جهة الوحدة في النسبتين هي التدبير
ليست معدومة ولا معارضة لها بل عارضة للنفس والملك ووجه كون
التدبير جهة الوحدة للنسبتين مغايرته لكل منهما في العروض
هكذا قيل وفيه نظر وان لم يكن ما يطلق عليه الواحد اشياء متعددة
فهذا الواحد بالعدد والشخص ايضا فان لم تقبل القسمة اصلا فاما
ان لا يكون له مفهوم سوى عدم الانقسام وهو الوحدة
او يكون وح اما ان يكون ذا وضع وهو النقطة او لا وهو
الواحد المطلق كالمفارق فان قبل القسمة فاما ان لا يكون منقسما
بالفعل وهو الواحد بالاتصال او يكون وح اما ان يكون اجزاءه
متمايزة في الوضع وهو الواحد بالاجتماع والتركيب او غير متمايزة
فيه وهو المركب الحقيقي كالجسم الطبيعي المركب من الهيولى والصورة

قال بداية الاثنان قد يتقابلان الى آخره اعلم ان لما كان
التقابل من عوارض الكثير والمتعلم عند تصور الكثير واقسامه لا
يبعد ان تتصور التقابل في بعض افراد الكثير تتصوله لما بينهما
من اللزوم البين فيتنزع الى معرفة اقسام التقابل على التفصيل وحيث
لم يسبق اشتباههما عليه لم يحتج ودغدغة او زيادة البيان بل
ماهية التقابل واقسامه دفعا للاشتباه الموجب لتحير المتعلم
ودغدغته فالتقابل بين الشيئين كونهما بحيث لا يجتمعان
في محل واحد من جهة واحدة والمراد بالمحل الموضوع وبعدم اجتماعهما
فيه
والشيئان بهذا الاعتبار متقابلان ان هما
اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة

اجتماعهما فيه تعاقبهما عليه بمعنى ان طرو كل واحد منهما عليه يوجب
ارتفاع الآخر عنه لو كان حاصلا فيه لان التقابل انما يعتبر بين الاعراض
دون الجواهر فلا ينتقض التعريف بالصورة النوعية المتوادة
على الهيولى اذ لا يصدق عليهما انهما متعاقبة على الموضوع لان
الهيولى ليست بموضوع وفيه نظر لان التعاقب على الموضوع
لو كان معتبرا في مفهوم التقابل لم يكن بين الجوهر وعدمه تقابل
اذ الجوهر وعدمه لا يتعاقبان على الموضوع لكنهم صرحوا بالتقابل
بالايجاب والسلب بين الشيء وعدمه اي شيء كان وقولهم
من جهة واحدة ليدخل المتضايفان في التعريف لان المتضايفين
كالابوة والبنوة قد يجتمعان في موضوع كزيد مثلا لكن لا من
جهة واحدة بل من جهتين فان ابوته بالقياس الى ابنه وبنوته
بالقياس الى ابيه فلولم يقيد التعريف بهذا القيد لخرج المتضايفان
عنه لاجتماعهما في المحل وعند التقييد يدخلان فيه لانهما لم يجتمعا
في الصورة المذكورة من جهة واحدة ولا حاجة الى قولهم في زمان واحد
كما ذكره بعضهم فان الاجتماع مفسر عنه بحيث لا يوجد بدونه
والمتقابلان اربعة اقسام الضدان والمضافان والمتقابلان
بالعدم والملكة والمتقابلان بالايجاب والسلب وذلك لان
المتقابلين لا يجوز ان يكونا عدميين فان كانا وجوديين او
يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا فان كانا وجوديين قلما

ان يعقل كل واحد منهما بدون الآخر وهما الضدان او لا يعقل
كل منهما الا مع الآخر وهما متضايفان وان كان احدهما وجوديا
والآخر عدميا فالعدمي اما عدم لامر الوجودي عن الموضوع
القابل وهما متقابلان بالعدم والملكة او عدم مطلقا وهما
المتقابلان بالايجاب والسلب هكذا قيل وفيه نظر اذ لا
انتفاء التقابل بين الاعدام وكيف لا وعدم الملكة كالمعمى
مثلا مع نقيضه كالاعمى متقابلان بالايجاب والسلب مع كونهما
عدميين والاولى في وجه الانحصار ان يقال المتقابلان بالذات
اما ان يكون احدهما عدم الآخر اولا وعلى الاول ان كان احد
هما وجوديا محتاجا الى الموضوع القابل والآخر عدميا عن ذلك
الموضوع فهما متقابلان بالعدم والملكة والا فبالايجاب
والسلب سواء لم يكن احدهما وجوديا او كان وجوديا لكنه
لا يحتاج الى الموضوع القابل او كان وجوديا محتاجا الى
الموضوع القابل لكن لا يكون الآخر عدما عن الموضوع
بل عدما مطلقا وعلى الثاني بان يكونا وجوديين اذ لو لم يكونا
وجوديين لكانا اما عدميين او احدهما وجوديا والآخر
عدميا وكلاهما باطلان اما الاول فلانهما لو كانا عدميين
لكان اما عدميين مطلقين او مضافين الى شيء واحد
او الى شيئين واحد هما مطلقا والآخر مضافا وعلى التقادير

وعلى التقادير كلها يلزم ان لا يكون المتقابلان بالذات
متقابلين بالذات اما على الاولين فلامتناع تعدد العدم
المطلق والعدم المضاف الى شيء واحد واما على الثالث
فلان العدم المضاف انما يتعدد ويتقابل بتعدد ما اضيف
اليه ويتقابل لا بالذات واما على الرابع فلامتناع التقابل
بين المطلق والمقيد واما الثاني فلان التقابل بين وجودي
وعدم شيء آخر غير ذلك الوجودي ليس بالذات بل
لاستلزام الوجودي ما اضيف اليه العدم اذ لولاه لما
استلزم لم يتحقق التقابل قطعا فثبت ان المتقابلين بالذات
ان لم يكن احدهما عدم الآخر يجب ان يكونا وجوديين فهما
اما الضدان او متضايفان بما ذكر من البيان فالضدان
هما المتقابلان بالوجوديان الغير المضافين اي اللذان ليس
تعقل شيء منهما بالقياس الى الآخر كالسواد والبياض
والمتضايفان هما المتقابلان بالوجوديان اللذان تعقل كل
منهما بالقياس الى الآخر كالابوة والبنوة فان الابوة
لا تعقل الا مع البنوة وبالعكس والمتقابلان بالعدم والملكة
امران احدهما وجودي والآخر عدم ذلك الوجودي لا
مطلقا بل عن موضوع قابل له كالبصر والعمى والعلم والجهل
فان العمى عدم البصر عما من شانه البصر والجهل عدم العلم عما

من شانه العلم والمتقابلان بالايجاب والسلب اما امران
احدهما عدم الآخر مطلقا كالفوقية واللافوقية والمتقابلان
بالايجاب والسلب تقارنان ما عدا هما من اقسام المتقابلين
بان تقابلهما يجب الذهن لا يجب الخارج لان التقابل نسبة
بين المتقابلين والنسبة اما تتحقق بتحقق المنتسبين ولما كان
احد المنتسبين في الايجاب والسلب عدميا انما تتحقق في الذهن
لا في الخارج كانت النسبة اعني التقابل ايضا غير متحققة الا في الذهن
بخلاف عدم الملكة فانه وان كان عدم شيء ايضا لكنه ليس عدما
مطلقا بل عدم عن الموضوع الموجود في الخارج القابل له فله
تحقق ما في الخارج باعتبار الموضوع وهذا القدر من التحقق
الاعتباري كاف في تحقق النسبة في الخارج اذ تحققها في الخارج
ليس الا بحسب الاعتبار قال فصار المتقدم والمتاخر الى آخره
اقول المتقدم هو مال التقدم كما ان المتاخر هو مال التاخر
اذ التقدم والتاخر بديهيا التصور يعرفهما كل احد بلا تامل
وروية فالمتقدم ينقسم بحسب اقسام التقدم الى خمسة
اقسام الاول المتقدم بالزمان وهو مال التقدم بالزمان
اي كون في الزمان المتقدم كتقدم النوح على ابراهيم عليهما
السلام الثاني المتقدم بالطبع وهو الشيء الذي لا يمكن
ان يوجد شيء آخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد

بوجود هو ولا يكون الشيء الآخر موجودا وحاصله انه الشيء الذي
يتوقف عليه شيء آخر في وجوده وتقدمه الطبيعي هو كونه كذلك كتقدم
الواحد على الاثنين فان الاثنين يتوقف وجودهما على وجود
الواحد فالواحد متقدم بالطبع على الاثنين وينبغي ان يزاد
في تفسير المتقدم بالطبع قيد كونه غير مؤثر في المتاخر ليخرج
عنه المتقدم بالعلية الثالث المتقدم بالشرف وهو
الراجح بالشرف على غيره تقدمه بالشرف هو كونه كذلك كتقدم
ابي بكر على عمر رضي الله عنهما الرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان
اقرب من غيره الى مبدأ محدود لهما وتقدمه هو ذلك الاقربية
فهو ما طبق ان لم يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل
كتقدم الطبع كتقدم الجنس على النوع واما وضعي ان كان
المبدأ بحسب الوضع والجعل كترتب الصفوف في المسجد
بالنسبة الى المحراب اي كتقدم الصف الاول على الثاني والثاني
على الثالث وهكذا الى آخرها بالنسبة الى المبدأ المحدود الذي هو المحراب
الخامس المتقدم بالعلية وهو العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة
الى معلولها وتقدمها بالعلية هو كونه علة فاعلية موجبة كحركة اليد
فانها متقدمة بالعلية على حركة القلم وان كانا معا بحسب الزمان
لكونها علة لها والحصر في الاقسام الخمسة ثابت بالاستقراء وقد
ذكر فيه وجه آخر وهو ان التقدم اما ان يكون بحيث يقتضي

عدم اجتماع المتقدم والمتاخر في الزمان اولا والاول هو التقدم
الزماني والثاني اما ان يكون المتقدم محتاجا اليه المتاخر اولا او
الاول اما ان يكون المتقدم فاعلا وهو العلي اولا وهو الطبيعي
والثاني اما ان يعتبر فيه مبدأ يكون اقرب منه تقدما وهو الرتبي
اولا وهو الشرفي وهذا الوجه انما يتم بانضمام الاستقراء اليه ان
الشق الاخير من المنافقة المندفعة بالاستقراء واعترض على
هذا الحصر بان تقدم اجزاء بعضها على بعض خارج عن الخمسة
اذ هذا التقدم ليس زمانيا والا لكان للزمان زمان ولانه محتاج
سواه من الاقسام وهو ظاهر واجيب عنه بانه زماني اذ المعنى
بالتقدم الزماني كون المتقدم قبل المتاخر قبلية تقتضي عدم
اجتماعهما والجزاء المتقدم من الزمان كذلك بالنسبة الى المتاخر
منه فيكون تقدمه زمانيا لا كونه في الزمان المتقدم كما يلزم بعض
ما ذكرتم وقبل هذا التقدم طبيعي وليس ببعيد عن الصواب فان
الجزاء السابقة من الزمان لكونه مبدأ للاجزاء اللاحقة منه متقدم
عليه طبعا قال فصل في التقدم والحادث الى آخر اقول القديم
يطلق على الموجود الذي لا يكون وجوده من الغير وهو القديم بالذات
وينحصر في المبدأ الاول جل ذكره لان ما سواه من الموجودات
يوجد منه وعما الموجود الذي ليس وجوده مسبوقا بالعدم و
هو القديم بالزمان والقديم بالذات يقابله المحدث بالذات

الزمان

يكون مع
بالذات وهو الذي وجوده من غيره كما ان القديم بالزمان
يقابله المحدث بالزمان وهو الذي سبق عدمه وجوده
سبقا زمانيا بان كان معدوما في الزمان الماضي ثم صار موجودا فيما بعده من الزمان وكل قديم بالذات فهو قديم
بالزمان لان الموجود لا من غيره موجود بالذات ممتنع
العدم فوجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس كل قديم بالزمان
قديما بالذات فان المعلول الاول وما بعده من المعلولات
الازلية لامتناع تخلفها عن المبدأ الاول قديم بالزمان
وليست قديمة بالذات لمعلوليتها فالقديم بالذات اخص
من القديم بالزمان فيكون الحادث بالذات اعم من الحادث
بالزمان لان مقابل الاخص اعم من مقابل الاعم واذ قد
عرفت فاعلم ان كل حادث زماني فهو مسبوق بمادة و
مدة اما المادة فسابقة الوجود عليه بالزمان وزمان سابق
على زمان وجوده واما الاول فلان الحادث قبل وجوده ممكن
لذاته اذ لو لم يكن ممكنا لذاته لكان ممتنعا لذاته لامتناع
كون المعدوم واجبا لذاته وهو بعد الوجود ممكن قطعا
لامتناع كون الموجود ممتنعا فيلزم انقلابه من الامتناع
الذاتي الى الامكان الذاتي وانه محال فللحادث قبل وجوده
امكان وهو وجودي اذ لو كان عدميا لم يكن للحادث

امكان قبل وجوده فلا يكون ممكنا قبل وجوده وقد بينا انه ممكن
لذاته قبل وجوده فهذا بيان الملازمة انه لا فرق بين قولنا امكان
الحادث قبل وجوده لا هو بين قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده
فان معنى قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية
انما تتحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث
معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى
قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والمقدور قد ينقطع لمعنى
الكلام حيث حمل على دعوى عدم الفرق بين القولين بحسب
المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم
قبل عدم تحقق الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المغايرة
بون بعيد واذا ثبت ان امكان الحادث قبل وجوده وجود
وليس هو مما يقوم بنفسه لانه اضافة تعرض الماهية بالقياس
الى الوجود والاضافات لا تقوم بانفسها ولا هو نفس قدرة
الفاعل على ايجاد الحادث لصحة تعليل القدرة بالامكان حيث
يقال الفاعل قادر على ايجاد هذا الشيء لامكانه وامتناع تعليل
الشيء بنفسه فهو اذن قايم بغير قبل وجود الحادث وذلك الغير
لا بد ان يكون مادة للحادث والا لما اتصف به الحادث عند وجوده
فثبت ان الحادث الزماني مسبوق بالمادة واما الثاني وهو
كون الحادث الزماني مسبوقا بالمدة فيعلم من تصور مفهوم
الحادث

مفهوم الحادث الزماني ومن الدليل المذكور على القسم الاول
حيث دل على سبق المادة بالزمان قال فصل في القوة والفعل
الى آخره اعلم ان لفظ القوة معناها المتعارف عند الجمهور هو تمكن
الحيوان من الافعال الشاقة ثم نقل منه الى سببه المسمى قدرة
وهي الصفة التي بها يتمكن الحي من الفعل وتركه بالارادة والى
لازم ايضا وهو كونه بحيث لا يتعذر عليه ما شاء من الافعال كون
الشيء مطلقا حيوانا كان او غير حيوان بهذه الحيثية ثم نقل من القدرة
الى لازمها بالنسبة الى الفعل المقدور وهو امكان حصوله مع عدمه
وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول وهو المتعارف بين
المتكلمين فالمثبتون قبل امكان حصول المقدور مع عدمه فان
امكان حصول المقدور مع عدمه يرتفع عند حصول المقدور
مع بقاء القدرة بخلاف الباقي هو الصفة لكن القدرة
ليست هي تلك الصفة فقط بل هي الصفة مع اضافة كونها سببا للتمكن
الحي من المقدور وهذه الاضافة زايلة عند حصول المقدور
فتكون القدرة زايلة عند حصول المقدور فمنذ امكان حصول
المقدور مع عدمه فتكون امكان حصول المقدور مع عدمه
لازما للقدرة ونقل ايضا من القدرة الى ما هو كالجنس
لها من المؤثرية المشتركة بينها وبين الايجاب والفعل
بهذا المعنى هي مبدأ التغير في آخر من حيث هو آخر هكذا

قبل وفيه نظر اما اولا فلان المؤثرية انما تكون كالجنس
للقدرة والايجاب ان كانت محمولة عليهما بالمواطاة وليس
كذلك واما ثانيا فلان مبداء التغير ليس هو المؤثرية بل
ذات المؤثر فان المبداء انما يطلق على الفاعل لا على الفاعلية
وممكن ان يقال لفظ الفعل ينقل من الفعل الى مسببها وهو
تأثر القادر ثم منه الى مطلق التأثير ثم منه الى ما به يحصل التأثير
وبهذا المعنى هو الذي اراد المصنف بلفظ الفعل في هذا
الموضع وعرفه بانه الشئ الذي هو مبداء التغير في شئ
آخر من حيث هو آخر وقيد بالحيثية ليندرج الشئ الذي هو مبداء
التغير لنفسه لكن لا من حيث انه نفسه بل من حيث انه شئ آخر
باعتبار ما من الاعتبارات كالطبيب يعالج باعتبار انه طبيب
لا باعتبار انه طبيب بل باعتبار انه مريض فالآثار والافعال
المعادة المستمر الصدور من الاجسام عند مجردها عن الاضافات
عما يعرض عنها تلك الآثار والافعال من الامور الخارجية
كاختصاصها باين وكيفيات واوضاع مخصوصة وكالطرق
وسائر الافعال الصادرة عنها يجب ان تكون صدورها عن
قوى موجودة فيها مغايرة لجسميتها اذ لو لم تكن كذلك
لكان صدورها اما عن الجسمية المشتركة او عن سبب مستمر
الوجود فيها بالاجتماع امور اتفاقية والاول باطل لاستلزامه
اشتراك الاجسام في الآثار والافعال فكذا الثاني
لان حصول تلك الاتفاقية لا يكون دايما ولا اكثريا فتبت انها صادرة
عن القوى الموجودة في الاجسام وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز
ان تكون تلك الآثار والافعال صادرة عن مبداء مفارق قلنا
المبداء المفارق نسبته الى الاجسام دون غيرها تكون متساوية
بلا مرجح وانه محال قال فصل في العلة والمعلول الاول اعلم
علة الشئ ما يتوقف عليه ذلك الشئ وهي قسمان الاول ما يتقوم
به الماهية من اجزائها وتسمى علة الماهية والثاني ما يتوقف
عليه اتصاف الماهية المتقومة باجزائها بالوجود الخارجي
وتسمى علة الوجود وعلة الماهية اما ان يجب بها وجود المعلول
بالفعل بالقوة وهو العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز
انما يوجد بالطين بالقوة لا بالفعل واما ان يجب بها وجوده
بالفعل وهي العلة الصورية كالصورة الحاصلة للكوز وعلة الوجود
اما ان توجد منها المعلول اي تكون مؤثرة في المعلول موجدة له
وهي العلة الفاعلية كصانع الكوز او لا توجد اما ان يكون المعلول
لاجلها وهي الغائية كالغرض المطلوب من صنعة الكوز او لا وهي الشرط
ان كان وجوديا وارتفاع الموانع ان عدميا ويندرج في الشرط
الموضوع والآلة ثم ان المصنف اورد ههنا كليين من احكام العلة
احدهما ان العلة الفاعلية البسيطة يمتنع ان تصدر عنها اثران

لاستلزامه اشتراك الاجسام في الآثار والافعال فكذا الثاني
لان حصول تلك الاتفاقية لا يكون دايما ولا اكثريا فتبت انها صادرة
عن القوى الموجودة في الاجسام وهو المطلوب فان قيل لم لا يجوز
ان تكون تلك الآثار والافعال صادرة عن مبداء مفارق قلنا
المبداء المفارق نسبته الى الاجسام دون غيرها تكون متساوية
بلا مرجح وانه محال قال فصل في العلة والمعلول الاول اعلم
علة الشئ ما يتوقف عليه ذلك الشئ وهي قسمان الاول ما يتقوم
به الماهية من اجزائها وتسمى علة الماهية والثاني ما يتوقف
عليه اتصاف الماهية المتقومة باجزائها بالوجود الخارجي
وتسمى علة الوجود وعلة الماهية اما ان يجب بها وجود المعلول
بالفعل بالقوة وهو العلة المادية كالطين للكوز فان الكوز
انما يوجد بالطين بالقوة لا بالفعل واما ان يجب بها وجوده
بالفعل وهي العلة الصورية كالصورة الحاصلة للكوز وعلة الوجود
اما ان توجد منها المعلول اي تكون مؤثرة في المعلول موجدة له
وهي العلة الفاعلية كصانع الكوز او لا توجد اما ان يكون المعلول
لاجلها وهي الغائية كالغرض المطلوب من صنعة الكوز او لا وهي الشرط
ان كان وجوديا وارتفاع الموانع ان عدميا ويندرج في الشرط
الموضوع والآلة ثم ان المصنف اورد ههنا كليين من احكام العلة
احدهما ان العلة الفاعلية البسيطة يمتنع ان تصدر عنها اثران

والبرهان عليه ان البسيط لا يكون مركبا وكل ما يصدر عنه اثنان
فهو مركب فالبسيط لا يصدر عنه اثنان اما الصغرى فظاهرة
واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثنان فجهتيه صدور احدهما
عنه غير جهتيه صدور الآخر عنه فالجهتيتان اما ان تدخلا احدهما
في المصدر او لا بل يكونا خارجتين عنه فان دخلا احدهما
فيه لزم التركيب وان خرجتا عنه كانتا اثنين صادرين عن
المصدر لانهما من مقتضيات ذاته فجهتيه صدور احدهما عنه
غير جهتيه صدور الآخر عنه فللجهتيتين جهتان اخريان ونعود التردد
فيهما فان دخل احديهما في المصدر لزم التركيب وان خرجتا
عنه كانت ههنا جهتان اخريان فاما ان نذهب سلسلة الجهات
الى غير النهاية ويلزم التسلسل او تنتهي الى جهتين داخلتين في المصدر
ويلزم التركيب بهذا تقدير بهذه الحجة ويرد عليه المنع المشهور
وهو انا لا نسلم ان الجهتيتين لو خرجتا عن المصدر لزم كونهما
اثنين صادرين عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانت من الموجودات
الخارجية المنتقرة الى العلة الموجعة وليس كذلك بل هما من الامور
الاعتبارية الخ لا وجود لها في الخارج ولا افتقار لها الى
العلة والنقض ايضا وهو انه لو صح هذه الحجة لصح مقدماتها
لزم ان لا يصدر عن البسيط اثر اصلا اذ كل بسيط ليس بمركب وكل
ما يصدر عنه اثر فهو مركب لما الصغرى فظاهرة واما الكبرى

فلان

عنه ح

واما الكبرى فلان كل ما يصدر عنه اثر فجهتيه صدور الاثر عنه
لكونها نسبة بينه وبين الاثر مغايرة لذاته فان دخلت فيه لزم
التركيب وان خرجت عنه كانت معلولة له وحصلت
جهتيه اخريان الى آخر الحجة واما الاعتراض ببيان ما ذهب
اليه الحكماء في هذا المقام وهو ان الواحد من جهة واحد
لا يصدر عنه الاثنان وهذا حكم بين لا يحتاج فيه الى
زيادة بيان اذ يكفي فيه ان يقال لو صدر عنه اثنان لم يكن
صدورهما عنه الا لجهتين والواحد من الجهتيتين لا يكون
واحدا فلم يكن صدور الاثنين عنه من جهة واحدة
فليس بجواب عن الاعتراض الوارد على البيان المذكور بل
هو عدول عنه الى بيان آخر واعتراف بفساد البيان
الاول وثانيهما ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته
التامة ولما توقف هذا الحكم على تصور العلة التامة فسرها
اولا بانها جملة الامور المعتبرة في تحقق المعلول عليه اما
التغير فليس بجامع فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة
الى معلوله الاول ولا يتقاولان بهذا التغير اذ لا يصدق عليه
جملة الامور والتغير الجامع انها علة لا تتوقف المعلول على
ما هو خارج عنها واما الدليل على الحكم المذكور فهو ان المعلول
لو لم يجب من وجوده عند وجود علته التامة فاما ان يكون ممتنعا

ثم اورد الدليل ح

عنده او ممكنا والاول محال لانه لو كان ممتنعا لم تتصف
بالوجود لكنه متصف بالوجود اذ كلامنا في المعلولات
الخارجية وكذا الثاني لانه لو كان ممكنا عنده وجعل علته
التامة ولم يترجح وجوده على عدمه لاحتياجه مع علته التامة
الى مرجح ترجح جانب وجوده ويخرجه من القوة الى الفعل
فانا نفرضه انه علة تامة لا يكون علة تامة للزوم افتقار المعلول
في الى ما هو خارج عنها هذا واذ قد بطل الثاني تعين
بطلان المقدم الاول الذي هو نقيض المطلوب فثبت المطلوب وهو وجوب
وجود المعلول عند وجود علته التامة وبهذا الوجوب
للمعلول لا ينافي امكانه بالذات فالمعلول عند وجود
علته التامة واجب بالغير ممكن بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته
من حيث هي وقطعنا النظر عن علته التامة لم
يجب لها بهذا الاعتبار وجود ولا عدم اذ لو وجب لها بهذا
الاعتبار وجود او عدم لكان اما واجبا او ممتنعا
لذاته ولا معنى للممكن بالذات الا هذا قال فصل بهذا يبطل
كون الشيء موجدا الى آخره اقول من الاوهام العامية
ان المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج في بقائه اليها
حتى لا يلزم من فناء علته المؤثرة فناؤه بل بين موجد
المعلول وجوده بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن

القول

عن القول بانه لو جاز العدم على الباري عز اسمه لما تحقق عدمه
ووجود العالم وسبب ما توهموا منه ان العالم لو عدم لكان عدمه
البناء بعد زواله ووجود البناء فالمصنف اورد هذه البداية
لازالة هذا الوهم وبيانها ان كون الشيء موجدا لا ينافي تأثير
العلة فيه لان علة الشيء الممكن المعدوم اذا افادته الوجود
فاما ان يكون هذه الافادة في حالة وجود الشيء المعلول
او في حالة عدمه اي حالتي وجوده وعدمه والاخيران باطلان
لاستلزامهما اجتماع الوجود والعدم فتعين الاول وهو ان
العلة الوجود في حالة وجود المعلول فثبت ان وجود المعلول
لا ينافي تأثير العلة فيه بل تبين ان العلة مؤثرة في المعلول حالة
وجوده فبطل ما توهموه من جواز بناء المعلول بعد فناء العلة
اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم تكن العلة مؤثرة حالة وجوده
وهو خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة مؤثرة في المعلول
حالة وجوده هذا فلئن قيل ينبغي ان تكون افادة العلة وجود
المعلول حالة العدم اذ لو كانت في حالة الوجود او في حالتي
جميعا لزم تحصيل الحاصل وانما وهو محال قلنا لا نسلم لزوم
تحصيل الحاصل وانما يلزم ذلك ان كان معنى افادة الوجود
في حالة الوجود تحصيلا وليس كذلك بل معناه ان وجود العلة يستتبع
وجود المعلول في حالة وجوده استتباعا حكما الاصح حكم الحاكم

وافاقة الوجود بهذا المعنى حالة الوجود لا يستلزم تحصيل
الحاصل وأما البناء فهو ليس بعلة للبناء بل انما هو علة لحركة
اجزاء البناء وانضمام بعضها مع بعض وذا غير باق بعد
البناء وعلة دوام البناء واستمراره موقعة اتصال
الاجزاء بعضها ببعض وشده البناء المانعة عن انفكاكها
تأليفها وذا باق حين بقاء البناء فانحسمت مادة الوهم
ببطلان مبناه

حال فصل في الجواهر الى آخر افتقار كل
موجود مختص بموجد آخر ويسمى فيه سريانا نحو
اتحاد جسمين في الوضع فاختصاص هذا اسم حلولا وسم الموجد
الاول السارى حالا والثانى المسرى فيه محلا فلا بد من ان يفتقر
احدهما الى الآخر اذ لو استغنى كل منهما عن الآخر لكان نسبة
احدهما الى الآخر كنسبة الى ثالث فحلول احدهما في الآخر
دون ثالث يكون ترجيحا بلا مرجح وانه محال اما ان يكون المفتقر
هو المحل او الحال وعلى الاول يسمى المحل قابلا والحال صورة وعلى
الثانى يسمى المحل موضوعا والحال عرضا هذا ما ذكره المصنف
والحق ان افتقار الحال من لوازم مفهوم الحلول لان الحال نعت
والنعت مفتقر لا محالة فالحال مفتقر بالضرورة وصواب التقسيم
على هذا ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين وهما
هو الحلول او من طرف الحال فقط وهو عرض ومحله موضوع

واعلم

موضوع واعلم ان اعتبار السريان في مفهوم الحلول يخرج
الاعراض الغير السارية من ان تكون متصفة بالحلول كالسطح
والخط والنقطة فالاولى ان يفسر الحلول بالاختصاص الناعت
ليندفع النقض بالاعراض المذكورة اذا تمهد هذا فنقول
الجوهر ماهيته اذا وجدت في الاعيان كانت لا في موضوع
اى ماهيته مغايرة للوجود من شانها ان تتصف بالوجود
العينى فاذا اتصفت به لم تكن في اتصافها به مفتقرة الى
الموضوع فالواجب لا يكون جوهرا بهذا المعنى اذ ليس له ماهية
وراء الوجود واما العرض فهو الموجود الذى يحتاج في وجوده
الى الموضوع كاللون المحتاج في وجوده الى جسم محله ويقوم هو به
واعترض على هذا التعريف بان الصور العقلية المنتزعة من
الجواهر قائمة بالنفس محتاجة اليها في وجودها فتكون اعراضا
لافتقارها في الوجود الى الموضوع وهو النفس لكنهم صرحوا
بان الصور العقلية للجواهر جواهر مطابقة لاشخاصها الخارجية
في الماهية واجيب عنه بان عرضية هذه الصور ادعاء ان
عرضيتها لاتنافى جوهريتها لمعنى انها اذا وجدت في الاعيان
كانت لا في موضوع لان الكون في الموضوع مطلقا اعم من الكون
في الموضوع على تقدير الوجود الخارجى وثبوت الاعم لشئ
لا يوجب ثبوت الاخص وفي هذا الجواب نظر اذ الصور العقلية

بالتزام

للجواهر حالة فيها بالنفس موجودة في الخارج لانها قايمة في الخارج

الموجود بالنفس في الخارج والقايم في الخارج بالموجود في الخارج موجود في الخارج فتكون تلك الصور قايمة بالموضوع في الوجود الخارجي فلا تكون جواهر قطعا بل الحق في الجواب ان لفظة الصورة تطلق على الصور العقلية الحالة في النفس وعلى المعنى المجرد عن اللواحق المادية المتميز عند النفس بواسطة الصورة الحالة فيها فالصورة العقلية للجوهر بالمعنى الاول ليست بجوهر بل هي عرض موضوعها النفس لوجودها في الخارج قايمة بالنفس واما الذي حكموا عليها بانها جوهر مطابق لاشخاصه الخارجية في الماهية فانما هي بالمعنى الثاني لانها اذا وجدت في الاعيان في ضمن الاشخاص كانت لا في موضوع فيكون جوهرا لا محالة ثم الجوهر اما ان يكون محلا لجوهر آخر اولا فان كان فالمحل هيولى والحال صورة وان لم يكن محلا ولا حالا فاما ان يكون مركبا منهما وهو الجسم اولا وهو الجوهر المفارق وهو ان تعلق بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو العقل والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا لها لكان كل منها مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك فان النفس ليست مركبة لانها تمثل الماهية البسيط ولو كان مركبا لكان منقسما فتنقسم الماهية البسيط والحالة فيه بانقسامه وانه محال وهذا انما يتم ان لو كان السريان

محلا

للون الحلول اعم من ان يكون على سبيل السريان او غيره

السريان معتبرا في الحلول على ما ذهب اليه المصنف لكن التحقيق بأباه على ما علمت وايضا تركب النفس في الخارج من المادة والصورة فيلزم تركب النفس في الخارج من المادة والصورة فيكون جسما قابلا للانقسام بالضرورة واما العرض فتسعة اقسام الكم والكيف والاين ومتى والاضافة والملك والوضع والفعل والانفعال والانحصار ثابت بالاستقراء اما الكم فهو عرض يقبل المساواة و

في الفعل من الجنس والفصل لاقتضاء انقسامها في الخارج لجواز كونها بسيطة في الخارج اللهم الا ان يثبت استلزام تركب الماهية في العقل من الجنس والفصل تركبها في

عدمها لذاته فقولنا لذاته احتراز عما يقبلهما لا لذاته بل بواسطة محله كالنقطة القابل لهما بواسطة محله وهو المقدار او بواسطة ما يحل فيه كالمعدود من الاعراض القابل لهما بواسطة العدد الحال فيه وكالجسم القابل لهما بواسطة المقدار الحال فيه اي باعتبار كونه موصوفا اي محل الكم

او بواسطة ما يقارنه في المحل كاللون لهما بواسطة المقدار المقارن له في المحل فانه لا يسع شيئا منهما بالكم واعلم ان المساواة هو الاتحاد في الكم فمعرفتها متوقفة على معرفة الكم فتعريف الكم بها يكون دورا والاولى ان يقال الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته والكم اما متصل او منفصل لان اجزاءه اما ان تشترك في حدود يكون منها نهاية اجزاء وبداية آخر وهو المتصل اولا وهو المنفصل والمتصل اما قار الذات يجتمع الاجزاء في الوجود وهو المقدار

المنقسم الى الخط والسطح والجسم التعليمي او غير
قار الذات وهو الزمان والمنفصل هو العدد وله انواع
غير متناهية لان كل واحد من الاعداد الغير المتناهية نوع
من مطلق العدد واما الكيف فهو هيئة اى عرض والعرض
والهيئة متغايران بالمفهوم لا تفاوت بينهما الا باعتبار
العروض في مفهومه والحصول في مفهومها في شيء اى قارة
في شيء لا تقتضي قسمة ولا نسبة فعلى هذا يشمل الاعراض
كلها وقولنا في شيء للاحتراز عن الهيئة الغير القارة كالحركة
والزمان وقولنا لا تقتضي قسمة يخرج الكم ولا نسبة يخرج الاعراض
النسبية واعترض على هذا التعريف بانه منقوض بالوحدة
والنقطة فانه صادق عليهما مع انهما ليسا من الكيف لعدم
اندراجهما في شيء من اقسامه الاربعة واقول اما النقطة
فلا نقض بها لكونها من الكيفيات المختصة بالكميات
واما الوحدة فالنقض بها وارد اللهم الا ان نلتزم
كونها من الكيفيات ومنع انحصار الكيف من الاقسام
الاربعة المذكورة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وانه
غير تام والكيف حسي ونحته انواع اربعة الكيفيات
المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات
والكيفيات الاستعدادية ووجه ضبطها ان الكيفية اما
ان تكون

اما ان تكون بحيث لا تعرض الشيء الا بواسطة الكمية وهي
المختصة بالكمية او لا تكون كذلك وح اما ان تكون مدركة
باحدى الحواس الظاهرة وهي المحسوسة او لا وح اما ان تكون
مختصة بذوات الانفس وهي النفسانية او لا وتنحصر لحكم
الاستقراء في الاستعدادية وهي الاستعدادية اما الكيفيات
المحسوسة فهي اما بالقياس الى احد الظاهرين البصر وتسمى
انفعاليات واما بالقياس الى احد الباطنين الخيال وهي الوجدانيات
انفعالات فلكونها سموا اولا الكيفيات المحسوسة بالا
نفعالات لكونها اسبابا لانفعالات الحواس ولما
كانت الرائحة منها اقوى من غيرها في كونها
انفعالا بهذا المعنى خصصت باسم الانفعالية بزيادة
ياء النسبة للتوكيد والمبالغة على مثال احمري لتشديد الحمرة
فنقل عنها اسم الانفعال الذي كان متناولا لها في اول الوضع
ونقل اسم الانفعال مختصا بغير الرائحة واما الكيفيات
النفسانية هي ايضا اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب
فيها وتسمى ملكات او غير راسخة كالكتابة لغير المتدرب
وتسمى حالا واما الكيفيات المختصة بالكميات فاما ان تكون
مختصة بالكميات المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء او المنفصلة كالزوجية والفردية

المنقسم الى الخط والسطح والجسم التعليمي او غير
قار الذات وهو الزمان والمنفصل هو العدد وله انواع
غير متناهية لان كل واحد من الاعداد الغير المتناهية نوع
من مطلق العدد واما الكيف فهو هيئة اى عرض والعرض
والهيئة متغايران بالمفهوم لا تفاوت بينهما الا باعتبار
العروض في مفهوم والحصول في مفهوم مهما في شيء اى قارة
في شيء لا تقتضي قسمة ولا نسبة فخرج بهيئة شمل الاعراض
كلها وقولنا في شيء للاحتراز عن الهيئة الغير القارة كالحركة
والزمان وقولنا لا تقتضي قسمة يخرج الكم ولا نسبة يخرج الاعراض
النسبية واعترض على هذا التعريف بانه منقوض بالوحدة
والنقطة فانه صادق عليهما مع انهما ليسا من الكيف لعدم
اندراجهما في شيء من اقسامه الاربعة واقول اما النقطة
فلا نقض بها لكونها من الكيفيات المختصة بالكميات
واما الوحدة فالنقض بها وارد اللهم الا ان نلتزم
كونها من الكيفيات ومنع انحصار الكيف من الاقسام
الاربعة المذكورة اذ لا دليل عليه سوى الاستقراء وانه
غير تام والكيف حسي ونحته انواع اربعة الكيفيات
المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات
والكيفيات الاستعدادية ووجه ضبطها ان الكيفية اما
ان تكون

اما ان تكون بحيث لا تعرض الشيء الا بواسطة الكمية وهي
المختصة بالكمية او لا تكون كذلك وح اما ان تكون مدركة
باحدى الحواس الظاهرة وهي المحسوسة او لا وح اما ان تكون
مختصة بذوات النفس وهي النفسانية او لا وتنحصر بحكم
الاستقراء في الاستعداد وهي الاستعدادية اما الكيفيات
المحسوسة فهي اما بادية كطعوم العسل وملوحة ماء البحر وطعم
انفعاليات واما غير بادية كحمرة الخجل وصفرة الوجل وطعم
انفعالات فكانهم سموا اولا الكيفيات المحسوسة بالا
نفعالات لكونها اسبابا لانفعالات الحواس ولما
كانت الرائحة منها اقوى من غيرها في كونها
انفعالا بهذا المعنى خصصت باسم الانفعالية بزيادة
ياء النسبة للتوكيد والمبالغة على مثال احمري تشديد الحمرة
فنقل عنها اسم انفعال الذي كان متناولا لها في اول الوضع
وبقي اسم الانفعال مختصا بغير الرائحة واما الكيفيات
النفسانية هي ايضا اما راسخة كصناعة الكتابة للمتدرب
فيها وتسمى ملكات او غير راسخة كالكتابة لغير المتدرب
وتسمى حالا واما الكيفيات المختصة بالكميات فاما ان تكون
مختصة بالكميات المتصلة كالتثليث والتربيع والاستقامة والانحناء او المنفصلة كالزوجية والفردية

واما الكيفيات الاستعدادية فاما ان تكون استعدادا
نحو القبول كاللين والمراضة وسرع ضعفا ولا فوه او نحو اللا
قبول كالصلابة والصحاحية واما الاين فهو حاله تعرض للشئ
بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حاله تعرض للشئ بسبب
الحصول في الزمان واما الاضافة فهي حالة نسبية بسبب
النسبة متكررة اي واقعة جائزا حاله اخرى نسبية بحيث
لا تعقل احداهما الا مع الاخرى كالابوة والبنوة فان تولد
حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها
تعرض لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة وللآخر اخرى وهي
البنوة ولا انفكاك بينهما في التعقل واما الملك فهو حاله
تعرض للشئ بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتنعم فانه
حاله تعرض الشخص بسبب احاطة العمامة برأسه وكالتقمص
فانه حالة عارضة بسبب احاطة القميص واما الوضع فهو
هيئة عارضة للشئ بسبب نسبتين نسبة اجزائه بعضها الى
بعض ونسبة اجزائه الى الامور الخارجة عنه كالقيام
والقعود فان كلا منهما هيئة عارضة للشخص بسبب
نسبة اعضائه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة
عنه واما الفعل فهو الكيفية العارضة للمؤثر غير بسبب
التأثير اولا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعا

قولنا

فاطعا قولنا اولا احتراز عن الهيئات العارضة للفاعل
التابعة للفعل فانها هيئات عارضة للمؤثر بسبب التأثير
لكن لا اولا بل بواسطة الفعل وقول المصنف ما دام ينقطع
اشاره الى معنى هذا القيد فان الكيفية المقارنة للتأثير
هي الكيفية الحاصلة به اولا واما الانفعال فهو الكيفية الحاصلة
للمؤثر من غير بسبب التأثير اولا كالكيفية الحاصلة للمنقطع
ما دام منقطعا واعلم ان ههنا اشياء وهيئات عارضة
لتلك النسب فحصول الجسم في المكان مثلا نسبة بينه وبين
المكان بها يعرض الجسم هيئة وهكذا في البواقي فالاعراض
النسبية ايتها اهي تلك النسب انفسها ام الهيئات
العارضة بسببها اضطربت مقالتهم في ذلك فالمصنف
جعلها الهيئات العارضة بواسطة النسب لا النسب انفسها
وآخرون بخلاف ذلك والتحقيق في هذا المقام يستدعي فن
الكلام الهنا بالقصر عن نطاقه عقد هذا المختصر قال
الفن الثاني في العلم الصانع الآخر اقول لما فرغ عن الفن
الاول المشتمل على التزم ايران فيه من مباحث الامور
العام حاول الشروع في الفن الثاني الذي رتبه فيما يتعلق
بالصانع وصفاته من المسايل وجعله مشتملا على فصول عشرة
فصل في اثبات الواجب لذاته وهو الموجود الذي اذا

العدم ح

اعتبر من حيث هو هو لا قبل الموجود الذي يمتنع عدمه

امتناعا ليس لمن غير بل من نفس ذاته والبرهان عليه

موجبة

انه ان لم يوجد موجد الواجب فيستحيل عدم وجب وجوده

وبيان لزوم المح على تقدير عدم الواجب انه لو لم يوجد الواجب

لذاته لكان الموجودات باسرها جملة مجتمعة من احاد كل

منها ممكن معلول فيكون الجملة لافتقارها الى كل منها ايضا

ممكنة معلولة فيحتاج الى علة موجدة لها والعلة الموجدة لتلك

الجملة لا بد ان تكون خارجة عنها لان العلة الموجدة لما يجب

ان تكون علة للكل واحد من احادها اذ لو لم تكن علة للكل منها

اما ان لا تكون علة لشئ منها او تكون علة لبعضها دون بعض

وكلاهما محال اما الاول فلانها لو لم تكن علة لشئ منها لامكن حصول

كل منها بلا حصول مجموعها بدونها فيمكن حصول الجملة بدونها اذ الكل

هي مجموع الاحاد لا غير فلا تكون علة للجملة وقد فرضناها علة لها

هف واما الثاني فلانها لو كانت علة لبعض الاحاد دون

بعض لم تكن هي بانفرادها علة للجملة بل هي مع علة البعض

الآخر وهذا ايضا خلاف المفروض واذا ثبت ان علة

الجملة علة لكل من الاحاد فلو كانت علة الجملة جميع احادها

او بعضها لزم كون الشئ علة لنفسه اما على الاول

فظاهر واما على الثاني فلان بعض الاحاد لو كان علة للجملة كان

علة

٢٠

علة لكل من الاحاد لما ذكرنا ومن علة الاحاد هو نفسه فتكون

علة لنفسه فثبت ان علة الجملة ان كانت جميع الاحاد او بعضها

يلزم كون الشئ علة لنفسه والثاني ظاهر البطلان فثبت بطلان

المقدم فلا تكون علة الجملة جميع احادها ولا بعضها فتكون خارجة

عنها وليس لاحد ان يقول اثبات المقدمة القائلة بان علة الجملة

خارجة عنها بتلك المقدمات والانظار ينافي ما ادعاه المصنف

من بداهتها لانا نقول معنى بداهة هذه المقدمة انها ضرورية

لانها اولية واثباتها بالمقدمات المذكورة والاقيسة

المؤلفة منها لا ينافي ضروريتها وانما تكون منافيا لها لو

كان حصولها منها بطريقة الفكر اعني بمجموع الحدين وليس كذلك

فان هذه المقدمة لكونها فطرية القياس لا تحتاج في تحصيل

فياسيها المنتج اياها الى الحركة الاولى تعرف ذلك بصوب التأمل

واذ قد ثبت ان علة جميع الموجودات الممكنة باسرها

خارجة عنها والخارج عن جميع الموجودات الممكنة لا بد ان

يكون واجبا فلزم وجود الواجب على تقدير عدمه وهو

محال فثبت لزوم المحال على تقدير عدم الواجب وبه يحصل

المطلوب كما ذكرنا قال فصار ان الواجب نفس حقيقته

اقول وجود الواجب نفس حقيقته وليس لنفس حقيقته

الا الوجود الحق القايم بذاته وبرهانه ان وجود الواجب

ان لم يكن حقيقته لكان اما جزءها او عارضا لها والثاني باطل بقسميه
اما الملازمة فلان الوجود ان لم يكن جزءا او عارضا عاد ذلك التقدير
لم يكن له تعلق بالواجب فلا يكون وجود الواجب به
واما بطلان الثاني فلانه ان كان جزءها لزم الواجب مركبا وانه
محال وان كان عارضا وكل عارض مفتقر الى المعروض وكل مفتقر
ممكن فيكون وجود الواجب ممكنا وكل ممكن فله مؤثر فوجود الواجب
له مؤثر فذلك المؤثر اما ذات الواجب او صفة من صفاته او
امر منفصل عن ذاته والكل باطل اما الاول فلان المؤثر متقدم
بالوجود على اثره وان الاثر لا يوجد الا بعد التأثير الذي هو افادة
الوجود وانها لا تكون الا بعد وجود المفيد الذي هو المؤثر
فالمؤثر متقدم بالوجود على اثره بمرتبتين فلو كان ذات الواجب
مؤثرا في وجوده لكان ذات الواجب متقدما بالوجود
على وجوده فيكون متقدما على نفسه وانه محال واما الثاني فلان
المؤثر في الوجود لو كان صفة اخرى من صفات الذات لتقدمت
تلك الصفة بالوجود والذات متقدمة بالوجود على تلك الصفة
فيلزم تقدم الذات بالوجود على الوجود كما في الاول واما
الثالث فلاستلزامه افتقار الواجب في وجوده الى امر
منفصل ويلزم منه امكان الواجب وهو محال واذا ثبت
ان وجود الواجب اذا لم يكن نفس حقيقته لكان اما جزءها او عارضا لها

لما ثبت بطلان المقدم لبطلان التالي بقسميه ثبت
كون الوجود نفس حقيقة الواجب وهو المطلوب قال
فان وجوب الوجود الى آخر الفصل المذكور في هذا الفصل
حكمان احدهما ان وجوب الوجود نفس ذات الواجب وثانيهما
ان تعينه نفس ذاته اما الاول فبيانه ان وجوب الوجود لو لم
يكن نفس ذاته لكان زائدا عليها عارضا لامتناع خلو الذات المستلزمة
للتركيب فيفتقر الى معروضه وهو الذات فيكون ممكنا
معلولا للذات اذ لو كان معلولا لامر منفصل لزم كون
الواجب بالذات واجبا بالغير وانه محال فيلزم تقدم
الذات بوجوب الوجود على وجوب وجوده لان المؤثر
ما لم يجب وجوده لم يجب عنه وجود الاثر فذلك الوجوب المتقدم
ووجوب بالذات ايضا اذ لو كان وجوبا بالغير لكان المتأخر
ايضا بالغير فيكون الواجب بالذات واجبا بالغير ممكنا بالذات
وهو محال فالوجوب المتقدم ان كان عين المتأخر لزم تقدم
الشيء على نفسه وان كان غيره ننقل الكلام اليه حتى يذهب سلسلة
الوجوبات الى غير النهاية فيلزم التسلسل او ينتهي الى وجوب
هو عين الذات ويلزم المطلوب واما الثاني فلان تعين الواجب
ان لم يكن نفس ذاته لكان زائدا عليها عارضا لمثل ما ذكرناه
الوجود والوجوب فيكون ممكنا معلولا للذات والعلة متقدمة بالتعين

على معلول فللواجب تعين قبل تعينه فالمتقدم ان كان عين المتاخر
لزم تقدم الشئ على نفسه وان كان غيره يعود الترديد فيه ان لم يذهب
اما ان يذهب التعين الى غير النهاية وهو محال او ينتهي الى
تعين هو نفس الذات وهو المطلوب واعلم ان بعض
المتقدمين مطولات في بيان هذين المطلوبين لوضوحهما تقدم
في الوجود فما تقتفل منهما فان تصارع توجد الواجب الى آخره
لو كان في الخارج موجودان كل واحد منهما واجب الوجود لذاته
لاشتركا في وجوب الوجود وامتياز كل واحد منهما عن الآخر
بشئ اما الاول فثابت بالفرض واما الثاني فلان كل اثنين
اذا اشتركا في معنى من المعاني فلا بد ان يمتاز احدهما عن الآخر
بشئ والا لم يكونا اثنين اذ الامتياز من لوازم الاثنينية
وانتفاء الملزوم بجميع لوازمه انتفاء اللازم فما به
امتياز كل منهما عن الآخر اما ان يكون تمام حقيقة او لا يكون
وكلاهما باطلان اما الاول فلان ما به الامتياز لو كان تمام حقيقة
كل منهما كان ما به الاشتراك من وجوب الوجود خارجا عن كل
منهما بالضرورة وذاتيا فيما ثبت بالبرهان ان وجوب الوجود
نفس ذات الواجب واما الثاني فلان ما به الامتياز ان لم
يكن تمام الحقيقة كان كل منهما مركبا من ما به الاشتراك وما به
الامتياز فيلزم افتقارهما المستلزم لامكانهما وهو خلاف
المفروض واعترض على هذا بانا لا نسلم ان ما به الامتياز ان لم
يكن تمام الحقيقة لزم التركيب وانما يلزم ان لو لم يكن ما به
الامتياز عارضا وهو ممنوع واجيب عنه بان ما به الامتياز
ان كان عارضا فما به الاشتراك الذي هو وجوب الوجود اما
ان يكون تمام الحقيقة او جزءا منها او عارضا لها والكل باطل
اما الاول فلان ما به الاشتراك ان كان تمام الحقيقة كان
ما به الامتياز عارضا والعارض المميز للشخص هو التعين
فيكون تعين الواجب عارضا لذاته وهو خلاف ما ثبت
بالدليل واما الثاني فلانه مستلزم للتركيب وهذا
ظاهر واما الثالث فقد تبين بطلانه والجواب ليس
بسديد اما اولا فلانه كلام على السند عما لا يخ ولما
ثانيا فلانه مشتمل على استدراك عظيم اذ لكفى ان يقال ما به
الامتياز ان لم يكن تمام الحقيقة لجاز كونه مقوما اذ لو لم
يكن مقوما على هذا التقدير لكان عارضا لا محالة والعارض
المميز هو التعين فيلزم كون التعين عارضا فيما في الكلام مستدرك
كله وقد تكرر في كلام هذا الفاضل ان الواجب نوعه منحصر في
شخصه وهذا ايضا ليس بسديد وان كان مثله صادرا
عن بعض المتبحرين لانه انما يصح ان لو كان للواجب ماهية
نوعية وذاتية فيما تقدر عندهم من ان تعين الواجب ليس

ان ح

عارضا للماهية بل هو نفس ذاته قال فصل في انواجب لذاته

واجب الى آخر افعل واجب الوجود لذاته واجب من جميع جهاته اى يجب حصول جميع ما يمكن له من صفات الكمال من العلم والقدرة والحيوة وغير ذلك

وليس له حال ممكنة غير حاصل يتوقع حصولها او ذلك لان جميع ما يمكن له من الصفات تكون ذاته كافية في حصوله وكل ما تكون ذاته كافية في حصوله فهو واجب الحصول فجميع ما يمكن له من الصفات يكون واجب الحصول اما الصفات السلبية والاضافية فظاهر ان جميع ما يمكن حصوله فلان ذاته لو لم يكن كافية في حصول الصفات باسرها لكان حصول شئ من تلك الصفات غير ذاته وح يكون حصول ذلك الغير اى وجوده شرطا لحصول تلك الصفة وغيبته اى عدمه شرطا لعدمها وقد مر ان كل واحد من شرطى الوجود كان ذلك الشئ لم يكن ذاته من حيث هى مجردة عن ذلك الشئ كافية في حصول الغير وغيبته بحيث يجب بها الوجود او العدم

فلا يكون الوجود على ذلك التقدير واجبا لها مع تلك الصفة او لا معها فان وجب لها الوجود مع تلك الصفة لزم ان لا يكون حصول الصفة مشروطا بحصول الغير لحصولها للذات المجردة عن حصول الغير وان وجب لها الوجود لا معها لم يكن عدم الصفة مشروطا بالغيبة لحصولها للذات المجردة عن الغيب فثبت ان ذات الواجب لو لم يكن كافية في حصول ما يمكن لها من صفات الكمال لم يجب لها الوجود من حيث هى فلم يكن الواجب واجب الوجود لذاته وبطلان التالى بديهى فبطلان المقدم

فتكون الذات

فتكون الذات كافية في حصول الصفات باسرها وهو مفهوم الصغرى

واما الكبرى فلان ما يكفى الذات في حصوله لو لم يجب حصوله للذات لتوقف وجوب حصول الذات على امر مغاير للذات فلا تكون الذات كافية في حصوله وقد فرضنا انها كافية هف فتم الحجة بمقدماتها وحصل المطلوب بهذا تقرير الحجة والا

اعتراض عليه من وجوه احدها ان السلوب والاضافات من الصفات الممكنة للذات والذات غير كافية في حصولها لتوقفها على امور مغايرة للذات ضرورة كونها نسبة بين ذات ذلك الامور فان القادرية مثلا نسبة بين الذات وسلب الحدوث مفتقر الى سلب الحدوث عن الذات وجوابه ان الكلام في الصفات الحقيقية لان الصفات مطلقا فلا بد النقض بالصفات السلبية والاضافية وفيه نظر وثانيها انا لا نسلم ان الذات لو لم تكن كافية في جميع الصفات كان شئ من الصفات من الغير ولم لا يجوز ان تكون من الذات بتوسط الغير وجوابه ان كونها من الذات بتوسط الغير مشكل كونها من الغير في استلزام الخلف فان صدور تلك الصفة من الذات لو كان بتوسط الغير كان الغير جزء من العلة التامة لتلك الصفة فيكون وجوده شرطا لوجودها وعدمه شرطا لعدمها فيلزم منه ما يلزم من الاول من غير فرق وثالثها ان النجار المأخوذ في تالى الشرطية التالية مع كان

وفي قولنا وحتى كان لذلك لم يكن ذاته من حيث

حضور الغير شرطا لحضور الصفة وغيبته شرطا لعدمها لم يكن
ذات الواجب من حيث هي مجردة عن الشرطين واجب الوجود
انما هو بحسب الاعتبار نفس الامر فان تجرد الذات عن كلها
في نفس الامر مستحيل لامتناع الخلو عنها واذا كان كذلك فالقرطبة
ممنوعة قوله لانه لو وجب وجودها فاما ان يجب مع الصفة
او لا معها قلنا نختار انه يجب مع الصفة قوله فان وجب وجودها
مع الصفة لم يكن حضور الصفة مشروطا بحضور الغير قلنا ممنوع
قوله لان الصفة حاصلة للذات المجردة عن حضور الغير قلنا انما
يجب الاعتبار ولا يلزم منه عدم اشتراط الحضور في حصول
الصفة واما يلزم ذلك ان لو كانت مجردة في نفس الامر وهو
ممنوع او نختار الشق الثاني ونمنع المقدمات كما في الشق
الاول بعينه ولا يحيص عن الاعتراض والاولى في الاستدلال
ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات توجبه ذاته وكل ما
توجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى
فلانها لو لم تفد ذلك لكان وجوب بعض الصفات لغير الذات فذلك
الغير ان كان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان
توجبه الذات ويلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضناها
غير موجبة آياه من الصفات اذ الموجب للموجب موجب او لا يكون
وجوبه بموجب ثان نوجبه ونتقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة

الموجبات

اما وجوبات الى غير النهاية او ينتهي الى موجب بوجبه الذات ويلزم
اختلاف الفرض والخاصل ان الذات لو لم توجب الصفات باسرها
لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب والتسلسل وخلاف
الفرض فيكون الذات موجبة لجميع الصفات وحصل المطلوب
وبهذا من الفوائد التي لا يستغني عن ظهورها بظهور سواه وليلاحظ
فيما سبق يشهد لواحدية واحدية منها بالاختراع عند العشور
عليها من مارس بتتبع كتب الفن من اوعية الفطنة قال
ان الواجب لذاته لا شارك الممكنات في اخص افعال الواجب
لذاته لا شارك الممكنات في وجوده اي ليس الوجود معنى واحدا نوعيا
مقولا على وجود الواجب ووجود الممكنات بالتقاطع فعلم
الانسان على اشخاصه وذلك لانه لو شاركها في الوجود
بهذا المعنى فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له
التجرد عن كونه عارضا للماهية او اللا تجرد والعروض
لها او لا يجب شيء منها والاقسام باسرها باطلة اما
الاول فلا ستلزامه تجرد وجود الممكن وكون الوجود نفس
حقيقته وهو محال لانا نعقل ماهية الممكن كالمبصر مثلا وشك
في وجوده فلو كان وجود الممكن نفس حقيقته لزم كون الشيء
الواحد معلوما ومشكوكا في حال واحدة وهو محال واما
الثاني فلا ستلزامه عروض وجود الواجب وقد تبين بطلانه

واما الثالث فللاستلزام كون كل من التجرد واللاتجرد
ممكنا مفتقرا الى علة فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى الغير
وهذا ينافي ما اثبتناه من ان ذلك الواجب كافة فيما له
من الصفات هذا تقرير الحجة واعترض عليها من وجهين احدهما
ان قولكم اثبات عروض لوجود الممكنات بانا نعقل
المستبع مع الشك في وجوده اثبات للعدمية الكلية بالمثال
الجزئي وانه غير جايز واجيب عنه بان المطلوب ههنا نقض
المقدمة الكلية الحاكمة بان وجودات الممكنات كلها امور
عارضة والمثال الجزئي كاف في النقض فلئن قبل المقصود اثبات
ان الواجب لا يشارك شيء من الممكنات في الوجود وهذا انما
يثبت ان لو ثبت عروض الوجود في الممكنات كلها والمثال
الجزئي لا يفيد هذه الكلية قلنا المقصود ان الوجود ليس
معقولا بالتواطؤ وجود الواجب ووجود الممكنات وهذا
يثبت بما ذكرنا من المثال الجزئي بان يقال لو كان الوجود
معقولا بالتواطؤ عاما وجود الواجب ووجودات الممكنات وكان
الوجود المشترك من حيث هو هو موجودا لزم ان يكون وجودات
الممكنات باسرها موجودة وليس كذلك اذ وجود بعض الممكنات
عارض كما في المثال المذكور وثانيهما انا لا نسلم انه لو لم يجب شيء من
التجرد واللاتجرد من حيث هو هو لزم افتقار التجرد الى علة و

انما

وانما يلزم ذلك ان لو كان التجرد وجوديا وليس كذلك بل هو عدمي
واجيب عنه بان الممكن مفتقر الى العلة وجوديا كان او عدميا
غاية ما في الباب ان الممكن العدمي لا يلزم ان يكون علته
وجودية بل يكفي فيه العلة العدمية فلو لم يجب التجرد للوجود
من حيث هو هو لكان ممكنا فيلزم افتقار الواجب في تجرده
الى علة العدمية وهو محال ولقائل ان يقول ما ذكرتم من
الدليل على ان وجود الممكن غير موجود منقوض بوجود الواجب
فانا نعقل الواجب ونشك في وجوده ولهذا نحتاج في اثبات
وجوده الى البرهان ولو حصل لنا الجزم بوجوده لما نعقله
لما احتجنا الى البرهان في اثبات وجوده ولقائل ان يجاب عنه بان
حقيقة الواجب غير معقولة وانما نعقل بصفاته فلذلك احتجنا
الى البرهان في العلم بوجوده ولو امكن معرفة حقيقته لما احتج
بعد تعقل حقيقته الى اثبات وجوده بالبرهان بخلاف الممكن فان
التردد في وجوده بعد تعقله من لوازم ماهيته وهذا المستلزم
عروض الوجود فيه واعلم ان المصنف لم يذكر في هذه المسئلة
مذهبا للحكماء بتمامه [illegible] اذ
غاية ما ذكره ان الوجود ليس معقولا بالتواطؤ عاما وجود
الواجب والممكن وليس هذا تمام مذهبهم فان مذهبهم ان
وجود الواجب مخالف بالحقيقة لوجودات الممكنات ومطلق الوجود

عارض لتلك الوجودات الخاصة مقول عليها بالتشكيك ومن الافاضل
من ذهب الى ان الوجود الاكلية له ولا تعدد ولا عرضية وانما
هو جزئي حقيقي واحد بالشخص قائم لذاته توجد منه الماهية الممكنة
بنوع من التعلق غير مدرك بالعقول البشرية ووجودات تلك
الماهيات عبارة عن موجودية القابلة بها الحاصلة لها
بذلك التعلق وكنا سمعنا بعض اهل هذا العهد مذهب الاول والآخرين من
الحكماء المحققين ومن مقالات المتصوفة يلوح انهم ذاهبون
الى مثل هذا وتحقيق الحق في هذا ليس مما يتم به البحث قال
فصل في ان الواجب عالم لذاته اقول اعلم اولا ان العلم بالشيء
وادراكه بمعنى واحد وهو ان يتمثل حقيقة عند الذات المدرك
اي يحصل عندها حقيقة الشيء اما بنفسها او بصورة ومثال لها اما
الاول فكادراكنا انفسنا اذ نعلم بالضرورة ادراكنا انفسنا ليس
بحصول صورة من انفسنا فينا وانما هو عبارة عن كون انفسنا
حاضرة لنا بحيث لا نذهل عنها قطعا وسع هذا علما حضوريا واما
واما الثاني فكادراكنا الانسان فان الشخص الخارج عنه نحس اولا
بارتسام صورته في الرطوبة الجليدية ارتساما مشروطا بحضوره
ذلك الشخص الحاسة وتخيل ثانيا بعد غيبة الشخص صورته الخيالية
المقترنة بالغواشي المادية لحصولها في الحس المشترك عند القوة
البها وتعقل ثالثا حقيقته الكلية بحصول صورته في النفس
الفعلية وسع هذا

وسع هذا على انطباعيا وما ينبغي ان نعلم ههنا ان كل
موجود مجرد عن المادة وكل واحد منها مدرك لذاته لان كل
مجرد فهو مدرك بالذات على ما سيأتي بيانه في الفصل الثاني
لهذا الفصل وحقيقة حاصلة فيكون حقيقة حاصلة لذاته المدركة
بالذات فيكون مدركا لذاته اذ الادراك ليس الا حصول
الحقيقة عند المدرك بالذات وانما قلنا حقيقة الشيء حاصلة
لان حقيقة كل موجود حاصلة له والا لم تكن حقيقة له فان
حقيقة كل شيء هي ما به ذلك الشيء هو هو فلو لم يحصل للشيء
حقيقته عند حصوله لكان ذلك الشيء هو ذلك الشيء بدونها
فلم تكن تلك الحقيقة له حينئذ اذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود
عالم بذاته مجرد عن المادة اذ لو كان مادة بالكان جسما
او جسمانيا فيلزم افتقاره ضرورة افتقار الجسم الى
اجزائه والجسماني اليه والى اجزائه وكل مفتقر
ممكن فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكنا وهو محال
فثبت ان الواجب لذاته مجرد عن المادة وقد تبين ان
كل مجرد عن المادة عالم لذاته ينتج ان الواجب عالم لذاته
وهو المطلوب قال هداية تتعقل الشيء لذاته الى آخره
اقول لما ذكر ان الادراك هو حصول الحقيقة عند المدرك
وكان لهذا مظنة ان يعترض بان فعل الادراك بهذا المعنى

اضافة بين العاقل والمعقول والاضافة تقتضي تغاير المضافين
ويلزم من هذا امتناع تعقل الشئ ذاته اذ لو تعقل الشئ
ذاته لزم كونه مغايرا لذاته وانه محال فيبطل ما ذكر
تعم في هذا الفصل من الواجب عالم بذاته او ورد هذا الدليل
دفعا لهذا الاعتراض وتقريرها ان تعقل الشئ ذاته
لا تقتضي التغاير بين العاقل والمعقول فان العلم هو حضور
الحقيقة المجردة عن المادة عند المدرك مطلقا ان سواء
كانت الحقيقة الحاضرة مغايرة بالذات للمدرك اولا و
هذا العلم من حضور الحقيقة المغايرة وكذب الاخص لا يستلزم
كذب الاعم فعند تعقل الشئ ذاته جاز ان لا يحضر عنده
حقيقة مغايرة له ويحضر حقيقة المغايرة له ولان لكل واحد
من افراد الناس يعقل ذاته وهذا بديهي معلوم بالوجدان
فلو اقتضى تعقل الشئ ذاته التغاير بين العاقل والمعقول لكان
لكل شخص نفسان احديهما عاقلة والاخرى معقولة وانه
بديهي البطلان وايضا لما كان تعقل كل منا ذاته
معلوما بالبديهة كان هذا التشكيك من قبيل التشكيك
في البديهيات فلا يستحق الجواب واما ان التعقل اضافة
تقتضي تغاير المضافين وهما العاقل والمعقول فذا
لا ينافي تعقل الشئ ذاته اذ الاضافة لا تقتضي تغاير

المضافين

تغاير المضافين بحسب الذات والحقيقة بل تغايرهما بوجه
ما وهو حاصل في تعقل الشئ ذاته فان الشئ من حيث ان من
شانه العاقلية تغاير ذاته من حيث ان من شانه المعقولية
فان تعقل ذاته فهو بالجهة الاولى عاقل وبالجهة الثانية
معقول فذا لك الشبهة بالكلية والتفصيل المقصود قال
فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات الى آخره اقول واجب
الوجود لذاته عالم بجميع الماهيات المعقولة والبرهان على هذا
المطلوب ان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولواحقها وكل
مجرد عالم بسائر المعقولات فالواجب لذاته عالم بسائر المعقولات
اما الصغرى فقد مر تقريرها في الفصل المتقدم واما الكبرى
فلان كل مجرد يمكن ان يكون معقولا وهذا ظاهر اذ لا مانع للمجرد
عن كونه معقولا فان المانع عن المعقولية هو العلايق المادية
المنافية للتعقل الذي هو الحضور عند المجرد والمجرد بمعزل
عن تلك العلايق والنقض بان الواجب لذاته ممتنع التعقل
مع كونه مجردا غير وارد فان منع امتناع تعقل الواجب
سهوان العقول البشرية لقصورها عن ادراكه لا يمكنها ان
تعقل حقيقة الواجب وذا لا ينافي امكان معقوليتها
في نفسها وكل ما يمكن ان يعقل فانه ما يمكن ان يعقل مع كل
ما سواه من المعقولات وهذا ايضا ظاهر اذ لا منافاة

بين تعقل و تعقل و كل ما يمكن ان تعقل مع سايد المعقولات
يمكن ان تقارن سايد المعقولات في العقل لان التعقل
هو حصول صورة الشئ في العقل فتعقل المحل مع المعقولات
حصوله معها في العقل و هذا مقارنتها اياه في العقل و كل
ما يمكن ان تقارنه المعقولات في العقل يمكن ان تقارنه في
الخارج اذ لو صح المقارنة في العقل دون الخارج لزم
توقف صحة مقارنتها على حصوله معها في العقل الذي
هو المقارنة لكن المقارنة متوقفة على صحتها فيلزم الدور
و مقارنة المعقولات للمحل في الخارج هو تعقله اياها
فكل محل يمكنه ان يعقل سايد المعقولات و كل ما يمكن
حصوله للمحل فهو واجب الحصول له بالفعل اذ لو كان حصوله
بالقوة لزم كونه مادة فاكون صفة الشئ بالقوة من خواص
كون ذلك الشئ مادة فثبت ان كل محل عالم بسايد المعقولات
و هو الكبرى و لو جعلنا الكبرى قولنا و كل محل يمكنه ان
يعلم سايد المعقولات لينتج القياس ان الواجب يمكنه
ان يعلم سايد المعقولات و قلنا بعد ذلك و كل ما يمكن
للواجب فهو واجب الحصول له و الا لكان له حال منتظرة
و قد ثبت خلافه فيلزم منه المطلوب سقط عنا في
هذه الحجة موئنة اثبات المقدمات القايلة لكل ما يمكن للمحل فهو

واجب

واجب الحصول له و قد تبين لك من هذا ما في كلام المصنف
من التشويش و الاضطراب قال فان قيل الى آخره اقول
هذه معارضة اورد بها على الحجة المذكورة في هذا الفصل و
توجيهها ان يقال ما ذكرتم من الدليل و ان دل على ثبوت
كون الواجب عالما بالمعقولات كلها و لكن عندنا ما يمنعه
و هو ان الواجب لو كان عالما بشئ لكان الواجب فاعلا
و قابلا للصورة الحاصلة في ذاته ممكنة لافتقارها الى ما يقوم
به فتفتقر الى مؤثر فيها فذلك المؤثر ان كان غير ذات الواجب
لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير و هو محال
فتعين ان يكون المؤثر فيها هو الذات فاما لزوم كونه
قابلا لها فلان العالم لا يكون قابلا للصورة المعلوم
لقيامها به و اما بطلان التالي فلان القابلية هو الاستعداد
و الفاعلية هو التأثير و هما متغايران يعقل كل منهما
بدون الاخر فلو كان الواجب فاعلا و قابلا معا
للصورة لزم التركيب في ذاته و هو محال و اجاب
عن هذه المعارضة بانا لا نسلم ان الشئ الواحد لا يجوز ان
يكون مستعدا للصورة و فاعلا لها اذ مع كونه مستعدا
للصورة هو انه لا يمتنع ان يحصل له الصورة و مع كونه
فاعلا لها انه متقدم عليها بالعلية و لا امتناع في اجتماع

المعنيين لعدم تنافيهما واما انهما معنيان متغايران يلزم من
حصولهما للواجب التركيب في ذاته فممنوع ايضا اذ التركيب انما
يلزم ان لو كان جزئين للذات وليس كذلك بل هما اضافتان
عارضتان لها بالقياس الى المعلول وذا غير مستحيل فان العالمية
والقادرية مثلا اضافتان تعرضان الذات الواجب بالقياس
الى معلوله والمقدور ثم ان المصنف مال في هذه المسئلة الى
ما ذهب اليه المتكلمون من علم الباري تع بالاشياء صفة قايمة بذاته
زايدة على نفس حقيقته ذهابا منه الى ان العلم بالاشياء انما هو
ارتسام صورها في ذاته كالعلم الحادث لنفوسنا الناطقة وذهب
ذاهبا — مذهب الحكماء من اعتقادهم ان علم الواجب هو نفس ذاته مع اضافة
ما ذهب اليه — على المتكلمين من لزوم ذات الواجب فاعلا وقابلا للعلم فقد
اعتقد نفي العلم عن ذات الواجب بالحقيقة وذلك لان من جعل
العلم نفس الذات فقد نفى الارتسام والعلم انما هو الارتسام
لا غير فيكون نافيا للعلم بالحقيقة وهذا الرد انما يتوجه عليهم
ان لو انحصر العلم في الارتسام ولهم ان يمنعوه ويقولوا العلم
العالم — سوى ان يحصل عند [redacted] حقيقة المعلوم اما بنفسها او بارتسام
فيه — صورة منها او بآلة فالارتسام اخص من العلم ولا يلزم من
ان — انتفاء الاخص انتفاء الاعم **مآل** فصل في الواجب عالم بالجزئيات
الى آخره **اقول** اعلم ان تلخيص البيان في المطلوب مستدعي تمهيد

مقدمات

مقدمات الاول ان علم الواجب بالاشياء علم تام وهو
علمه بها مع جميع صفاتها وآثارها الملازمة وغير الملازمة وذلك
لان علمه بجميع ممكن الحصول اذ هو مدرك بالذات وهذه [redacted] ذلك
الاشياء من شانها ان تكون مدركة فيلزم حصول علمه بجميع ذلك
والا لكان له حالة منتظرة الثانية ان العلم التام بالعلة الموجبة للشئ
عبارة عن العلم بها مع استلزامها المعلول وهذا يقتضي حصول
العلم بالمعلول الثالثة ان العلم بالجزئي يكون على وجهين احدهما
علم يتغير بتغير المعلوم الجزئي وهو علم زماني تابع للمعلوم الجزئي
بمعنى ان المعلوم الجزئي الحادث حال عدمه السابق يعلم انه
معدوم سيوجد واذا وجد يزول هذا العلم ويحصل بدله العلم
بانه موجود وعند طريان العدم عليه يزول العلم بالوجود
ويحصل العلم بطريان العدم عليه وهذا هو العلم على الوجه — الجزئي
الجزئي لمطابقته الجزئي في التغير وثانيهما علم لا يتغير بتغير المعلوم
وهو علم متعال عن الزمان حاصل عن العلم بالسبب في ذلك
المعلوم وهو العلم على الوجه الكلي المشابه لعدم تغير الامور
الكلية المصونة عن التغير مثال الوجه الاول علمك
بالكسوف المعين الواقع في جزء معين من الزمان المتغير
بتغير مثل ان تعلم قبل وقوعه انه سيقع وعند وقوعه يزول
هذا العلم بانه واقع وبعد ما يزول العلم بالوقوع ويحصل
بالوقوع ويحصل العلم —
انقضى —

العلم بالانقضاء وهذا العلم زماني لاحاطة الزمان به حيث
لا يوجد الا في جزء منه ومثال الوجه الثاني العلم بالكسوف
المتعين الحاصل من العلم باسبابه كما اذا علمنا بمعاونة
التنجيم والحساب مقدار الزمان الواقع بين الكسوفين
فنعلم بذلك وقوع الكسوف الثاني في جزء من الزمان متعين بالمقايسة
الى الكسوف الاول المعلوم بالمقايسة الى بعض التواريخ المعلومة
من الكسوف الاول المعلوم وقوعه في ساعة كذا من يوم كذا
من شهر كذا من التاريخ الفلاني فنعلم انه في اي يوم من اي شهر
من اي سنة من التاريخ المذكور وهو علم واحد مستمر حاصل قبل
الكسوف ومعه وبعده لا يتغير بتغير من الاستقبال الى الحضور
والى الانقضاء مستقبل من الزمان لامكان كونه محيطا بالزمان
بان يتصور هذا الجزء [illegible] من الزمان جزءا من الزمان
المستدام من الازل الى الابد فليس قبل هذا الوجه من العلم قد يحصل
لبعض الاشخاص البشرية بعد ان لم يكن حاصلا كما في المثال المذكور
فيكون حادثا بالزمان فيكون زمانيا لاحاطة الزمان بحدوثه
فلنا زمانية حدوث بعض افراد المختص بموضوع متلف
بالمال لانافي تعاليه عن الزمان بحسب ذاته واذ قد تمهدت
هذه المقدمات فنقول واجب الوجود لذاته عالم بالجزئيات لكن لا على
الوجه الجزئي بل على الوجه الكلي اما انه عالم بالجزئيات فلانه عالم

بذاته

عالم بذاته علما تاما لما ذكرنا في المقدمة الاولى فيلزم علمه بمعلوله
الاول لما ذكرنا في المقدمة الثانية وعلمه بمعلوله الاول ايضا علم تام
فيلزم العلم بمعلول معلوله وهكذا الى ان ينتهي الى آخر معلولاته
القديمة في المطول ويسري علمه في الحوادث الغير المتناهية
في العرض فيحيط علمه بجميع الجزئيات القديمة والحادثة الغير المتناهية
من الازل الى الابد واما ان علمه بالجزئيات ليس على الوجه الجزئي
فلانه لو كان على الوجه الجزئي لكان يدرك تارة ان الجزئي
موجود غير معدوم واخرى عكس ذلك لما ذكرنا في المقدمة
الثالثة من تغير الوجه الجزئي فيحصل في ذاته صورتان
عقليتان متقابلتان بحيث لا يبقى احديهما عند طريان
الثانية فيلزم تغير ذاته بهما فيكون علمه بالجزئيات على
الوجه الكلي المصون على التغير المتعالي عن الزمان حسب
ما قررنا في المقدمة الثالثة وهذا القدر من البيان كاف
في هذا المطلوب لكن المصنف زاد عليه بان قال بل يدرك
على الوجه الكلي مثلا ان يدرك من الكسوف المعين بانه
كسوف يكون بعد حركة كوكب معين كذا درجة من برج
كذا حال كون ذلك الكسوف شماليا اي واقعا في جانب
الشمالي من قوسي الشمس او في البروج الشمالية بصفة
كونه في عقله الرئيس وهكذا الى ان يحصر جميع العوارض

الاحاطة بهذا الكسر فهذا المدرك ليس جزئيا بل هو كلي
اذ لا يمتنع حمله على كثيرين وان لم يكن الحاصل في ذهن الله تعالى من
ادراكه الجزئيات سوى ما ذكرنا لم يكن علمه بالجزئيات الا على
الوجه الكلي ولزم من هذه الزيادة ان معلوم الله تعالى من الجزئيات
معان كلية ليس الا وهذا تصريح بانه لا علم له بالجزئيات وهو
خلاف مذهبهم ووقع في هذه الزيادة استدراك ايضا وهو
زيادة قوله وهذا العلم غير كاف الى آخره لعدم افتقار
المطلوب اليه **قال** فصل في ان واجب الوجود مريد الى آخره
اقول اورد في هذا الفصل مطلوبين احدهما ان واجب
الوجود مريد للاشياء من الاشياء بمعنى ان ما صدر عنه صدر عنه بارادته
وثانيتهما انه جواد اما انه مريد فلان كل ما يصدر عنه فهو عالم
به ويصدر عنه لما انه عالم بجميع المعلومات والصادر عنه لابد
ان يكون خيرا لكونه منبعا لفيضان الخير وغير منافيا لماهيته
لان الصادر عنه لازم لحقيقته واللازم لا يكون منافيا
لكل ما هو معلوم له وكل خير غير منافي لماهيته فايض عنه بكماله
المقتضي لفيضانه فهو مرضي له وكل ما يصدر عنه من الاشياء
يكون صادرا عنه برضاه وهو المعنى بالارادة فقد ثبت انه
مريد لما صدر عنه من المعلولات والمطلوب واما انه
جواد فاعلم اولا ان معنى الجواد هو الذي ما ينبغي ان يشيء

هو موثر

هو مؤثر مرغوب عند المستفيد لا لعوض فواهب السكين
لمن لا ينبغي له ان لا يكون جوادا وكذا من يهب شيئا ليستفيض
من المستفيد او من غرضه ليس بجواد بل هو معاوض والعوض
لا يلزم كونه عينا بل كل ما ينوفع المفيد حصوله في مقابلة
ما فاده من عين او ثناء او تخلص عن مذمة او توصل الى كونه
على ما هو احسن واليق فهو عوض واذا تقرر هذا فنقول
واجب الوجود جواد لانه يفيد وجود الاشياء والوجود
خير محض مرغوب عند كل عاقل فاما ان يفعل هذا الافادة لغرض
وشوق الى كمال يحصل بهذه الافادة او يفعله لان فعله هذا
نظام الخير في الوجود اي يحصل ما هو البتة بالوجود من النظام
المقرر من عناية الازلية فيوجد الاشياء على ما ينبغي لا لغرض
وشوق والاول محال اذ لو كان فعله لحصول الكمال مطلوب
له لزم ان يكون له حالة منتظرة وقد تبين امتناع ذلك فتعين
الثاني فهو انه يفيد وجود الاشياء لا لغرض وشوق الى
ما يكون عوضا عما افاد فيكون جوادا وهو المطلوب
قال الفن الثالث في الملايكة الى آخره **اقول** قد تقرر عندك
فيما سلف ان العقول جواهر مجردة غير متعلقة بالاجسام
تعلق التدبير والتصرف وذلك بسبب ان الجوهر المجرد
انما يتعلق بالجسم هذا النوع من التعلق ليصير الجسم آلة

لان الاستكمال هو من شان النفوس والعقول بكمالها النظرية
مستغنية عن الاستكمال فهي لا تتعلق بالاجسام بهذا النوع
من التعلق بل لا تتعلق بها بالاجسام الا بالعلية والتاثير
ولما كانت هي من موضوعات العلم الالهي كان من الواجب
ان يبحث عنها في القسم الثالث الذي هو في العلم الالهي
من هذا المختصر فلهذا رتب المصنف هذا الفن لاثباتها
وبيان احوالها مشتملا على عدة فصول قال فصل في اثبات
الفعل الى آخره افعل المبدأ الاول جل ذكره بسيط
ليس فيه تعدد ما قطعا وكل بسيط شانه هذا لا يصدر
عنه الا واحد فالصادر عنه بلا واسطة معلول واحد لا
غير هذا المعلول الواحد الصادر عنه اولا لا يجوز ان
يكون عرضا اذ لو كان عرضا فاما ان يكون صادرا عنه قائما
بنفسه او بمحل والاول باطل لان القائم بنفسه انما هو الجوهر
لا العرض وكذا الثاني لان المحل ان كان هو المبدأ كان
المبدأ فاعلا وقابلا معا لهذا العرض وانه محال وان
كان غيره كان معلولا له لان ما سواه من الموجودات
كلها معلول له اما بلا واسطة او بواسطة فان كان العرض
ومحله كلاهما صادرين عنه بلا واسطة لزم صدور اثنين
من المبدأ الاول في مرتبة واحدة وانه محال وان كان الصادر

عنه

حيثيات
٤

الصادر عنه بلا واسطة احدهما فقط فان كان هو المحل
لكن العرض اول معلول صدر عنه وقد فرضناه كذلك هذا خلف
وان كان هو العرض لزم تقدم العرض على محله المتقدم
عليه فيلزم تقدمه على نفسه وهو محال فثبت ان معلول الاول
ليس بعرض فيكون جوهرا فاما ان يكون هيولى او صورة
او جسما او نفسا او عقلا لانحصار الجوهر في هذه الاقسام
لا سبيل الى كونه هيولى لانه لو كان هيولى لزم تقدم الهيولى
على الصورة لتقدم المعلول الاول على ما سواه من المعلولات
لكن الهيولى لا تقوم بالفعل الا بصورة فلا تتقدم عليها
ولا الى كونه صورة لانه لو كانت صورة لتقدمت الصورة
بالفاعلية على الهيولى لتقدم المعلول الاول على ما سواه من
المعلولات بالفاعلية لكن الصورة لا تتقدم بالفاعلية
على الهيولى لما تبين ان الصورة شريكة عليه الفاعل الهيولى
ولا الى كونه جسما لان الجسم مركب من الهيولى والصورة
فلو كان الصادر عن المبدأ الاول بلا واسطة هو الجسم
فاما ان يكون المصادر عنه بلا واسطة كل واحد من الهيولى
والصورة او احدهما فقط اذ لو لم يكن شئ منهما صادرا بلا
واسطة لم يكن الجسم صادرا بلا واسطة هذا خلف فعلى الاول يلزم
صدور الاثنين عنه في مرتبة واحدة وانه محال فعلى الثاني

يلزم ما ذكرنا من القسمين الاولين لكونه واحدا منهما بعينه
ويلزم ايضا خلاف ما فرضناه من ان الصادر بلا واسطة هو
الجسم ولا الى كونه نفسا اذ لو كان نفسا لكانت النفس فاعلة
قبل وجود الاجسام وانه محال لان النفس انما تفعل فعلها بواسطة
الاجسام واذ قد بطلت الاقسام الاربعة تعين القسم الخامس
الاول وهو ان المعلول الاول هو العقل وهو المطلوب قال في
اثبات كثرة العقول الى آخره اعلم لما ثبت وجود العقل في هذا
في هذا الفصل الفصل السابق حاول ان يثبت له التعدد وتقرير البرهان
عليه ان الفلك لا بد له من مبدأ قريب يؤثر فيه بلا واسطة
فنذكر المبدأ اما ان يكون هو الواجب لذاته او فلكا آخر او نفسا
او عقلا وما سوى الاخير من الاقسام باطل اما الاول فلما
بينا ان المعلول الصادر عن الواجب لا يكون جسما واما
الثاني فلان المؤثر في الفلك ان كان فلكا آخر فالمؤثر منهما
اما ان يكون حاويا بالنسبة الى الآخر او محويا لا سبيل
الى شيء منهما اما انه لا سبيل الثاني فلان المحوي اخس
واصغر من الحاوي ولا يجوز ان يكون الاخس الاصغر علة
للاشرف الاعظم اما ان المحوي اصغر من الحاوي فظاهر
واما انه اخس منه فلان بعده من المبدأ الاول
في سلسلة الممكنات المترتبة اكثر من بعد الحاوي عنه والابعد

اخ

اخس هكذا قيل وفيه مصادرة لان المحوي انما يكون
ابعد ان لو لم يكن علة للحاوي اذ لو كان علة للحاوي
لكان اقرب منه الى المبدأ فاثبات عدم علية المحوي
بابعديته يكون مصادرة على المطلوب والاولى ان يقال
المحوي اخس من الحاوي لان المحوي اقرب حيزا من
الحاوي الى ما يقبل الكون والفساد من العناصر وهي
اخس من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الا
خس اخس من الابعد عنه واما ان الاخس الاصغر
لا يؤثر الاشرف الاعظم فمما يشهد به الطباع السليمة
فان كل صاحب طبع سليم يحكم باستحالة كون الاخس الاصغر
موثرا في الاشرف الاعظم وهذه المقدمة اقناعية
لم يقم عليها برهان الاول في ابطال علية المحوي ان
يستدل بما ذكر في ابطال علية الحاوي من الطريق
العام الدال على بطلان كون الجسم علة لجسم آخر واما
انه لا سبيل الى الاول فلاثباته طريقان احدهما
خاص يدل على امتناع علية الحاوي بخصوصيته
وثانيهما عام يدل على امتناع علية جسم لجسم آخر
اما الطريق الخاص فهو ان الحاوي لو كان علة
للمحوي لكان وجوب وجود المحوي متأخرا عن

وجوب وجعل الحاوى فان المعلول متاخر عن العلة بوجوب
الوجعل ضرورة ان العلة حال الجعل وجعل مها لم يجب عنها وجعل المعلول
وجوب واذ قد ثبت ان جعل المحوى متاخر عن وجوب وجعل الحاوى
فعدم المحوى مع الحاوى لا يكون ممتنعا لذاته لو امتنع عدم المحوى
مع وجعل الحاوى لذاته لوجب وجعل المحوى مع الحاوى فلا يكون
وجعل المحوى متاخرا عن الحاوى بمعنى واذا امكن عدم المحوى
مع وجعل الحاوى لذاته لزم امكان الخلاء لذاته لان عدم
المحوى مع وجعل الحاوى لذاته ملزوم لوجعل الخلاء وامكان الملزوم
لذاته ملزوم لامكان اللازم لذاته والا امتنع اللازم
مع امكان الملزوم وهو بلام الملازمة بينهما فعلم مما ذكرنا ان
علية الحاوى للمحوى يستلزم امكان الخلاء لذاته وبطلان اللازم
يستلزم بطلان الملزوم فيبطل علية الحاوى وهو المطلوب
واما الطرف العام فبيانه مسبوق بمقدمة وهو ان تاثير الجسم
فى جسم انما يكون بشرطين احدهما ان يكون كل واحد من الجسمين
ذا وضع بالنسبة الى الآخر وهذا بديهى ويشهد به استقراء
الاجسام ايضا فان النار مثلا انما تؤثر فى غيرها بالتسخين ان
المقارنة لو كان بينهما وضع او المقارنة وكذا الشمس انما تضئ ما
يقع فى محاذاتها من الاجسام دون غيرها وثانيهما ان يكون
المؤثر من الجسمين موثرا فى شئ من جزئى المتاثر منهما اعنى

سيولا او صورته والا لم يكن فيه موثر صف اذا تمهد هذا فنقول
اذا كان جسم قابلا لجسم آخر كان الاول منهما علة لشئ من هيولى
الثانى وصورته لحكم الشرط الثانى وكان كذلك كان شئ من هيولى
الثانى والصورة ذا وضع بالنسبة الى الاول لحكم الشرط الاول والتالى
باطل ليس شئ من الهيولى والصورة ذا وضع بالانفراد اصلا
فكذا المقدم فلا يكون جسم قابلا لجسم آخر ويلزم منه المطلوب
واما الثالث فلان المؤثر فى الفلك لو كان نفسا لكان تاثيرها
فيه بواسطة الجسم الذى هو آلة لها فرضا وافعالها عنها واذا
كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع على الفلك فهو اما حاوى او
محوى وقد تبين بطلانه بما ذكرنا فى القسم الثانى ولا حاجة الى
التطويل بالاعادة واذ قد بطلت الاقسام الثلثة تعين
الرابع وهو ان المؤثر فى الفلك هو العقل فنقول قد دل اختلاف
حركات الكوكب المعلوم بالرصد على كثرة الافلاك فالمؤثر
فيها اما عقل واحد او عقول متكثرة والاول باطل لان العقل البسيط
من جهة صدور الفلك عنه جهة واحدة وقد بينا ان الواحد البسيط
لا يصدر عنه بجهة واحدة الا واحد فتعين الثانى ويلزم منه
كثرة العقول وهو المطلوب واعترض على هذه الحجة بمنع الحصر لقيام
احتمال كون المؤثر فى الفلك عرضا واجيب عنه بالاحتجاج
على بطلان هذا الاحتمال بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف

يمتنع ان يكون علة للاقوى وانت خبير بان هذه الحجة اقناعية
والصواب ان يقال لو كان المؤثر في الفلك عرضا لاحتاج ذلك
العرض في تاثيره الى محل اما فلكا او نفسا لزم منه ما لزم كون
المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل
واحد من الافلاك في تاثيره الى عرض قايم بعقل واحد لامتناع قيام
الاعراض المتعددة الحقيقية بعقل واحد لاستلزامه تركيب
العقل فتتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب هذا
هو تقرير المضبوط في هذا البرهان ولا يخفى عليك ما تقرر
المصنف من الانتقاد قال هداية الى آخره اقول لما كان
الدليل القايم على عدم علة الحاوي يصدد ان يعارض بان
يقال لم لا يجوز ان يكون الحاوي علة للمحوي وهو ان الحاوي
يحدد الجهات فتشمل العقل الثاني لكونهما معلولي
علة واحدة وهو العقل الاول على ما سياتي تقريره والعقل
الثاني متقدم بالعلية على المحوي ومع المتقدم متقدم و
هذا ظاهر في التقدم فيلزم تقدم الحاوي على المحوي
بالعلية لان تقدم العقل الثاني عليه بالعلية اورد في هذه الهداية
جوابا عن هذه المعارضة وتقديره ان كون الحاوي مع
العقل الذي هو علة المحوي في رتبة الابداع لا يستلزم
تقدم الحاوي بالعلية على المحوي لان تقدم العقل الثاني على المحوي

بالعلية

ان تقدم العلة على المعلول بالعلية لا يجب بل يمتنع ان يكون
متقدما بالعلية لاستلزامه توارد العلتين على المعلول
الواحد الشخصي وهو ممتنع بخلاف التقدم الزماني فان ما
مع المتقدم فيه يجب ان يكون متقدما لان المتقدم بالزمان
هو الموجود في الزمان المتقدم والمتقدم بالزمان كذلك
قال هداية الى آخره اقول لما بطل علية الحاوي باستلزامها
امكان الخلاء استشعر ان تعرض عليه بان يقال امكان الخلاء
لازم عليك وان لم يكن الحاوي علة وذلك لان كلا واحد من
الحاوي والمحوي يكون جايز العدم وعدم كل منهما ملزوم
للخلاء فيلزم من جواز عدم كل منهما امكان
الخلاء لان امكان الملزم يستلزم امكان اللازم واجاب
عنه بان كلا واحد من الحاوي والمحوي ممكن جايز العدم
بالنظر الى ذاته ولا يلزم من ذلك امكان الخلاء فان انتفاء
كل منهما لا يستلزم الخلاء فان الجرم الذي فرضوه مما
يكون هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما فما وراءه
محال الجهات فكما ان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء
فكذا ما وراء الجرم المذكور على تقدير انتفائهما فلا
يلزم من انتفائهما الخلاء وتحقيقه ان الممتنع اما هو المنظور
او الفضاء الموهوم بين الاجسام الغايبة للذهن والنفس

لانه لشئ محض فلا يكون خلاء باحد المعنيين بل الخلاء انما يلزم
من وجود الحاوى مع عدم المحوى وذا غير ممكن فلا يلزم امكان
الخلاء فليس قبل كل واحد من وجود الحاوى وعدم المحوى ممكن
لذاته ولا تنافى بينهما فيجوز اجتماعهما ويلزم امكان الخلاء قلنا
الحاوى لاستلزامه العقل الذى هو علة موجبة للحاوى ملزوم
للمحوى ووجود الملزوم مع عدم اللازم مما يتنافيان فوجوده
يكون منافيا لعدم المحوى فلا يثبت جواز اجتماعهما ولا
لزوم امكان الخلاء **قال و قال** فى ازلية العقول الى آخره **اقول**
الازل هو الزمان الماضى الذى لا بداية له والابد هو الزمان
المستقبل الذى لا نهاية له والازلى ما كان موجودا فى الازل
بحيث لا يكون لوجوده بداية فلا يسبقه عدم والابدى ما
كان موجودا فى الابد بحيث لا يكون لوجوده نهاية فلا يلحقه
عدم اذا ثبت هذا فنقول العقول كلها ازلية وابدية
اما انها ازلية فلوجوه ولم يذكر منها الا واحدا وهو ان
الواجب لذاته مستجمع فى الازل بجميع ما لا بد له منه فى تأثير فى
معلوله والا لزم ان يكون حاله منتظرة هف هكذا اذكره
المصنف ومنه نظروا الاولى ان يقال ذات الواجب بانفرادها
علة تامة لمعلوله الاول اذ لو افتقر معلوله الى امر مغاير لذاته
فان كان الامر المغاير مقارنا للذات لزم كونه صفة للواجب

زايدة

زايدة على ذاته وهذا خلاف ما تقرر عندهم ان
الواجب ليس له صفة زايدة وان كان منفصلا عنها
كان ممكنا معلولا لها سابقا على ما فرضنا انه معلول
اول هف فثبت ان ذات الواجب وحدها علة
تامة للعقل الاول والمعلول لا تتخلف عن علتها التامة
فالعقل الاول لا تتخلف عن الواجب فى الازل فيكون
ازليا ومتى كان العقل الاول ازليا كان العقل الثانى
ايضا ازليا لان العقل الاول مستجمع فى الازل بجملة ما
لا بد له منه فى تأثير فى العقل الثانى والا لكان شئ
من تلك الجملة حادثا وكل حادث مسبوق بمادة فيكون
ذلك الشئ مادة ويلزم منه كون العقل الاول مادة
بالقياس الى ذلك الشئ اياه فثبت ان العقل مستجمع فى
الازل بجملة ما لا بد له منه فى تأثير فى العقل الثانى ويلزم
من ذلك ازلية العقل الثانى وبهذا الطريق يثبت
ازلية سائر العقول وليس لقائل ان يقول لا حاجة
الى هذا الطويل بل يمكن ان يقال لو كان العقل حادثا
لكان مادة بالاتفاق كل حادث مسبوق بمادة هف
لان هذا مع انه من باب تقرير الطريق الذى ليس من
طريق دائب المناظرة عدول عن اقوى الطريقين لان

ما اختاره المصنف طريف لمي وهذا الطريف انى والله
اقوى من الآني واما انها ابديه فلانه لو انعدم شئ من العقول
بانعدام لكان انعدامه شئ من الامور المعتبره في وجوده انعدام مع
في وجوده بقاء جميع الامور المعتبره تخلف المعلول عن العله التامه وهو
محال فيلزم ان يكون الباري تعالى او شئ من العقول قابلا
للتغير والحوادث لان الامور المعتبره في وجود كل منها بعد
ذات العله احوال الذات العله مغاره لها فانعدام شئ
منها يوجب التغير وحدوث مالم يكن في ذات العله لكن
كون الباري او العقل قابلا للتغير والحوادث باطل الان فقول
التغير والحوادث من خواص المادیات والباري والعقل
مقدسات عن المادة **حال** فصل في كيفيه توسط العقول
بالعالم الآن **افعال** المراد بالعالم الجسماني مجموع الاجسام المركبه
والبسيطه العنصريه والفلكيه وتوسط العقول بين الباري
تعالى والجسم قد علم مما سبق على سبيل الاجمال اذ قد تبين والصوره
ان الصادر عن الباري تعالى بلا واسطه هو العقل وان الا
جسام انما صدرت عن العقول بما سبق من المباحث
تعالى الكلامي في العلم بتوسط العقول بين الباري والاجسام انما
المقصود في هذا الفصل ان يعلم كيفيه هذا التوسط على التفصيل وبيانه
ان العقل الاول الصادر عن الواجب لذاته فيه كثره وتعدد

جهات

جهات لكن تلك الكثره فيه ليس من حيث انه صادر عن الواجب
اذ لو كان الكثره فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم
صدور الكثره عن الواجب اذ لو لم يصدر عن الواجب على
هذا التقدير الا شئ واحد وهو العقل وحده لم تكن الكثره
فيه من حيث انه صادر عن الواجب وقد فرضنا انها كذلك
هف لكن صدور الكثره عن الواجب مستحيل فلا تكون الكثره
في العقل الاول من حيث انه صادر عن الواجب بل الكثره
حاصله فيه باعتبار ماهيته ممكنه الوجود بحسب ذاتها وواجبه
الوجود من جهه علتها الموجبه لوجودها وهو الواجب لذاته
فالعقل الاول بذاته كثره وهو وجوب وجوده بالغير وامكان
وجوده بالذات فتكون باحدى جهاتين وجوب الامكان
الجهتين مبداء للعقل الثاني وبالجهه الاخرى مبداء للفلك الا
عظم واشرف المعلولين وهو العقل الثاني بحسب ان يكون تابعا
للجهه التي هي اشرف الجهتين في العقل الاول وهي جهه وجوب
الوجود فان النظام اللايق في سلسله العلل والمعلولات
يقتضي كون المناسبه محفوظه بين كل علة ومعلولها فيكون
العقل الاول بما هو موجود واجب الوجود بعلته مبداء
للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبداء
للفلك الاعظم ثم صدر عن العقل الثاني عقل ثالث وفلك ثان

ثم من العقل الثالث عقل رابع وفلك ثالث وهكذا يذهب
سلسلة العقول والافلاك لكن لا الى غير النهاية والا لزم
اجتماع عقول واجسام مترتبة غير متناهية فى الوجود وانه
محال بلا ذا انتهت النوبة الى العقل التاسع يصدر
عنه باشراف جهة عقل عاشر ينتهى به سلسلة العقول ويسمى عقلا
فعالا لعدم تناهى ما يصدر عنه من الآثار المختلفة فى
عالم الكون والفساد وبالجهة الاخرى فلك القمر وينتهى به سلسلة
الافلاك ثم يصدر عن العقل الفعال هيولى العناصر وصورها
المختلفة المتعاقبة عليها بحسب تعاقب استعداداتها
المختلفة وهذه الاستعدادات المختلفة لا تحصل فى الهيولى
العنصرية من جهة العقل الفعال اذ لو كان حصولها منه
من جهة العقل لما كانت متغيرة لان العقل ثابت لا تغير
فيه وهيولى العناصر قابلة واحدة غير مختلفة فى نفسها فلو
كان الاستعداد اثرا للفاعل هيولى العناصر لما اختلف
القابل اصلا لان اثر الفاعل الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن
الاستعدادات فى هيولى العناصر مختلفة فلم يكن من
جهة العقل الفعال بل من سبب الحركات السماوية
فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يحدث
بها استعدادات هيولى العناصر فالحركة حادثة

تستدعى وضعا حادثا يقتضى حدوث استعداد فى
الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال
على الهيولى وكل حادث حركة كانت او وضعا او استعدادا
او صورة فهو مسبوق بحادث آخر من نوعه لا الى اول وذلك
لان الحادث اما ان يوجد دايما او بعد حادث آخر والاول
باطل لاستلزامه دوام الحادث فتعين الثانى وهذه الحوادث
اما ان يوجد على سبيل الاجتماع او على التعاقب والاول باطل
لاستلزامه ترتب امور غير متناهية مجتمعة فى الوجود وانه محال
فقبل كل حادث لا الى اول وهو المطلوب فلئن قيل لا نسلم ان
الحادث لو لم يوجد دايما لكان بعد حادث آخر ولم لا يجوز
ان يكون هو اول الحوادث قلنا لا يجوز ان يوجد حادث هو
اول الحوادث بل كل حادث لا بد له من ان يكون مسبوقا بحادث
آخر لان لكل حادث علة تامة لا يجوز ان يكون قديما بجميع اجزائها
لانها لو كانت قديمة بجميع اجزائها فاما ان يوجد الحادث
معها فى الازل او لا كلاهما باطل اما الاول فلاستلزامه قدم
الحادث واما الثانى فلاستلزامه تخلف المعلول عن علته التامة
فكل حادث له علة مشتملة على جزء حادث وهذا الجزء الحادث من
العلة التامة له اضافة علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا الى
غير النهاية فكل حادث يكون مسبوقا بحادث آخر الى اول

وهو الحط وهذا الجواب دليل يدل عليه على ما هذا الحط من غير
المصنف افتقار الى ما ذكره من الترديد فانه قبل العلم بانه مستحيل
اقول حاصل هذا الاعتراض هو المطالبة بالدليل على المحال
ترتيب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود فحاصل جوابه
اقامة الدليل عليها وهو البرهان المطبق وتقريره ان الحوادث
لو كانت غير متناهية واخذنا جملتين من تلك الحوادث الجملة الى
الغير المتناهية احديهما من مبداء معين الى غير النهاية و
ثانيتهما من مبداء آخر قبل مبداء الجملة الاولى بمرتبة واحدة
اي بحادث واحد بحيث تكون الجملة الثانية انقص من
الجملة الاولى بذلك الواحد وطبقنا الثانية على الاولى بان
نجعل الاول من احاد الجملة الثانية بالاول من احاد الجملة الاولى
وهكذا والثاني بالثاني فيقع الاحاد فاما ينطبق احاد
الجملتين لا الى نهاية او ينقطع احاد الجملة الثانية والاول
باطل لاستلزامه تساوي الجملتين الذاهبة والناقصة وكذا
الثاني لاستلزامه تناهي الجملتين المفروض عدم تناهيهما
لانه يستلزم تناهي الجملة الثانية المستلزم لتناهي الجملة
لان الجملة الاول الاولى انما تزيد على الجملة الثانية بالقدر المتناهي والزايد
على المتناهي بالقدر المتناهي لابد ان يكون متناهيا فيلزم
تناهي الجملتين على تقدير تناهيهما وهذا المحال انما لزم
من فرض

من فرض ترتب الامور الغير المتناهية المجتمعة في الوجود
فيكون مستحيلا وهو المطلوب وليس لقايل ان يقول ان اريد
بتطابق الجملتين اتحاد طرفيهما فلانا نمنع انتفاء التالي
بهذا المنع لزم انقطاع الجملة الثانية وتناهيهما ولم لا يجوز
ان يكون عدم التطابق واتحاد الطرفين لعدم الطرف
لا لاختلافه مع الوجود ليلزم انقطاع الثانية وان اريد
بتطابقهما ان يكون بازاء كل جزء من الاول جزء من الثانية
فلانا نمنع ان تطابقهما بهذا المعنى يستلزم تساويهما ولم لا يجوز
ان يكون التطابق بهذا المعنى بسبب ان اجزاء الثانية لا
تنتهي الى جزء لا يوجد بعده جزء منها بل كل جزء منها في مقابلة
جزء من الاول لا يوجد بعده جزء آخر منها يقع في مقابلة جزء
من الاول لا الى نهاية في الاجزاء ليلزم تساوي الزايد والناقص
وهذا كما في المخروطة والجبل فان جزء كل منهما غير متناهية
مع عدم تساويهما في المقدار لانا نختار ان المراد بالتطابق
هو المعنى الثاني ونقول اذا كان الجزء الاول من الجملة الثانية مقابلا
بالجزء الاول من الجملة الاولى ووجد بازاء كل جزء من الاول
جزء من الثانية من غير تقاصر الثانية عن الاول فيلزم التساوي
اذ ذاك امر ضروري لا ينكره الا من كان معاندا للعقل
وفيه نظر اما التمثيل بالمخروطة والجبل فساقط في غاية الوضوح

لان اجزائها وان كانت غير متناهية لكنها ليست موجودة
بالفعل بل غايه الامر فيها ان كل واحد منها قابل الانقسام
الى غير النهايه وهذا لا يوجب تساويها والكبر فرضنا
فرض محال ان اجزائها الغير المتناهيه موجوده بالفعل فذلك
ايضا لا يوجب تساويها في المقدار اذ التساوي في المقدار
انما يلزم ان لو كانت الاجزاء متساويه في المقدار وليس
كذلك واذ قد ظهر لك صفة الحال وتبين عندك صدق المقال
فاذعن للحق بكل حال ولا تمار فانه من شيم الجهال

في احوال الآخرة الى آخر اورد المصنف في هذه الخاتمه
هدايات ثنتا الاولى في اثبات بقاء النفس بعد الموت
الثانيه في اثبات اللذة العقليه للنفس الثالثة في
اثبات الالم العقلي لها واشار في الثلثة الباقيه الى مدا
تبها بحب اللذات والالم فبقاء النفس بعد الموت هي
الآخرة الى النشأة للنفس في اللذة والالم ومداتبها هي
احوال الآخرة وانما وسم البحث عن هذه الاشياء
بالهدايه لانه باثبات هذه الاشياء تدفع اوهام
منكريها من انتفائها فالهدايات النفس بعد خراب
البدن الى آخر اقول يريد ان يثبت ان النفس باقيه بعد
الموت والبرهان عليه ان النفس بعد خراب البدن
اما

وتفع
اما ان تفسد او تبقى موجوده وعلى تقدير بقائها اما ان تتعلق
ببدن آخر على التناسخ او تبقى مفارقا ابدا والاول باطل
لان النفس ان فسدت لكان فيها شيء يفسد وشيء آخر يفسد
الفساد اذ الفاسد لا يجوز ان يكون قابلا للفساد فان
الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان يكون
باقيا معه لوجوب بقاء القابل مع المقبول ولا يجوز ان يكون
الفاسد هو النفس والقابل لفسادها البدن انما يكون
محلا لفساد النفس اذا كان محلا للنفس ويكون النفس
صورة حالة فيه فان معنى كون الشيء محلا لفساد شيء آخر
هو ان يكون الشيء الاول محلا للشيء الثاني فيزول الثاني
عن الاول لكما ان معنى كون شيء محلا لامكان شيء آخر هو ان يكون
الشيء الاول مستعدا لان يوجد فيه الشيء الثاني بحيث لو وجد
الثاني لكان الاول محلا له فلو كان البدن محلا لفساد
النفس لزم ان يكون البدن محلا للنفس والنفس حاله
فيه وليس كذلك اذ قد تبين ان النفس مجرد غير حاله
في المادة فلا يكون قابلا لفساد النفس فيكون الفاسد
والقابل لفساد جزئي للنفس فيلزم تركبها وقد تبين
انها بسيط هف فتبين ان النفس لا تفسد وكذا
الثاني لان النفس الباقيه بعد موت البدن ان تتعلق

ببدن آخر على سبيل التناسخ لزم ان تتعلق ببدن واحد
نفسان والتالي باطل اما الملازمة فلان النفس قد ثبت
انها حادثة بحدوث البدن مع ان البدن اذا تم استعداد
لقبول النفس فاض عليه من المبدأ نفس تتعلق به وكل بدن
تتعلق به نفس حادثة عند تمام استعداده لقبولها فلو تعلق
به نفس اخرى على سبيل التناسخ لزم ان تتعلق به نفسان وهو محال
واما بطلان التالي فلان كل احد يعلم بالبديهة ان النفس الواحدة
غير منقسمة فثبت بطلان المقدم وهو تعلق النفس
بالبدن على سبيل التناسخ واذا بطل القسمان الاولان
تعين الثالث وهو بقاء النفس بعد خراب بدن مفارقة
ابدا وهو المطلوب هذا تقرير الحجة على وفق ما ذكره المصنف
وفيه المصادرة على المطلوب اذ قد تبين ههنا بطلان التناسخ
بكون النفس حادثة بحدوث البدن وقد تبين حدوث
النفس هناك بما يتوقف على بطلان التناسخ وهو مصادرة
على المطلوب ويمكن ان يستدل على حدوث النفس بحدوث
البدن بدليل لا يتوقف على بطلان التناسخ وهو ان نقول
لو كانت النفس قديمة ممتنع الوجود من الازل حين تعلقها
بالبدن لكانت متعلقة لوجودها الممتنع تعقلا ممتنعا
كذلك لان تعقلها لوجودها لكونه محبوب الذات بالاكمل يمتنع

انفكاكه

انفكاكه عن الذات ومتى كان كذلك لزم كون النفس متذكرة
لوجودها المستمر بعد التعلق بالبدن لان التعلق لا ينافي
تعقل الوجود لاجتماعهما المعلوم بالوجدان فلا بد من التعلق
المستمر السابق فيبقى بعد التعلق وهو معنى التذكر فلو
كانت النفس قديمة لكانت متذكرة لوجودها المستمر بعد التعلق
والتالي باطل فكذا المقدم واذا بطل كونها قديمة ثبت انها
حادثة فيكون مسبوقة بمادة وكل ما هو مسبوق بالمادة يتوقف
حدوثه على تهيؤ وله مادية ناقصة بالقابلية فالنفس متوقفة
الحدوث على تمام قابلية مادتها اعني البدن فيكون حادثة
بحدوث البدن التام القابلية لها وهو المط قال هداية الاذكار
وادراك الملايم افعل لما كان المقصود من هذه الدابة
اثبات الاذكار العقلية للنفس الناطقة بعد مفارقتها عن
البدن وكان هذا متوقفا على تصور معنى الاذكار فسرها
اولا فقال اللذة هي ادراك الملايم من حيث انه ملايم اي اللذة
هي ان تدرك الشيء المدرك ما يلائمه من المدركات من حيث انه
ملايم فملائم مدرك ما يكون موثرا من عنده مرغوبا له كطعم الحلاوة
عند حاسة الذوق والنور عند البصر وحصول عند القوة الوهمية
والامور الماضية عند القوة الحافظة الخ لما تذكر بها وقيد
الجهة للاحتراز عن ادراك الملايم لا من جهة ملايمه فانه ليس

بلذة كالدواء النافع المرّ فانه ملايم من حيث انه نافع لا
من حيث انه مرّ فادراكه من حيث انه نافع ادراك لم
ملايم فيكون لذة وادراكه من حيث انه مرّ ادراك لا
من حيث انه ملايم فلا يكون لذة اذا تمهد هذا التصوير
فنقول النفس الناطقة لها ملايمات وهي المعقولات الخ
من الشان النفس الناطقة ان يحصل لها ادراكها مثلا ان يحصل
لها ما يمكن لها من ادراك الحق الاول بانه واجب الوجود
لذاته كاملا بالعقل من جميع الجهات بدرئ عن القوة منزّه
عما لا يليق لذاته من التقابض منبع لفيضان الخير على
الوجه الاحسن والنظام الاليق ثم ادراك ما يترتب بعده
من معلولاته على الترتيب الواقع من العقول المجردة و
النفوس الفلكية والاجرام السماوية المدبرة هي اياها
والكائنات من البسايط العنصرية وما يحصل منها من
المركبات وغيرها حتى تتم فيها صور جميع الموجودات
على النظام الذي وقعت عليه فتصير عالما مضاهيا للعالمين
الروحاني والجساني وهذه الادراكات بعد حصولها للنفس
الناطقة لا تذر عنها بمفارقة البدن لانها لحاجتها في بعض افعالها الى
الآلات الجسدانية بل ينبغي ان يزداد تلك الادراكات فتم
وكمالا بمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن كدورات المادة

الخ

الخ كانت تصدّ بها عن ظهور خواصها فيحصل لها بسبب
ادراكاتها الباقية معها ابدا من اللذات العقلية
المستعلية على المناسبة بينها وبين اللذات الحاصلة
للقوى الحيوانية فاللذة تتبع الادراك والمدرك
كمالا ونقصانا ولا مناسبة بين الادراكين فلا مناسبة
بين اللذاتين وعدم حصول اللذة حال قيام التعلق
لوجود المانع عنه وهو ما ذكرنا من العوائق البدنية و
والعلايق الجسمانية قال بهذا به الاسم ادراك الى آخره
اقول اثبت في بهذه الهداية الالم العقلي للنفس الناطقة
فقسّر اولا الالم بانه ادراك المنافي من حيث انه منافٍ
ومنافي الشيء هو مقابل ما يلايمه وفايده قيد الحيثية ههنا على
مثال ما ذكرنا من الفايدة في تفسير اللذة ثم قال ومنافي
النفس الناطقة هو الهيئة المضادة لكمالها فاذا فارقت
البدن وكانت تلك الهيئة الردية المضادة لكمالها
المنافية لها ممكنة فيها ادركتها انها منافية لها فتعرض
لها الالم لامحالة لما تبين ان الالم هو ادراك المنافي من
حيث انه منافٍ قال بهذا به النفس الكاملة الى آخره
اقول كمال النفس الناطقة بجملتها النظرية ان يحصل
لها تصورات حقايق الاشياء والتصديقات اليقينية

بشر مدركات العقل و
مدركات القوى الحيوانية
وكذا الخ

من حيث

باحوالها وهو كما ذكر اليافي مرتبها وبحسب القوة العملية تفاوتها
عن الهيآت الدنية البدنية فالنفس الناطقة باعتبار
الثاني كمالها النظري لا تخلو من ان تكون متصفة بالكمال اولا وعلى
لا تخلو من ان تكون لها شوق الى كمال اولا وباعتبار كمالها
العملي لا تخلو ان تكون نقية عن الهيات المذكورة اولا اذا اعتبرا
نظام كل من حالتيها باعتبار كمالها العلمي الى كل واحد من
حالتيها الثلث باعتبار الكمال النظري انقسم كل واحد
من حالات الثلث النظرية الى قسمين هما تلك الحالة مع
بقاء النفس عن الهيات المذكورة ولا معه فالمصنف اورد
الحالة الاولى في هذه البداية مع تفصيلها الى قسمين
وبيان مرتبة النفس مع كل قسم من مراتب السعادة و
الشقاوة في الآخرة وبيانه ان النفس الكاملة المتصفة بالتصورات
الحقيقية والتصديقات اليقينية اذا فارقت البدن
وكانت نقية عن الهيات الدنية البدنية المقتضاة
لكمالها منزهة عن العلايق الجسدانية العايقة لها عن
الاتصال بعالم القدس مع انتظمت مع الملايكة المقربين فيكون غير محجوبة صح
مستغرقة في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق
ملك مقتدر وحصل لها من اللذات ما لا عين رأت
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وان فارقته

وهي

وهي غير نقية عن تلك الهيات بقي بسبب ما تمكن فيها من
الهيات محجوبة عن الاتصال بعالم القدس وحصل لها
عند ذلك الم عظيم لكن لا تكون هذا الامر لازما لها بل
عارضا يزول بزوال الهيئة الموجبة له ومدة بقاء
هذا الالم تختلف طولا وقصرا بحسب اختلاف رسوخ
الهيئة قوة وضعفا قال النفوس الناطقة افضل اورد
في هذه البداية الحالة الثانية ان تكون النفس خالية
عن الكمال متشوقة اليه على سبيل الاجمال من غير تفصيل
لها الى قسميها وبيان مرتبة النفس مع هذه الحالة
من السعادة والشقاوة وتقريبه ان بعض
النفوس الناطقة قد تتنطن بسبب ما تيقن لها من
كسب المجهول من المعلوم بطريق النظر في الامور
الخزئية انها لو اشتغلت بتحصيل المعارف الحقيقية
والعلوم اليقينية الخ يذعن كل عاقل غير معاند انها
فضيلة وكمال وان ما يضادها من الجهل رذيلة و
نقصان وبذلت الجهد في اكتسابها بالنظر
مثل ما انتقل لها من الاكتساب في الامور الخزئية
لحصلت لها تلك المعارف والعلوم وكملت بها
الكمال الممكن لنوعها فاذا تنطنت هذه التنطن

فظهر لها ان من شانها الاتصاف بتلك المفارق والعلوم حصل
لها شوق وميلان ذاتي الى الكمال لكن هذا الشوق كما بين
فيها لا يظهر لها ظهورا معتدا به ما دامت متعلقة بالبدن
او اشتغلت بتحصيل ما كانت صارفة لها عن الاكتساب
من اللذات الحسية والوهمية ظهر لها شوقها الى الكمال ظهورا تاما
لزوال مائلها عنه من العلائق وقد حصل لها الياس
عن الكمال الذي هي مشوقة اليه لفوات آلة التحصيل فتعرض
لها الم شديد وهي الم النار الروحانية الموقدة الخ
تطلع على الافئدة **فائدة** هداية النفوس الساذجة الى آخره
اقول اورد بهذه الهداية الحالة الثالثة وهي ان تكون
النفس ساذجة خالية عن الكمال والشوق اليه وقسمها
الى قسميها مبينا ما للنفس مع كل منهما من المرتبة فقال
النفوس الناطقة الساذجة التي لم تكتسب العلوم ولم تتبعه
من الشوق الى الكمال اذا فارقت البدن وكانت خالية
عما يعطيها من الهيئات البدنية حصل النجاة من العذاب
والخلاص عن الالم لسلامتها عن الم الشوق والهيئات
الردية وان لم يحصل لها ما يحصل للنفوس الكاملة المتخلية
بالصور القدسية من اللذات المستفادة فعلم من هذا ان
البلاهة الخ توجب سلامة صاحبها عن الشوق المؤذي الى
الم

الحاصل

لان العلائق للبدنية تعلقها عن ذكر الشوق فاذا فارقت البدن
وليس معها شيء من كمالها الممكن ما كانت سكنت عن الاكتساب بها مدة
تعلقها بالبدن

قسمين

لها

الى الخلاص

الى الخلاص من فظاعة بتراء وهي ما ذكرنا من التفطن
الذي هو موجب الشوق الى الكمال وسماها بتراء لعدم
بلوغها في القوة الى حد توجب ابتهاج صاحبها
الى تحصيل الكمال وان فارقته شيء من الهيئات الرديئة
يتمكن فيها تألمت بفقدان البدن الذي به كانت ممكنة من
تحصيل مقتضى الهيئة الراسخة فيها كهيئة السرقة الخ لامكن
تحصيل مقتضاها من التلذذ باللذات الحسية الا بواسطة
الآلات البدنية الفائية عنها بالموت ويبقى في الكدر
الهيولي معبأة بسلاسل العلائق في غصة وعذاب اليم
لكن هذا الالم لا يكون لازما بل يكون زايلا كما ذكرنا
في الحالة الاولى ولكن هذا آخر ما قصدنا جمعه في هذا
الشرح من الفوايد وادرجناه في هذا السلك من الفوايد
حامدين لله تع على التوفيق لاتمامه على ما اوملناه من
الاستقصاء في تلخيص قواعده والاكتفاء على جانب
الامكان في تحقيق مقاصده والالتزام بشرايط الانصاف
في المباحثات والتحرز عن الاعتساف في اثناء
المناظرات هذا مع اعترافي بالعجز والقصور وانتسابي
معظم القوى الى النقصان والفتور ولكن الله تعالى يمن
على من يشاء من عباده بالفضل والانعام ويدخل من يشاء
في رحمته بمزايا الطول والاكرام انه البر الرحيم والوهاب الكريم

وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الاخيار

والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

نجز هذا الكتاب بعون الملك الوهاب في يوم الاحد
سابع شهر ربيع الاول سنة ثلاث وستين ومائتين
وألف من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلوة واكمل التحية


شمسي
حاقية



EY
0507

X

EY
05077

36021
164/EBILS